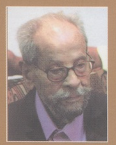
المعرفة

العدد (٩٤) محرم ١٤٢٤هـ - مارس ٢٠٠٣م



نجيب محفوظ:

فوزي «بنوبل» مزحة ثقيلة



تربويون سعوديون:

تعليمنا يمر بأزمة حقيقية



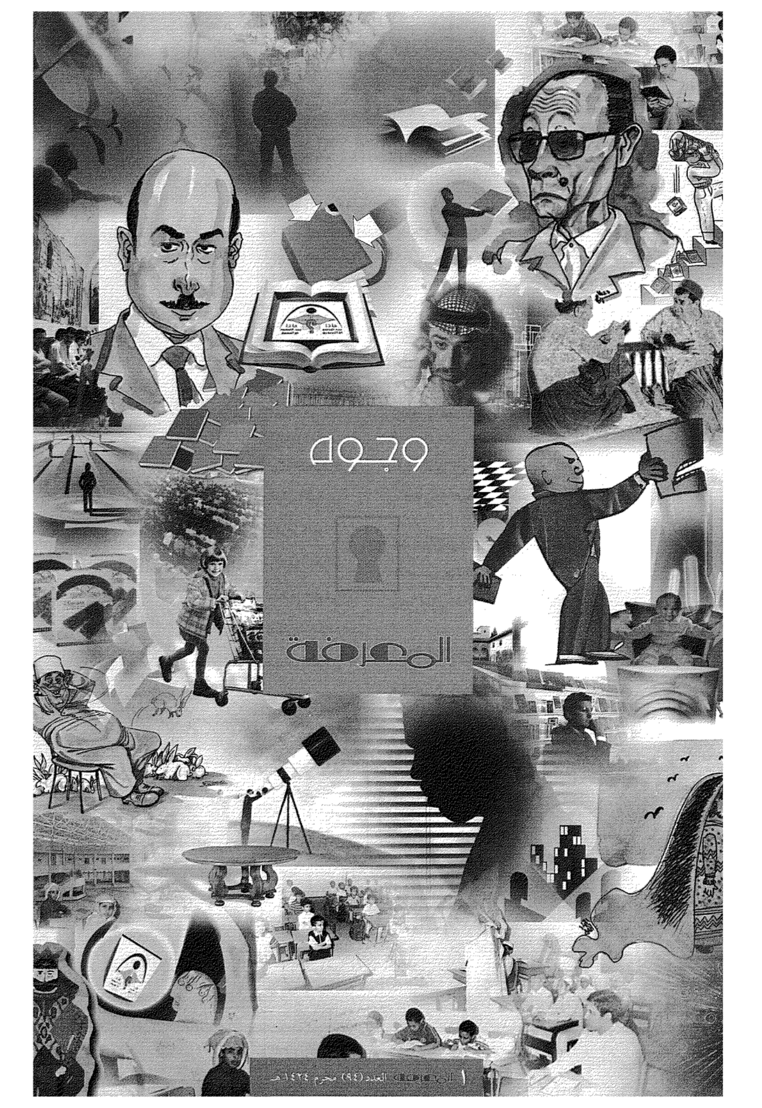
الإعلان التليفزيوني

هل هو «شرير»؟

المؤسسات الثقافية العربية

النخبة تتصارع... والجماهير تتفرج!




وجوه
المعرفة



مجلة شهرية تصدر عن

وزارة المعارف

المملكة العربية السعودية

العدد (٩٤) - محرم ١٤٢٤ هـ - مارس ٢٠٠٣م

تأسست عام ١٣٧٩ هـ في عهد وزير المعارف صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن عبد العزيز
وأعيد إصدارها عام ١٤١٧ هـ في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز

ردمد: ١٣١٩-٦٢٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحصة الأولى

سعدنا كثيرًا بردود الفعل الواسعة والمعبرة عن إعجابها وإشادتها بملف العدد قبل الماضي «صورة العرب والمسلمين في المناهج الدراسية حول العالم».

كان الكثير من القراء إما لا يعلم عن هذه الصورة شيئًا وإما أن خياله لم يتماد به ليتوقع أن صورة العرب والمسلمين ستكون إلى هذه الدرجة من المأساوية و«الانحطاط»!

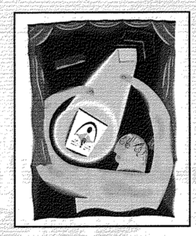
ونحن لا نزعم أننا قد أحطنا بجوانب الموضوع كاملة، كما أننا لم نستقص الصورة في كثير من الدول «الكبرى» والمهمة على الخريطة العالمية.. ولكنها إشارات اعتمدت على لقاءات مع مختصين أو دراسات علمية محكمة، وربما كان «الخافي أعظم».

والموضوع لا يزال - رغم ما كتب عنه من دراسات - موضوعًا ثريًا وبحاجة لمزيد من البحث والإيضاح لواقعه وتبعاته وتأثيراته.. وهو مجال واسع لطلاب الدراسات العليا في أقسام الإعلام والتربية.

لا نملك إلا أن نرد التحية لكل من أثنى وأشاد بملف «المعرفة» سواء من قرائها السابقين أو من القراء اللاحقين الذين تعرفوا على «المعرفة» بعد أن سمعوا أو قرؤوا عن «الملف» واطلعوا على المجلة.. وقرروا أن يكونوا من متابعيها مطلع كل شهر. وبمناسبة مطلع الشهر.. كل ١٢ شهرًا وأنتم والأمة بخير■

المعرفة

في هذا العدد









المراسلات

باسم : رئيس التحرير
ص.ب ٢٣٠٠٠٧ - الرياض ١١٣٢١
هاتف: ٤٠ ٤٠ ٤١٩ فاكس: ٤٧ ٤٧ ٤١٩
فاكس مجاني: ٢٢٧٧ ١٢٤ ٨٠٠

Letters should be sent to:
Editor-in-chief
P.O.Box: 7 Riyadh 11321
Tel: 419 40 40 Fax: 419 47 47
Free Fax: 800 124 2277
info@almarefah.com

الأسعار

السعودية ١٠ريالات، الإمارات ١٠ دراهم،
الكويت ٨٠٠ فلس، قطر ١٠ ريالات،
البحرين ١٠٠٠فلس، سلطنة عمان ١٠٠٠ بيسة،
اليمن ١٢٥ ريالاً، سوريا ٦٥ ليرة،
الأردن ١,٢٥ دينار، لبنان ٣٠٠٠ ليرة،
مصر٥ جنيهات،السودان ١٥٠ دينارًا ،
المغرب ١٥ درهمًا.

الاشتراكات

- سعر الاشتراك داخل السعودية للأفراد (١٠٠) ريال وللمؤسسات (٢٠٠) ريال.
- سعر الاشتراك للدول العربية ٤٠ دولارًا شاملاً أجرة البريد.
- سعر الاشتراك للدول الأخرى ٥٠ دولارًا شاملاً أجرة البريد.

للإعلانات والاشتراكات ـ الرجاء الاتصال
بروناء للإعلان والتسويق

الاعلانات

الرياض هاتف:٤٧٢٧٧٩٢ ـ ٤٧٨٥٢٢٢ ـ فاكس:٤٧٢٧٨١٨
جدة:٦٤٢٦٧٧٨ ـ ٦٤٢٧٨٨٩ فاكس:٦٤٢٨٧٠٠
Advertising@rawnaa.com

الاشتراكات

الرياض: هاتف:٤٧٢٧٨٥٨-٤٧٢٧٨٤٦
فاكس مجاني:٨٠٠١٢٤٢٢٧٧
Subscibtions@rawnaa.com

الوطنية للتوزيع
Al Wataniah Distribution



التقويم الشامل للتعليم في المملكة العربية السعودية*

محمد بن أحمد الرشيد

شؤون التعليم وشجونه، وآماله وآلامه، وواقعه وطموحه موضوع يملك عليّ عقلي وقلبي، وهأنذا اليوم أتحدث عن «تقرير التقويم الشامل للتعليم في المملكة العربية السعودية» الذي اشترك في إعداده وصياغته ستة وعشرون من الإخوة المؤهلين ذاتيًا وعلميًا، منهم معالي رئيس مجلس الشورى، وعدد من أعضائه.

إن التقويم - كأي عمل إنساني - يمكن أن يعتريه النقص، كما يقبل دائمًا التحسين والتطوير، وقد رأت فيه طائفة من المثقفين أنه أقرب ما يكون إلى الكمال، ولكن وجدت طائفة أخرى فيه بعض الثغرات. وإن الوقت والجهد المبذولين في مناقشته وتنقيحه وتحسينه لن يستكثرا مهما عظما؛ لأن الموضوع يستحق ذلك، فالغاية التي ننشدها هي أن يكون لدينا تعليم متميز يلبي حاجات الأفراد والمجتمع، في إطار العصر الذي نعيشه، والخصوصية التي يتميز بها هذا البلد العربي المسلم، والمسؤوليات التي ينفرد بحملها. والمطلوب هو تقديم الحلول والبدائل العملية، لأن التوصيات بـ: (يجب وينبغي، ويحسن...) لا تضيف جديدًا ولا تقدم حلولاً؛ فمثلاً: من ينكر أننا في أمس الحاجة لأن تكون مدارسنا في مبان حكومية نموذجية؛ لأن المباني المستأجرة لا تصلح، لكن ما السبيل إلى تحقيق هذه الحاجة الماسة؟

إن الاختلاف ليس على الغاية والأهداف بل هو على الأساليب والطرائق، إن الهدف الرئيس من التعليم العام هو الإسهام - مع وسائل التربية ووسائط التأثير الأخرى - في إعداد الإنسان الصالح والمواطن الصالح.

أما الإنسان الصالح فهو الإنسان المؤمن بربه، المطيع له، المجتنب لما نهاه عنه، المدرك للمعاني الكبيرة لاستخلاف الله تعالى للإنسان في الأرض، المستشعر لعظمة رسالة الإسلام، المستشرف بحمل مسؤولية الدعوة إليه والدفاع عنه.

وأما المواطن الصالح فهو الذي يعرف حق أولي الأمر عليه، وحق وطنه عليه، ويعتز بالانتماء إليه، ويدرك أيضًا أن هذا الوطن رحيب يتسع له ولكل إخوانه فيه، وأن لهؤلاء الإخوان حقوقًا، أقواها حق القرابة القريبة وحق الرحم، ثم هي تتدرج حتى تصل إلى حقوق ضيوف الوطن من المستأمنين. وبين أعلى درجاتها وأدناها درجات للجيران والزملاء والأصدقاء وغيرهم من الناس.

والمواطن الصالح يدرك معنى قول الشاعر الحكيم:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم
ولا سراة إذا جهالهم سادوا

ولذلك فلا بد من نظام يجمعهم ورابط يوحد جهودهم لخدمة الوطن، وأن هذا النظام وتلك الرابطة لهما حق الطاعة في المعروف، والنصح عند الحاجة إليه، وأن آخر أمر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صلح به أولها: طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ، ويدرك هذا

المواطن تمام الإدراك أنه مطالب بالإسهام في إنماء وطنه وتطوره، وأنه يجب عليه الذود عنه إذا داهمه أي خطر، بما في ذلك من الخروج على نظامه.

والتعليم العام في إعداده للمواطن الصالح يضع في أولوياته غرس حب العمل في نفسه، وتنمية روح الإتقان عنده، وأن لا تكون مخرجات التعليم الثانوي ذات توجه واحد، بل يوجه الطلاب إلى مسارات متعددة، فمنهم من يتابع دراسته، ومنهم من يلتحق بسوق العمل، خصوصًا في المجالات التي استحوذت على التجارة العالمية، ولا بد فيها من امتلاك ناصية التقانة والمنافسة، والمزاحمة بالمناكب.

وكل هذا لا يتم إلا بالاعتماد على المعلم الكفي، بعد الاعتماد على الله تعالى؛ لأن في صلاح المعلم صلاحًا للتعليم وللأجيال، وهذا من البديهيات المعلومة للجميع.

ونحن جميعًا في هذا الوطن متفقون على هذا الهدف الرئيس: الإسهام في إعداد الإنسان الصالح والمواطن الصالح؛ لكنْ هناك تباين في وجهات النظر في الأهداف الفرعية والتكميلية، والتبعية، والموضوعية، والإجرائية. والعاملون في وزارة المعارف يعتقدون أنهم مقتدرون على صياغة الأهداف الفرعية وترتيبها وفق سنوات تنفيذ المنهج. والمتخصصون في هذا الشأن هم بحمد الله كثيرون في بلدنا، وخبرتهم لا تقل عن خبرة نظرائهم في أي مكان آخر، ومعرفتهم بأوضاع مجتمعنا وماضيه وحاضره تعينهم أكبر العون في أداء مهمتهم على خير وجه، إن شاء الله.

والوزارة على بصيرة بعدد من القضايا التي تجب ملاحظتها عند أي تطوير تقوم به، ففي المناهج تطوير مستمر يأخذ القائمون عليه أمورًا كثيرة في الحسبان.

ففيما يخص مناهج العلوم الدينية تدرك الوزارة أهمية الآتي:

- أن القدر الذي يخصص من وقت الدروس في مختلف سنوات الدراسة للعلوم الدينية لا يجوز المساس به، وإذا اقتضت الضرورة أو تطلَّب حسن السياسة التربوية إعادة توزيعه على السنوات فإن ذلك لا يعني إنقاصه بحال من الأحوال.

- أن الموضوعات التي تجري دراستها في كل سنة من سنوات الدراسة النظامية يجب أن تتواءم مع التكليف المطلوب شرعًا من الطلاب في العمر الذي يكونون عليه في هذه السنة، وكذلك الأمر في المرحلة التعليمية.

- أن تكون الموضوعات التي تجري دراستها في سنوات التعليم العام مما يحتاج الطلاب إلى معرفتها في حياتهم اليومية، وسلوكهم، وعلاقاتهم الاجتماعية، لا مما يندر أن تدعو الحاجة إليه.

- أن المقررات التي تدرس في التعليم العام لا تهدف إلى إعداد متخصصين في العلوم الإسلامية؛ فالدراسة الثانوية العامة - وهي آخر مراحل التعليم العام - ليس من أهدافها أن تخرج متخصصين في علوم القرآن الكريم مثلاً، أو مصطلح الحديث الشريف. إنما غاية ما ترمي إليه أن تعلم الطالب الأحكام وتمده بالمعارف الدينية التي لا يستغني عن معرفتها، وأن تتيح له تكوين فكرة عامة عن مختلف العلوم الإسلامية؛ فإذا احتاج - بعد هذا - إلى معرفة بعض الأمور التفصيلية سأل عنها أصحاب الفضيلة العلماء.

وقد صاغ العلماء عبارتين للدلالة على هذه المعارف الضرورية فسموها «ما لا يسع المسلم جهله» وهي تشمل فرائض الدين، وما لا يصح إسلام المرء إلا به.

كما سمّوا مكمّلاتها: «ما لا يليق بالمسلم جهله» وهي الأمور التي يجمل ويحسن به معرفتها، ويعيبه وينقص من قدره جهلها.

أما النوع الأول فهو ما يجب أن تتضمنه المناهج في التعليم العام، وأما النوع الثاني فيختار المتخصصون منه أهمّه وأكثره فائدة.

وقد يتعين اتباع هذا النهج في صناعة المنهج واختيار مفرداته إذا تذكرنا أن الطلاب في مدراسنا

ـ كما هي الحال في بلدان أخرى ـ ليسوا في مرحلة تخصصية، بل هم في مرحلة تعليمية تقرب بين مفاهيمهم ومعارفهم الأساسية لتحقيق الغايتين المذكورتين : إعداد «الإنسان الصالح» وإعداد «المواطن الصالح».

وفيما يخص مناهج العلوم الأخرى فإن الهدف المذكور آنفًا هو نفسه، ففي اللغة العربية يدرس الطالب في التعليم العام ما يستقيم به لسانه وقلمه، وما يمكنه من فهم لغته، وتُختار له نماذج من الشعر والنثر تغرس فيه بذور الملكة الأدبية، وتنمي ذوقه لكنه لا يصبح متخصصًا في آداب اللغة وتاريخها وتطورها وبنائها ونحوها وصرفها. وفي العلوم الطبيعية يدرس الطالب قدرًا يوقفه على أهم قضاياها ومكتشفات البشرية ومخترعاتها فيها، ويكسبه بعض المهارات الأساسية، لكنه لا يتخرج في الدراسة الثانوية متخصصًا في الكيمياء أو الفيزياء أو الرياضيات أو الفلك أو الجيولوجيا أو نحوها من العلوم.وهكذا في سائر المعرفة التي تتعرض لها مناهج الدراسة العامة.

ويترتب على هذا الذي سلف بيانه من طبيعة الدراسة في التعليم العام أن المبادئ والأساسيات ينبغي أن تكون محور الاهتمام في المناهج، وأن يكون ذلك واضحًا لدى صياغة المنهج واختيار مفرداته، وأن يكون واضحًا في تركيز المعلمين عليه في شرحهم للمنهج.

نحن في وزارة المعارف نؤمن بأنه لا يصح أن يتخرج الطالب في مرحلة الدراسة العامة وهو يجهل ما يجوز له وما لا يجوز من أحكام دينه، وأحكام التعامل مع الآخرين والعلاقة بهم.

والطلاب في مراحل التعليم العام كلها يجب أن يربوا على احترام آراء الآخرين، وأن ينظروا إلى الخلاف في الرأي نظرة صحية تتفق مع الخلق الإسلامي السمح.

ومما يجدر اقتباسه في هذا المقام ـ وما أكثر الأقوال التي أثرت عن أئمة هذه الأمة في هذا المعنى ـ قول الإمام التابعي الجليل القاضي الحجة يحيى بن سعيد الأنصاري «ت ١٤٣هـ»: «ما برح أولو الفتوى يفتون، فيحل هذا ويحرم هذا، فلا يرى المحرّم أن المحلّل هلك لتحليله، ولا يرى المُحِلُّ أن المحرم هلك لتحريمه». ويروى أن رَجلاً في زمن الإمام المبجل أحمد بن حنبل رحمه الله صنف كتابًا في «الاختلاف»، فقال له الإمام: «لا تسمه كتاب (الاختلاف)، ولكن سمه كتاب (السعة)»!! وذلك لأن كلمة الاختلاف توهم الشقاق والفرقة، والسعة صريحة في الرخصة والارتياح واليسر.

ويترتب على اتباع النهج السالف ذكره في التأليف والتعليم أن ينشأ الطالب على أساس صحيح من التفتح والمرونة الفكرية والقدرة على تقبل وجود «الآخر» والعيش معه والعمل إلى جواره. وقد أصبحت هذه ضرورات لازمة لحياتنا الحالية، فنحن لا نستطيع العيش في عزلة عن الدنيا، ونحن نحتاج في تطوير بلادنا وتحديثها إلى خبرات وطاقات من العالم كله، وأبناؤنا يسافرون إلى كل أركان الأرض طلبًا للعلم أو الرزق أو الاستجمام، أو غير ذلك من الأغراض. وكل هذه الصور من التواصل البشري نتعرض فيها إلى أناس غيرنا ولابد ـ كي نحسن الاستفادة منهم والإفادة لهم ـ من أن يقوم تعاملنا معهم على قاعدة القبول والتفهم، دون التنازل عن أساسيات العقيدة والدين. وإذا رأينا مخالفة دعونا «بالتي هي أحسن» مقتدين بالرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام في مخاطبة أقوامهم: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

وقد أثبتت هذه الطريقة أنها من أمثل الرسائل في الدعوة إلى دين الله، لأن الناس ينجذبون إلى حسن الخلق والتواضع والاستقامة وغيرها من الصفات الحميدة، وبهذه الطريقة انفتحت قلوب الإندونيسيين ـ مثلاً ـ عندما رأوا النماذج المضيئة في التجار المسلمين الذين هاجروا إليهم.

ومن الضروري أن تكون طرق التأليف في المواد الدراسية كلها داعية إلى تنمية مهارات التفكير والتأمل لا داعية إلى الاستظهار والحفظ من غير فهم. إن الذي يحفظه الطالب لأداء اختبار فيه فقط يذهب عنه فور انتهائه من أداء اختباره. أما الذي يستثير فيه كوامن الفكر، وقدرات العقل، ويعلمه

الصواب والأصوب، والحسن والأحسن، كما يعلمه الخطأ اليسير المغتفر والخطأ الجليل الذي يجب أن يحذر، مثل هذا لا ينسى لأنه يتحول في النهاية إلى عادة محمودة في التعامل مع الشؤون كلها في الحياة، وإلى أسلوب تفكير يهتدي به صاحبه في مواجهة كل مشكل يعرض له. وهذا الهدف - على جلالته - لا يحتاج إلى أكثر من بذل العناية اللازمة له في صياغة مفردات المناهج والكتب المؤلفة وفقها، والأسئلة التي تلحق بكل درس منها. ثم يكون الدور الأكبر للمعلم النابه الذي يصرف جهده إلى تربية ملكة التفكير عند طلابه. ومما يقتضي المقام تأكيده أن الحفظ والاستظهار للقرآن الكريم والحديث الشريف ولنصوص مختارة عالية من البيان العربي: شعره ونثره، لهما استثناء خاص، فإن حفظها في الصغر ولو دون فهم عميق له أكبر الأثر في الكبر، وخطأ بعض الناس في فهم هذه النقطة أو تأويلها على غير ما أريد بها، اقتضى هذا التنويه.

إنني على يقين من أن الكثرة الكاثرة من أبناء هذا الوطن تتوقع من وزارة المعارف الشيء الكثير، وهذا مصدر لسعادتنا وشقائنا في آن واحد، نسعد به لأنه عناية بالميدان الأهم من ميادين صناعة الإنسان، ونشقى به لأن جل ما تقوم به وزارة المعارف من الأعمال ذو طبيعة بعيدة المدى، لا يطفو على السطح، ولا يلمس في الحال. إنه عملية تربوية شاقة أحد أركانها وزارة المعارف بإدارييها ومعلميها. والأركان الأخرى هي: الأسرة والمجتمع والإعلام وما إليها، وكلها تسهم في التربية والتعليم، وتسهم في صناعة المواطن ويحضرني قول الشاعر الذي آمل أن لا ينطبق علينا:

متى يبلغ البنيان يومًا تمامه

إذا كنت تبنيه وغيرك يهدمُ؟!

لست في هذا المقام بصدد ما حققته وزارة المعارف من إنجازات بتوفيق الله، لكني - من باب الأمانة - أقول: إنه كثير والحمد لله وبإمكان الباحثين عن الحقيقة الاطلاع عليه، قبل إلقاء الأحكام على عواهنها. وإن من أهم ما تحقق بفضل الله هو الجو الحميمي الذي مكن من جعل العمل مؤسسيًا لا فرديًا، وأعان على اتخاذ القرارات بشكل جماعي يشعر بروح الأسرة الواحدة، وذلك عن طريق الاجتماعات الأسبوعية والشهرية والسنوية الدورية، وغيرها من اللقاءات التي تتم حين تدعو الحاجة إليها. ولا أعلم مؤسسة حكومية تستعين بالخبراء من خارجها - كأساتذة الجامعات وغيرهم - أكثر من وزارة المعارف. وكل هذه الأمور - كما أسلفت - لا ترى إلا من الداخل.

وعلى كل حال فالذي يبتغي بعمله وجه الله، ويبذل وسعه لا يضره لوم اللائمين، ولا عذل العاذلين.

إن أجل ما نسعى إليه إيجاد المعلم المتميز، ومع علمنا بوجود عدد طيب من كرام المعلمين وفقنا الله إلى تدريبهم وصقل مواهبهم، ونعتز بهم ونفخر، فإننا نعرف أن قلة من معلمينا ليست على المستوى المطلوب.

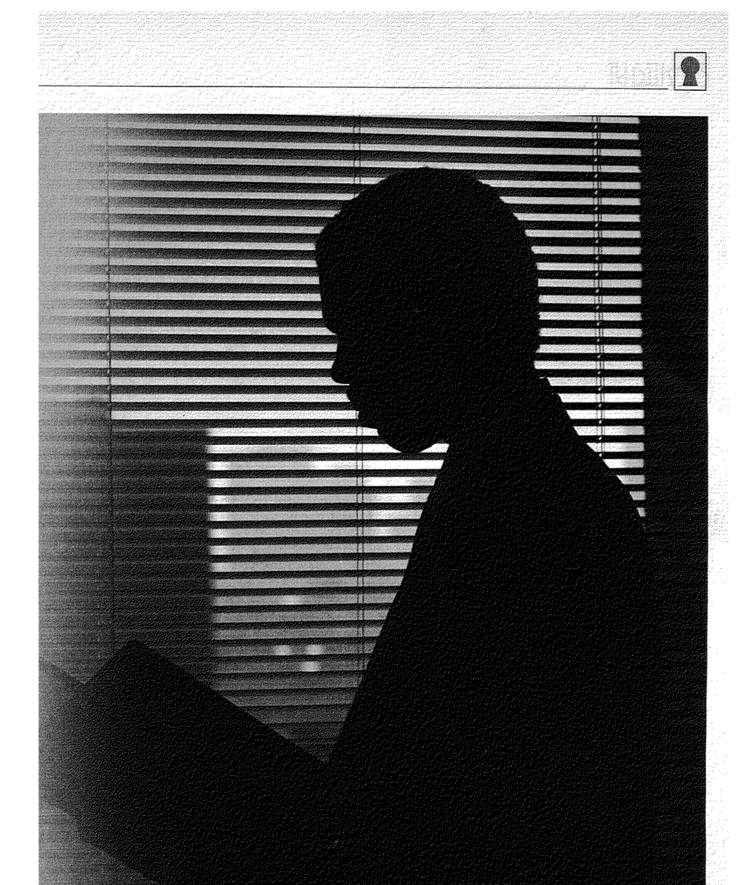
ونعلم أيضًا أن تطويرًا نوعيًا ملحوظًا قد تحقق في المناهج بصفة عامة، لكن بعضها بقي دون المستوى الذي نرجوه. وكذلك تم إنشاء عدد كبير من المدارس النموذجية المؤثثة بشكل جيد والمجهزة بالوسائل التعليمية الحديثة، ولكن لا يزال كثير من المباني على شكل لا يرضي، بل إن ما نعلمه نحن من أوجه القصور أكثر مما يعمله الناقدون، لأننا على ملامسة دائمة واطلاع يومي، وصلة مستمرة بالميدان.

إن الغاية من التقويم الشامل هي أن تبرز نقاط الجودة في الممارسات ليعززها التنفيذيون، وتبين نقاط الضعف إن وجدت، ويحددها بدقة ويوضح أسبابها، ويقترح طرق علاجها والتخلص منها.

نسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعًا إلى كل ما فيه خير ديننا وعزة وطننا، وأن لا يكلنا إلى أنفسنا، إنه أكرم مسؤول.■

---

* هذه مقتطفات من الكلمة التي سعدت بإلقائها في مجلس الشورى يوم الأحد في الثاني من ذي القعدة ١٤٢٣هـ الموافق ٢٠٠٣/١/٥م لمناقشة التقرير المتعلق بـ(التقويم الشامل للتعليم في المملكة العربية السعودية).



المؤسسات الثقافية الرسمية العربية:

خدمت الثقافة.. أم الثقافة في خدمتها؟!

إذا كان من الضروري أن نحدد مفهوم «الثقافة» قبل الحديث عن مؤسساتها، فإننا في هذه الحالة لن نقوم بهذا الفعل «الضروري»!

من الصعوبة بمكان تحديد تعريف «جامع مانع» للثقافة، وكل كتاب أكاديمي يتناول موضوع الثقافة لابد أن تستغرق تعاريف الثقافة مساحات واسعة من صفحاته، غير أنه يمكننا أن نتلمس اتجاهين رئيسيين في محاولات التعريف تلك: أحدهما يمضي باتجاه أن الثقافة هي (كل شيء) في حياة الفرد والمجتمع، فيما ينحو الاتجاه الآخر نحو الجوانب المعرفية والفكرية تحديدًا.

والمفهوم الأخير الذي يركز على الجانب المعرفي والفكري بمظاهره المختلفة هو ما يمكن أن تقوم به المؤسسات الثقافية الرسمية والأهلية في الدولة الحديثة التي لابد أن تحصر نشاطها في نطاق محدد المعالم.

من هذه «التحديدات» السابقة أمكننا الانطلاق إلى التساؤلات التي وجهناها إلى كتّاب ملف هذا العدد، والتي تناولت دور المؤسسات الثقافية الرسمية والأهلية ومحاولة تقويم نشاطاتها ومدى تأثرها بالسلطة السياسية ومدى إيجابية أو سلبية ذلك التأثير.

ويكاد يجمع كتّاب هذا الملف على محدودية الدور الذي تقوم به المؤسسات الثقافية الرسمية العربية وبتأثرها البالغ بسلطة السياسي والذي قد يكون لتدخلاته بعض الإيجابيات ولكن في بعض الأحايين لا على الدوام. كما أن عطاء تلك المؤسسات - والذي يركز على الكم لا الكيف - لا يتناسب مع الإمكانات المادية والبشرية الكبيرة المتوفرة لديها. وهذا الأمر لا ينطبق على «كل» المؤسسات الثقافية الرسمية بل توجد هنا أو هناك بعض المؤسسات الرسمية التي تخرق القاعدة وتقدم نشاطًا يعبر عن تطلعات شعبية قد لا تتوافق تمامًا مع ما يأمله الرسميون!

هل هو قدرٌ حتم أن تكون العلاقة بين المثقف والسلطة هي علاقة توتر وتنازع؟ هذا ما يؤكده البعض مستشهدًا بدول غربية عريقة في الديمقراطية يناكف مثقفوها سياسييها.. يحاول المثقفون المنحازون للمثالية وللناس أن يحدّوا من إنصياع السياسي للواقع ومن انحيازه لما يخالف مصالح الجماهير استرضاء لأقليات ضاغطة.

وإذا كان ذلك متحققًا في دول تتمتع بـ«الديمقراطية» التي تحدد صلاحيات القول والفعل لكل الأطراف، فإن الأمر في طريقه للتحقق في دولنا العربية، ويبقى على المثقفين أن يسيروا بالمجتمع «الهوينا» حتى يصل الجميع إلى الأرضية الصلبة التي ستتحمل - بسهولة - مناكفتهم للسياسيين.. ومناكفتهم بعضهم بعضًا.

* * *

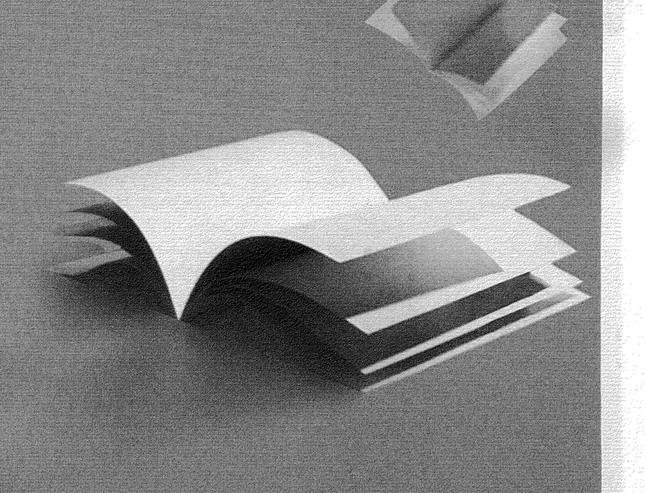
ويبقى السؤال: هل لو أصبح هؤلاء المثقفون - الذين استضفناهم في هذا الملف - مسؤولين في مؤسسات ثقافية رسمية مستقبلاً، هل سيقومون بإنفاذ ما كتبوه في مشاركتهم هذه، أم سيتحولون تلقائيًا إلى نمط الثقافة الرسمية؟ ولو انهم تمكنوا من الحفاظ على أفكارهم واستقلاليتهم - كما نأمل ونتوقع - هل سيتمكنون من تنفيذ أفكارهم ورؤاهم داخل مؤسسات الثقافة؟!

أسئلة تشكيكية، أما الجواب القاطع فهو أن المؤسسات الثقافية في عالمنا العربي ما زالت دون طموحات المثقفين وإرهاصات النهضة. ■

المعرفة

المؤسسات الثقافية العربية تاريخاً وحاضراً

مأزق المثقف والسلطة



محمد الدعمي*
بغداد

المؤسسة الثقافية هو تعبير حديث نسبيًا يعكس الميل إلى «مأسسة» العمل والإبداع والإنتاج والضخ الثقافي أو سوى ذلك من الأنشطة الثقافية. ولكن على الرغم من شيوع هذا التعبير المعبر عن تطوير «مؤسسات» متخصصة في مضمار الثقافة، فإنه يضرب بجذوره في الماضي وعبر التاريخ، الشرقي والغربي على حد سواء. فإذا ما كانت «المؤسسة الثقافية» كينونة ذات دلالات معاصرة حية في أذهان الجمهور اليوم، فإنها غالبًا ما تتواشج مع العصر الحديث، خصوصًا مع ظهور الدول والكينونات المستقلة ذات المشارب القومية أو الدينية التي تدفع بأولي الأمر فيها إلى إقامتها، إما بدافع العناية بثقافة لغة قومية معينة، وإما بدافع العناية بثقافة تنطوي على بعد فكري ترى تلك الدولة الحديثة ضرورة العناية به وترويجه.

بيد أن للمؤسسات الثقافية جذورًا أولية غائرة في القدم، ذلك أن الثقافة لم تكن، عبر التاريخ، «بضاعة» رائجة أو مربحة لأصحابها ولمنتجيها من المثقفين. وهذا، بكل دقة، ما يبرر ظهور «أنظمة» أو «تقاليد» من نوع «الرعاية» أو «المحسوبية»، بمعنى أن يضطلع أحد الميسورين من أصحاب الجاه والسلطان، كالملوك أو الأمراء أو القادة أو كبار التجار، برعاية واحد أو أكثر من منتجي المادة الثقافية كالشعر أو الخطابة أو الكتابة وسواها. وهكذا يكون هذا الفرد المنتج للمادة الثقافية محسوبًا على أو منسوبًا إلى راعيه. ولا يختلف هذا التقليد كثيرًا عما يسمى اليوم بـ«الكفالة» بمعنى أن يتكفل شخص من هذا النوع الميسور بالعناية المالية بواحد من المنتجات الثقافية على حسابه الشخصي، ماليًا واعتباريًا.

---

* أستاذ الأدب الإنجليزي - جامعة بغداد.

المؤسسة الثقافية في التراث العربي الإسلامي: الجذور

لا تخفق أية مراجعة للتاريخ العربي الإسلامي في إماطة اللثام عن هذا النوع من الرعاية، حيث كان الشعراء والنُحاة والأدباء البارزون غالبًا ما يحظون برعاية القبيلة العربية قبل ظهور الإسلام، لدرجة أن تلك القبيلة كانت تحتفل بولادة أو ظهور شاعر أو خطيب بين ظهرانيها، بوصفه أداتها الإعلامية ولسان حال شيخها في الصراعات والعصبيات القبلية التي أتى الإسلام عليها. بل إن الإسلام ذاته لم يقض على هذا التقليد تمامًا وبوجود الرسول الكريم، محمد بن عبد الله ﷺ، الذي نسب إليه حسان بن ثابت، شاعرًا. ومع ظهور الخلافة الأموية، عادت فكرة رعاية المادة الثقافية من قبل الخلفاء الذين أخذوا يحيطون أنفسهم بالشعراء وبأصحاب القلم. بيد أن الخلافة العباسية نحت منحى أعمق بكثير في هذا المضمار، خصوصًا بعد أن توقفت حركة الفتوحات واستقرت حدود دولة الخلافة، إذ حل «رجل القلم» بديلاً أقوى وأهم من «رجل السيف» الذي كان يحظى بأهمية أكبر في عصور الفتوحات الإسلامية والتوسع.[1] وهذا ما حصل كذلك على الجناح المقابل للعالم الإسلامي في الأندلس، حيث الانتقال من أنموذج الفاتح الذي لا يغادر سيفه، «طارق بن زياد»، إلى أنموذج راعي العلم والثقافة والصنائع، عبد العزيز، أول الولاة الأمويين هناك. فقد أدرك الفاتحون العرب أن استقرارهم وبقاءهم في هذا الفردوس الأوربي يرتهن برعاية «فنون السلام»، وليس بالتلويح بـ«فنون القتال».[2]

بيد أن عصر الخلافة العباسية شهد تحولاً كبيرًا آخر، يمكن أن يكون الأول من نوعه في التاريخ، تجسد في إقامة أول مؤسسة ثقافية عربية إسلامية، وهي «بيت الحكمة» في بغداد. وهذه نقطة تحول مضيئة في تاريخ العرب من ناحية، وفي «تاريخ الأفكار» (عالميًا) من الناحية الثانية. كان بيت الحكمة مؤسسة ثقافية بكل ما ينطوي عليه هذا التعبير، الاصطلاحي الحديث، من معنى. بل هو جاء ليتطابق مع أدوار المؤسسات الثقافية الحديثة والمتعارف عليها اليوم. فمن ناحية أولى، ظهر بيت الحكمة في «العصر الذهبي» للحضارة العربية الإسلامية، حيث استقرت حدود دولة الخلافة المترامية ودخلت في نسيج هذه الدولة الأقوام الأعجمية المتنوعة. ومن ناحية ثانية، برزت لرأس الخلافة وقتذاك أهمية تأسيس علاقات متنوعة (ومنها العلاقات الثقافية) بالدول والإمبراطوريات الأخرى، الأمر الذي جعل دولة الخلافة بحاجة إلى المعرفة بهذه الإمبراطوريات والأمم.

ولا يبالغ المرء إذا ما ذهب إلى أن الخلافة العباسية على أيام الرشيد و المأمون استشعرت الحقيقة التي تفيد بأن «المعرفة إنما هي القوة». فهذه الدولة كانت الأقوى في العصر الوسيط وهي، لذلك، كانت بحاجة إلى، أولاً: معرفة ثقافات الأقوام الأعجمية الداخلة في بنيتها، كثقافات الفرس والبربر والهنود وسواهم. وهي كانت بنفس الدرجة من الحاجة إلى معرفة علوم وثقافات الدول المنافسة والمجاورة، كالروم والعبريين والبيزنطيين والإغريق والصينيين وسواهم. من هنا كانت مؤسسة بيت الحكمة مؤسسة ثقافية تتمحور حول الترجمة والتعريب والأرشفة.[3]

وفي هذه النقطة التحولية من تاريخنا (وتاريخ العالم الوسيط) ولدت المؤسسة الثقافية، فكرة وتطبيقًا، إذ تبلورت فوائدها ومنافعها لأولي الأمر ولأصحاب الرأي وللمثقفين على حد سواء، الأمر الذي يفسر ظهور«دور» و«بيوت» حكمة أخرى في مصر وبلاد المغرب وغيرها، على غرار الأنموذج العباسي البغدادي الرائد. ويمكن في هذا السياق، أن يدرج المرء المدارس الأولى التي ظهرت في العصر العباسي، مستحيلة من حلقات صغيرة في الجوامع إلى «جامعات» أو «أشباه جامعات» بالمعنى الحديث كجزء من عملية مأسسة الثقافة والتربية والتعليم. بل إن الريادة العربية في هذا الحقل قد تجسدت على نحو لا ريب فيه عبر محاولات أوروبا «محاكاة» النمط «الجامعي» العربي ـ الإسلامي، كما حدث عندما أسس الملك فردريك الثاني جامعة نابولي[4] متتبعًا خطى المدرسة العربية الإسلامية، كالمدرسة المستنصرية التي لم تزل آثارها قائمة في بغداد حتى اللحظة.

في المؤسسات الثقافية العربية اليوم:

مرة ثانية، ينبغي العودة إلى افتراضية صعوبة وقوف الثقافة على أقدامها وحدها، دون سند تستند إليه، نظرًا لأن الثقافة (مجردة) ليست بضاعة رائجة يطلبها المستهلكون، كما يطلبون الغذاء أو اللهو أو سواهما من الحاجات اليومية. وهذا ما يفسر ظهور

المؤسسات الثقافية العربية في العصر الحديث، وهي مؤسسات (في جُلها) مستوحاة من النماذج الأوربية التي برزت في العصر الحديث، بعد ظهور الدول الأوربية القومية خاصة. لقد كان تراجع «اللاتينية» (كلغة للثقافة الأوربية، بعد نهاية القرون الوسطى) وراء ظهور أهمية اللغات القومية المحلية وآداب تلك اللغات التي بقيت قرونًا طوالاً لا تحظى بغير النظرة الدونية بوصفها لغات محلية، الأمر الذي يفسر تكوّن المؤسسات الثقافية الأوربية (في عصر النهضة) للعناية باللغات القومية وآدابها، كما حدث للألمانية والفرنسية والإنكليزية. وقد حدث شيء مشابه في الثقافة العربية إبان عصر النهضة العربية، ليس فقط كرد فعل ضد سياسة «التتريك» التي انتهجتها الدولة العثمانية على حساب اللغة العربية، بل كذلك كاستجابة لتنامي الروح القومية التي تتواشج مع الدين الإسلامي ومع لغة القرآن الكريم، التي يعتز بها العرب أيما اعتزاز بوصفها لغة الرسالة ولغة أهل الجنة، وكانت المؤسسات الثقافية «أشباه مؤسسات» لأنها لم تكن أكثر من جمعيات أو مدارس دينية أو قومية تعمل من أجل إنقاذ لغة الضاد وثقافتها من مخاطر الابتلاع التركي والتحدي الأوربي التالي له.(٥)

ولكن بعد ظهور الدول العربية الحديثة التي تخلصت من السيطرة العثمانية، ومن ثم، من الاحتلالات والوصايات والانتدابات الإمبراطورية الأوروبية (البريطانية والفرنسية خاصة) اعتمدت الحكومات العربية المستقلة الناشئة فكرة المؤسسات الثقافية، ليس كمحاكاة للتراث العربي في هذا الحقل المهم، بل كمحاكاة للنماذج الأوروبية الحديثة. وهكذا أخذت المؤسسات الثقافية العربية بالتنامي والتضخم، برعاية رسمية أو برعاية نصف رسمية أو برعاية أفراد ومؤسسات خاصة. ويمكن للمرء أن يدرج في هذا الصنف من الكينونات الثقافية العربية مؤسسات تتراوح في حجمها ما بين وزارات الثقافة ودور النشر، وأخرى تتراوح ما بين العمل القومي الشمولي (كمنظمات جامعة الدول العربية ذات التخصصات الثقافية) وبين المؤسسات الثقافية المجهرية الاهتمام (كالمؤسسات المهتمة، مثلاً، بآداب لهجة معينة أو فولكلور إقليم صغير). وقد أدى اكتشاف البترول وسواه من الموارد الطبيعية المدرّة في البلدان العربية

دورًا مهولاً على طريق العناية بالثقافة المحلية، القطرية والعربية عامة. ولكن هذا التضخم في بنية المؤسسات الثقافية له جانب سلبي، من منظور آخر، حيث إن تراكم رأس المال في أيدي الحكومات العربية أدى، من بين نتائج أخرى، إلى «مركزية» التوجيه الثقافي على النحو الذي يتناغم مع عقائد ومشارب أولي الأمر.

وعلى تنوعها وتشعبها وتزايد مواردها، سقطت المؤسسات الثقافية في غالبية الدول العربية ضحية لرغبات أولي الأمر في «توظيفها» أو «استخدامها» لتحقيق أهداف«ثقافية» تخدمهم وتخدم تطلعاتهم وتيقناتهم، الأمر الذي أفرز شيئًا من شرذمة الثقافة والمثقفين. إن ارتهان المؤسسات الثقافية بإرادة الإدارات الحكومية أدى، من بين نتائج أخرى، إلى شطر الثقافة وبالتالي إلى انقسام المثقفين في تلك الدولة إلى «معسكرين» (إذا كان هذا اللفظ مقبولاً في مثل هذا السياق): معسكر مثقفي السلطة، ومعسكر المثقفين الذين لا تتطابق مشاربهم الثقافية مع إرادة السلطة. وهنا يظهر للعيان مأزق العلاقة بين «المثقف والسلطة»، الذي وصفه وحلل مدلولاته العديد من كتابنا العرب، ومنهم د. علي الوردي والعروي وسواهما من الكتاب.[6] وبقيت حتى المؤسسات الثقافية العربية الشمولية، أو الإسلامية الشمولية (كتلك التي أقامتها منظمات قومية أو إسلامية من أمثال جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامية) مرتهنة في عملها وأنشطتها بالمؤسسات الثقافية القطرية لكل واحدة من الدول التي لها عضوية في هذه المنظمات. فالترشيحات للعمل في المنظمات الثقافية العربية أو الإسلامية لا يمكن إلا أن تأتي عبر المؤسسات الثقافية لكل دولة عضو، بينما تفتقد المؤسسات الثقافية الشمولية (عربية أو إسلامية أو إقليمية) إلى القدرة على انتقاء أو استلال هؤلاء المثقفين العرب أو المسلمين الذين لا ينضوون تحت مظلة المؤسسات الثقافية القطرية التي ترعاها الحكومات العربية.

بيد أن هذه المركزية، بغض النظر عن منافعها ومضارها، لم تعد مطلقة اليدين في عصرنا هذا، عصر العولمة والفضائيات والاتصالات والشبكات الرقمية. فالاحتكار الحكومي للمؤسسات الثقافية آخذ في التراجع أمام «الغزو الثقافي» وأمام الميل القوي لدى المثقفين إلى التحرر من قبضة المؤسسة الواحدة والذهنية الواحدة، خصوصًا بعد أن أتاحت هذه التقنيات والاتصالات الحديثة موارد مالية للمثقف يمكن أن تعوضه عن الرعاية والعناية التي تتيحها له المؤسسات الثقافية المركزية. بل إن ظاهرة هذا التحرر من المركزية المتناهية، والخانقة أحيانًا، أخذت تنتشر في الوطن العربي متجلية في ظهور مؤسسات ثقافية خاصة أو حتى فردية، أكثر تحررًا من كوابح المركزية المطلقة. وهذا ما نراه اليوم بارزًا في تأسيس المراكز الثقافية المتخصصة وفي تأسيس بعض الأفراد من الميسورين مؤسسات جوائز ثقافية وكيانات ثقافية لرعاية تخصص ثقافي معين أو للعناية بفرع خاص من فروع الثقافة، كالعناية باللغة العربية أو العناية بالتراث الشعبي لإقليم معين أو كالمراكز المعنية بالإصدارات والدوريات وسواها.[7]

خـلاصة:

لا ينبغي لهذه المداخلة عن المؤسسات الثقافية العربية، ماضيًا وحاضرًا، أن تُفهم بوصفها «نقدًا» أو «هجومًا» ضدها، ذلك أن على المرء أن لا يغمط حق المؤسسات الثقافية الحكومية والمركزية فيما اضطلعت به من أدوار مفيدة ومُدرّة، وأحيانًا، ضرورية لإدارة الثقافة العامة وحمايتها وحماية الشبيبة والنشء من الطارئ والهدّام عن طريق تطوير نوع من الحصانة الثقافية الأساس. كما لا ينبغي، من ناحية ثانية، كيل التهم على المؤسسات الثقافية الخاصة التي تخدم أغراضًا وأهدافًا محدودة. النمطان مفيدان وضروريان لبناء ثقافة عربية مستنيرة، ليست ثقافة قائمة على نسخ الماضي أو استنساخ النماذج القادمة من خلف الحدود. إن أهم شروط ثقافة حية وحيوية يتمثل في زيادة وتنمية أجواء الحرية والتحرر من الكوابح، مع عين حذرة تجاه الأشكال التي تبدو «ثقافية» ولكنها في جوهرها أشكال هدّامة يراد لها أن تلغي النموذج الثقافي المحلي والموروث على سبيل استبداله بنموذج ثقافي مستورد وطارئ. وهذا هو جوهر عملية الغزو الثقافي: حيث يعمل هذا الغزو على تسفيه الثقافة العربية في أعين النشء والشبيبة من أجل خلق «فراغ ثقافي» يشجع ويسمح بدخول «البديل الثقافي» المستورد والذي لا يتطابق مع ذبذبة إرثنا ولا مع آمالنا المستقبلية.

وبناء على ما تقدم، يمكن للمرء أن يدعو المنظمات العربية الشمولية، كجامعة الدول العربية،[8] إلى تفعيل أدوار منظماتها الثقافية المتخصصة، وإلى تحويلها من منظمات «حبر على ورق» إلى منظمات فاعلة ومؤثرة، لا تكتفي بتسميات وترشيحات الحكومات العربية فقط، بل تحاول أن تسبر أغوار الثقافة العربية بتنوعاتها على سبيل استقطاب أذكى العقول العربية في أنشطة ثقافية، لا تخدم فقط في بناء ثقافة عربية مستنيرة، بل تخدم في تأسيس وتوجيه حوار ثقافي «بيننا» وبين «الآخر» الغريب والمتقدم تقنيًا، على سبيل تقوية التفاهم والتلاقح الثقافي غير المشوب بالمصالح ورغبات الهيمنة والاستحواذ. إننا ندرك جيدًا أن هذا هو «عصر الحوارات»، وعلينا أن نتمسك بهذه الفكرة بقوة نظرًا لأننا نرى في ثقافتنا كينونة حية يمكن أن تخدم العصر والعالم، لأنها ليست كينونة طللية لا تستحق سوى الخزن على رفوف المتاحف الجامعة لغبار الزمن.■

الهوامش

١- ينظر: Muhammed A. Al-Da'mi. Arabian Mirrors and Western Soothsayers (New York : Peter Lang Publication, I n c., 2002),pp. 151-52

٢- ينظر المصدر اعلاه، ص، ١٥٢.

٣- محمد الدعمي، «بيت الحكمة بين الماضي والحاضر: قراءة معاصرة في دوافع التأسيس»، في: عبد الجبار ناجي وعناد غزوان وآخرون، بيت الحكمة: الماضي والحاضر (بغداد: بيت الحكمة، ١٩٩٧)، ص ص ١١٣-، ١١٨.

٤- غوردن ب. نيوبي، «تأسيس جامعة نابولي: توازيات نوعية مع مؤسسات التعليم العالي العربية»، ترجمة محمد الدعمي، الكلمة، ع ٣١ (ربيع ٢٠٠١)، ص ص ١٣٠-١٤١.

٥- حول هذا الموضوع يراجع: محمد الدعمي، «في حصاد الثقافة العربية في القرن العشرين: عبء الماضي ووطأة الغرب»، قضايا استراتيجية، ع ٢ (حزيران / يونيو، ٢٠٠٠)، ص ص ١٣٨ - ١٤٨.

٦- ينظر المصدر أعلاه، ص ١٤٣.

٧- في موضوع التنوع وتبادل الداخل، يراجع: محمد الدعمي، نحو «دراسات ثقافية متعددة المنظورات»، مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع ٣٠ (يناير، ١٩٩٥)، ص ١٦٠-١٦٥.

٨- يراجع: محمد الدعمي، «نحو استراتيجية للثقافة العربية: جامعة الدول العربية والعمل الثقافي العربي المشترك»، شؤون عربية، ع ١٠٣ (سبتمبر، ٢٠٠٠)، ص ١٩٧-١٩٨.

المؤسسات الثقافية العربية:
إدارة عموم الزير

عبدالعزيز المقالح*
صنعاء

يختلف حال هذه المؤسسات من مكان إلى آخر ومن مؤسسة إلى مؤسسة، فهناك المؤسسات الحكومية الناجحة في بلد والفاشلة في بلد آخر. والأمر نفسه يكاد ينطبق على المؤسسات الأهلية، بعضها يسهم في الحياة الثقافية بشكل جيد، وبتضحيات مادية هائلة وبعضها الآخر يجعل منها وسيلة للارتزاق والكسب المادي والمعنوي.



ويختلط الأمر في أحايين كثيرة على بعض هذه المؤسسات سواء كانت رسمية أم أهلية حين تتحول إلى منابر سياسية أو حين تتحول إلى هيئات إدارية يشبه وضعها وضع (إدارة عموم الزير) في الحكاية المعروفة، وحينئذ يتحول الهدف إلى وسيلة والغاية إلى أسلوب. فضلاً عن المنافسات العقيمة ولاسيما في تلك المؤسسات التي تخضع لنظام الانتخابات كما هي الحال مع أهم مؤسسة ثقافية أدبية هي اتحاد الأدباء والكتاب العرب بفروعه المحلية التي تشهد العجب بما يرافقها عادة من حالات طوارئ واستعدادات أمنية مشددة.

ورغم كل الملاحظات الواردة فيما سبق فإن أحدًا لا ينكر الدور الذي تقوم به بعض هذه المؤسسات ولا المعنى الوحدوي الذي تمثله مؤسسة عتيدة وقديمة كاتحاد الأدباء العرب في ظروف المواجهة مع الكيان الصهيوني وتطلعات هذا النظام المعادي لأحلام الأمة من اختراق الصفوف والرغبة في التطبيع، فقد

---

* شاعر وناقد يمني.

نجحت هذه المؤسسة العربية الوحدوية في مقاومة أنصار التطبيع وكان لها دور معنوي جدير بالتنويه عندما أحبطت عشرات المحاولات لاختراق المبدعين العرب وفتح الطريق لزيارات الأدباء العرب إلى الكيان الصهيوني أو العكس.

في الوطن العربي - في حدود علمي - ليس هناك مؤسسات ثقافية نشطة وفاعلة خارج الحكومات، وحتى اتحادات الأدباء وهي اتحادات مستقلة ذات كيان إداري غير حكومي إلا أنها - باستثناءات محدودة - تتلقى دعمًا حكوميًا ودون هذا الدعم الحكومي لا تستطيع أن تبقى يومًا واحدًا، فالأدباء الأعضاء وهم يعدون بالمئات في كل قطر لا يدفعون اشتراكاتهم ولا يحرصون على أن يكون لهم وجود حقيقي داخل هذه المؤسسات ودورهم يتجلى في حضور الانتخابات واختيار الهيئات الإدارية.

ومن المؤكد أن أوضاع هذه المؤسسات لن تصلح إلا عندما ينشط أعضاؤها وتتحد أهدافها وعندما تخلو من أي غرض خارج الهم الثقافي والوطني، فأوضاع الثقافة العربية في كل الوطن العربي لا تسر عدوًا ولا صديقًا فضلاً عن أن أوضاع المثقفين العرب في ظل الظروف السياسية والاجتماعية الراهنة تبعث على الإشفاق وتدعو إلى إعادة النظر في كثير من الوسائل القائمة لإنعاش الوضع الثقافي العربي والخروج به من حالة التدهور المصاحبة لأسوأ هجمة منيت بها أمة من الأمم في تاريخها الحديث.

ومن المهم - في هذا الصدد - الإشارة إلى أن هذه المؤسسات الثقافية لا تصنع مثقفًا ولا أديبًا ولكنها ربما - في حالة نجاحها - ساعدت الأديب والمثقف على إبراز مواهبه والأخذ بيده في مجال النشر، فما أكثر المبدعين الذين تتراكم أعمالهم المخطوطة في انتظار اليد الحانية التي تدفع بها إلى النور. وما أكثر الأدباء الذين أفسدهم الإحساس المغلوط بأنهم قد أصبحوا كبارًا بمجرد انضمامهم إلى هذه المؤسسة الأدبية أو تلك، وكأن هذه المؤسسات معنية بتوزيع صكوك الإبداع على الموهوبين والحالمين بالشهرة فإذا أصبحوا أعضاء فيها فقد ضمنوا الشهرة وأصبح المجتمع يشير إليهم بالبنان.

المؤسسات الثقافية الأهلية نوعان، نوع يضحي من أجل الثقافة والإبداع ويقدم الأموال الطائلة على شكل جوائز أو نشر الكتب والعناية بالرموز والرواد، وهذا النوع من المؤسسات هو المؤثر والقابل للبقاء، أما النوع الآخر فهو على شكل «تكايا» خيرية لا تكف عن طلب العون محليًا وعربيًا ودوليًا باسم رعاية الثقافة. وبعض هذه المؤسسات تجلب العار لنفسها وللوطن الذي تنتمي إليه. ويرى الكثيرون أن وجود مثل هذه (المؤسسات) القائمة على (الشحت) والارتزاق تشوه المعنى الجليل للثقافة وتسيء إلى العمل الثقافي وتفتح أبوابًا للمتاجرة بسمعة الأدب والأدباء والثقافة والمثقفين. ويلاحظ أن القائمين على هذا النوع من الهيئات أو المؤسسات من العاطلين والعاجزين عن القيام بأي عمل تجاري أو اقتصادي نافع لهم ولغيرهم فيتجهون إلى الثقافة هذا الباب المفتوح لمن هب ودب، والذي لا يحتاج إلى رأس مال أو شهادات علمية أو خبرة في أي مجال من المجالات المفيدة، يكفي أن تستأجر شقة في مبنى أو بيتًا متواضعًا وتحوله إلى مقر المؤسسة وتضع في واجهته لافتة ضخمة لتجد نفسك صاحب مؤسسة ثقافية تستحق العون والمساعدة.

ومما يؤسف له أن تردي بعض المؤسسات الثقافية الحكومية وراء ظهور هذا النوع الرديء من المؤسسات الأهلية فالغياب الرسمي التام للعناية بالثقافة والمثقفين وبالأدب والأدباء يدفع مثل هذه المؤسسات إلى سد الفراغ وإلى استقطاب جانب كبير من المثقفين والأدباء الذين يبحثون عن أماكن يتصورون أن في إمكانها أن ترعاهم وتفتح في وجوههم الأبواب المغلقة لممارسة نشاطهم الأدبي بخاصة والثقافة بعامة. ويبدو أن الأيام القادمة ستشهد المزيد من هذه المؤسسات البديلة وسيكون من الصعب في زمن الديمقراطيات والمجتمعات المدنية منع مثل هذه الأنشطة بقرارات رسمية وأن المجتمع نفسه هو الذي سينبذها ويكشف هويتها والدور الذي تقوم به إما لصالح الثقافة وإما لصالح القائمين عليها، وقد بدأ عدد من هذه المؤسسات المصطنعة في الغياب بعد أن اكتشف الجمهور أمرها وأصبحت مفرداتها خالية إلا من القائمين على أمرها.

وتبقى بعد ذلك ملاحظة أخيرة، ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار وهي عن المحاولات الدؤوبة لعولمة الثقافة وإقصاء الثقافات الوطنية والقومية من الساحة، ومن خلال استقراء السرعة التي تم بها انتشار القنوات الفضائية يصح تصور انتشار ثقافة العولمة وانتصار الأقوى بعد تذويب الثقافات الأخرى، الأمر الذي يستدعي موقفًا عربيًا شاملاً لمواجهة التحدي والتقليل من أخطار هذا الوافد الذي يجتاز البحر والصحاري والحدود ويدخل البيوت دون مواعيد واستئذان، ومواجهة المد المخيف تتطلب تعاون كل الجهات المعنية بالثقافة في الوطن العربي من مؤسسات حكومية وأهلية. ■



المؤسسات الثقافية الرسمية في العالم العربي:

أخضعت الثقافة بمزجها مع «السياسة» و «الإعلام»

سعدية مفرح*
الكويت

الحديث عن المؤسسات الثقافية الرسمية في البلاد العربية حديث يطول، ورغم خصوصيته المستمدة من نشأته ضمن سياق تاريخي واجتماعي وثقافي معين، إلا أننا لا يمكننا الحديث عنه بمعزل عن سياقه العام، وبالعودة سريعًا إلى الوراء نجد أننا في الوطن العربي بدأنا نشهد منذ الخمسينيات الميلادية، أي بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م المصرية تحديدًا، قيام وزارات للثقافة أو مجالس وطنية وقومية للثقافة لها المهمات نفسها تقريبًا، ويبدو أن هذا «النموذج» قد انتقل إلينا من البلدان الاشتراكية، حيث اقتبسته منها بلدان الأنظمة العسكرية قبل أن يجري تعميمه في معظم البلدان العربية الأخرى، لكن هذا بالطبع لا يعني عدم وجود وزارات للثقافة في بلدان أوروبية غربية، فقد وجدت مثل هذه الوزارات في البلدان الأوربية الغربية التي تميزت بقوة القطاع العام فيها، وبتأثرها بسياسات اشتراكية مثل فرنسا.

* شاعرة وكاتبة، رئيسة القسم الثقافي في جريدة القبس الكويتية.

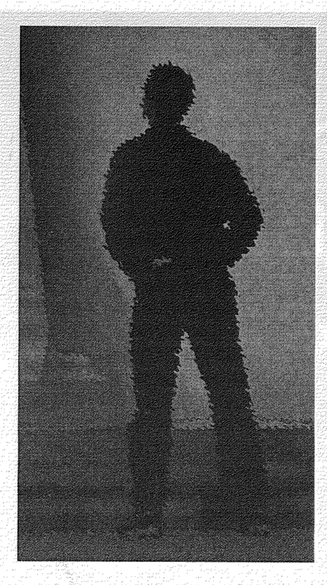
ومع أن هذه الوزارات والمجالس والمؤسسات الثقافية في البلاد العربية قد لعبت وما زالت تلعب دورًا لا يجوز إنكاره في تعميم الثقافة في الأوساط الاجتماعية المتوسطة والفقيرة، على أكثر من صعيد وعبر أكثر من وسيلة، إلا أنها وفي الوقت نفسه أوجدت كثيرًا من الإشكاليات لا بد من التوقف عندها جميعًا لوضع الأمور في نصابها:

من هذه الإشكاليات مثلاً خلط «السياسي» بـ «الثقافي» مع ما يعنيه ذلك من إخضاع الثقافة للقرار السياسي للدولة المعنية، وبالتالي تحويلها، أي الثقافة، إلى أداة صراع سياسي، داخلي وخارجي، وصولاً إلى الحديث عن «الأمن الثقافي» بكل ما يعنيه مصطلح «أمن» من انغلاق وحذر تجاه الآخر وتجاه الخارج، بحيث توضع الأصوات المخالفة والممانعة والرافضة في الداخل في ذات الخندق مع العدو الخارجي، وهنا تكمن قمة الكارثة في التعاطي الثقافي.

والإشكالية الثانية التي أود أن أشير إليها باعتبارها نتيجة طبيعية لظهور هذه المؤسسات الثقافية الرسمية هي خلط «الثقافي» بـ«الإعلامي» وصولاً إلى إخضاع الثقافة لضرورات المعركة الإعلامية التي تتلاءم مع خصوصية الثقافة وضرورة الحفاظ على استقلاليتها.

أما الإشكالية الثالثة فهي احتكار الحركة الثقافية وتحويلها إلى حركة رسمية لتهميش كل ما هو خارج أسوارها من حياة ثقافية خصوصًا عندما تشمل سلطة هذه المؤسسات مجالات الثقافة كلها من أدب ومسرح وسينما ونشر...إلخ. وقد أممت هذه المؤسسات بالفعل كل أشكال الإنتاج الثقافي خصوصًا في قطاع الطباعة والنشر في كثير من البلاد العربية.

وفي هذا السياق يمكن الحديث عن قطاع عام ثقافي يمتلك إمكانات كبيرة تجعل أي منافسة له من جهات أهلية مسألة غير مجدية، وقد قدم هذا القطاع العام الثقافي مواقع مهمة وشهرة مدوية ولاسيما شعرية وروائية ومسرحية وسينمائية لا تستحق ما هي عليه، كما قدم حماية وترويجًا لإنتاجات ما كانت لتعيش وتستمر وتنتشر في ظروف عادية، والأمثلة على ما نقول كثيرة، وهي لا تقتصر على بلد معين دون غيره، بل نستطيع أن نتتبع تجلياتها في كل الدول العربية



دون استثناء.

لقد أنشأ هذا الوضع بيروقراطية ثقافية لها امتيازات تدافع عنها مما أدى إلى تهميش الأسماء الجديدة التي لا تستطيع الانخراط في الحياة الثقافية المسيطرة باستمرار.

كما خلط القطاع العام الثقافي في شكله العربي بين الثقافة والأدب وجعل منهما شيئًا واحدًا، وهذا خلط شائع في عالمنا العربي ساهم ويساهم في تغليب الاعتبارات الأيديولوجية على الاعتبارات الفنية التي تخضع لمعايير مختلفة. وهذا الأمر ساهم في إفراغ المؤسسات الثقافية من مضمونها الحقيقي وتحويلها إلى أجهزة توظيف يحل فيها الإلزام مكان الالتزام والموظف مكان المثقف...إلخ. أي أن هذه المؤسسات أدت إلى حدوث احتكار ثقافي يخنق ثقافة المجتمع بدل أن ينميها. ولذلك لا بد من ضوابط لعمل

المؤسسات الثقافية الرسمية وحصره في إقامة بنى تحتية ثقافية من مطابع ومسارح ومختبرات، دون إغفال ضرورة أن تؤمن هذه البنية استقلاليتها المادية، ولا تضطر إلى العيش على المال العام دون مردودية حقيقية.

ولكن.. هل يمكن للمؤسسات الثقافية الأهلية - غير الرسمية - في العالم العربي أن تؤدي دورًا ثقافيًا مختلفًا وأكثر فعالية مقارنة بالمؤسسات الثقافية الحكومية؟

الواقع يقول إنه لا مفر من أن يقوم القطاع الأهلي الثقافي بدوره، وبأسرع وقت ممكن لأنه شرط ملزم وضروري لقيام تنمية حقيقية في المجتمع وتحقيق شرط أساسي لثقافة صحيحة وهو الاستقلالية لكي نضمن عدم التحاق الثقافة بـ «اقتصاد الترفيه» الناتج عن اقتصاد السوق الجامح من جهة، وعدم ترك الثقافة فريسة لمنطق القطاع العام الذي أوجد ركودًا ثقافيًا نعيش كل مظاهره اليوم. لقد أنتج هذا القطاع ثقافة كمية ولكنه لم ينتج ثقافة نوعية إلا في ما ندر.

وعلينا أن نلاحظ أن العالم ينتقل إلى مرحلة الصراع الثقافي - لا الحضاري - بعد أن عاش مرحلة الصراع الديني ثم مرحلة السياسي، والكلام عن صراع ثقافي أدق بكثير من الحديث عن صراع الحضارات. ويكفي أن نشير إلى أن أوروبا انقسمت بعد سقوط جدار برلين إلى ثلاث أو أربع مناطق ثقافية تتصارع فيما بينها على حضارة واحدة. حيث استطاع الانقسام الثقافي أن يطغى على الانقسام القومي بل والديني أيضًا، وهناك اليوم في أوروبا مناطق تعود للثقافات السلافية والجرمانية واللاتينية والسكسونية، فقد استطاع «المارك الألماني» (أي الاقتصاد) أن يحقق ما فشل في تحقيقه الرايخ الثالث، ولكن في الإطار الثقافي الألماني الذي يضم بالإضافة إلى ألمانيا (بروتستانت وكاثوليك) كل بولونيا - مع أن شعبها سلافي ومذهبه كاثوليكي - وتشيكيا (سلاف وكاثوليك) أيضًا وكذلك دول البلطيق والسويد والنرويج وهولندا والدانمرك وكرواتيا والنمسا وسويسرا. وفي المقابل قام معسكر الثقافة السلافية الذي يضم الروس وبالبلغار والرومان والسلوفاك وكلها مناطق الثقافة السيريالية (نسبة إلى الحرف السيريالية الذي تكتب به اللغة الروسية). أما الثقافة اللاتينية فقد شملت فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال.

أما نحن فأبناء حضارة واحدة وهي الحضارة الإسلامية ولكنها تتوزع على ثقافات عربية وفارسية وأوردية و... و... إلخ.

ولا يلغي الصراع الثقافي والحضاري منطق الوحدة الحضارية لأن اليهودية والمسيحية والإسلام تعود إلى جذر واحد، وكذلك الثقافات العربية والفارسية والأوردية لها مرجعية واحدة هي الإسلام. ولا يجوز أن ننسى أن مشروع الوحدة هو دعوة ثقافية تعبر عن إرادة سياسية واحدة. فالمشروع الأوروبي الوحدوي انطلق من هذه الإرادة التي بلورتها منظمات المجتمع الأهلي والمصالح المشتركة مثل منظمة الحديد والصلب التي كانت نقطة انطلاق هذه الوحدة في روما عام ١٩٥٦م، والتي ترافقت مع دعوات سياسية وثقافية تحض على هذه الوحدة.

لقد أجهضت الحركة الثقافية التنويرية في عالمنا العربي منذ بداية القرن العشرين، ولا يمكن أن نستعيدها الآن إلا بمبادرات من المجتمع المدني/الأهلي، لأن المجالس الثقافية الرسمية لم تستطع استئناف الحركة التنويرية في مجتمعاتنا.

وبالمناسبة.. أود أن أشير إلى أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أدخلتنا في صراع سياسي وحضاري وثقافي دون أن يكون لنا رأي فيه أو أن نكون مستعدين له. وبالطبع ما كان لفئة قليلة أن تورطنا في صراع خطير من هذا النوع لو كان لدينا ثقافة تنويرية حقيقية. فقد صادرت المؤسسات الرسمية رأينا على كل المستويات، فأفسحت المجال واسعًا لفئات قليلة ومعزولة أن تتصدى للكلام باسم الجميع رغمًا عنهم. لقد أفقدت هذه المؤسسات مجتمعاتنا مناعتها الثقافية فجاءت التنظيمات المتطرفة لتصادر من جهة ثانية رد فعلنا وتوجهه بالاتجاه الذي تريد.

وفي النهاية أود تأكيد ضرورة انحصار مهمة هذه المؤسسات الثقافية الرسمية في توفير البنى التحتية للثقافة دون التدخل في تحديد معايير الإبداع، أو غيرها من التدخلات الأخرى بحجة رعاية الإبداع والمبدعين. ■

إني أتحدث عن مؤسسات في بلاد «الواق واق»!:

لا أكاد أجد نزاهة ثقافية!

حسين المناصرة*
الرياض

ثمة مشكلات عميقة إلى حد «الورم» البيروقراطي غير الثقافي، عمومًا، في المشهد الثقافي الرسمي في عالمنا العربي؛ بحيث يصعب على المتابع النزيه لنشاطات بعض المؤسسات الثقافية الرسمية أن يراها - على العموم - تقوم بفعل ثقافي أصيل، أو بفاعلية ثقافية حيادية، فالأمر لا يعدو في كثير من الأحيان كون هذه المؤسسات تنكرت لثقافتها التربوية الواعية، فغدت أحيانًا - مع الاعتذار لأذواق القراء - مقاهي الشللية، أو دكاكين الانتهازية، أو بؤر الاستعراضات الثقافية الشكلية أمام المسؤولين، أو أورام المحسوبيات لمديريها ومسؤوليها.. وبالتالي يصعب أن تجد نزاهة ثقافية عند جل هؤلاء الذين يتربعون على أكتاف هذه المؤسسات باسم الثقافة والوعي، وكأن مؤسساتنا الثقافية - في المحصلة النهائية - غدت مزرعة من مزارع المنتفعين، أو دكانًا من دكاكينهم.. وهو ما يصعب بالتالي من إمكانية أن تنزاح الكراسي من تحت «خلفياتهم» المطمئنة بركود مياههم تحت مسمى: «يترك التغيير إلى إشعار آخر»..

* ناقد وأكاديمي فلسطيني.

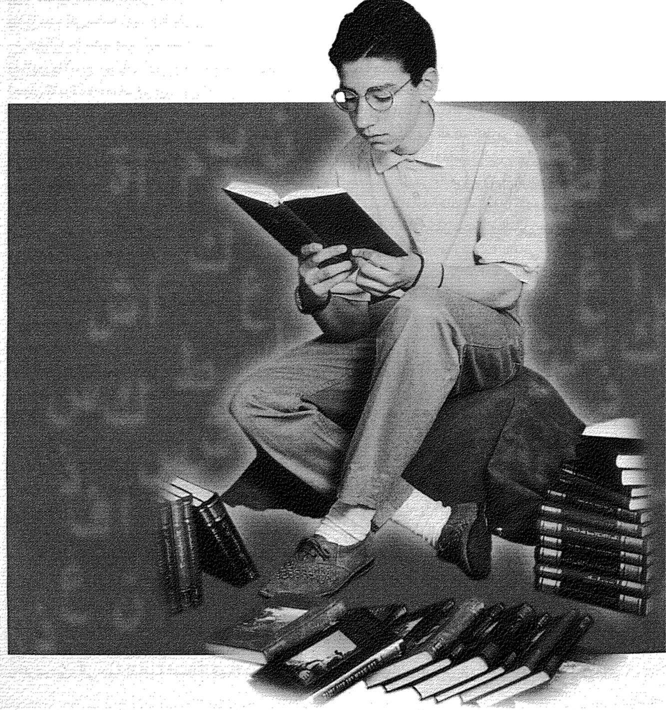
فـ«يطنشون» النقد الذي ينالهم، بعد أن وضعوا في إحدى آذانهم عجينًا، وفي الأخرى طينًا!! وأعتذر مرة أخرى عن هذا الكلام الجارح الذي قد يبدو في بعض صياغاته غير ثقافي بطريقة أو بأخرى في زمن يفرض علينا السلاسة في الحديث والمجاملة في خطاباتنا عمومًا!!

ربما تكون الفقرة السابقة (إشاعة).. أو مجرد افتراء.. تنطق بها ألسنة الحاقدين على الدور الطليعي لمؤسساتنا الثقافية، بمعنى أن الصوت السابق هو صوت مثقف أو شبه مثقف لم ينل الحظوة لدى المؤسسات الثقافية؛ فصار حاسدًا وناكرًا للجميل الذي تفضلت به المؤسسات الثقافية عليه وعلى غيره..

وربما تجد من يقول:

لماذا هذا النقد التجريحي في ظهور هذه المؤسسات الوديعة الأمينة على الثقافة والمثقفين!!

ثم أليس من العدل أن نميز بين المؤسسات الجيدة والأخرى الرديئة؟ أو بالأحرى أن نضع النقاط على الحروف؛ فنقول للمخطئ أنت مخطئ وبالتالي لا نأخذ



المحسن بذنب المسيء؟

أليس في كلامنا السابق تشاؤم أو سخرية سوداء بطريقة أو بأخرى؟!

قد تغدو خدمة الثقافة، أحيانًا، عن طريق بعض المؤسسات الثقافية الرسمية حالة ميؤوسًا منها، فهي - على العموم - مؤسسات ثقافية بالاسم لا أكثر ولا أقل.. بل أحيانًا تصرف هذه المؤسسات مبالغ ضخمة على حفل عشاء يحضره سين أو صاد.. ثم تخسر هذه المؤسسات - للأسف - أن تصرف مبلغًا زهيدًا لطباعة ديوان شعر أو رواية قصيرة لكاتب ناشئ، يفترض فيها أن تشجعه وتأخذ بيده إلى ساحة الإبداع الحقيقي..

وغالبًا ما تكرم هذه المؤسسات المبدعين الكبار بعد وفاتهم، والأجدر بها أن تكرمهم في حياتهم.. وهي في أحيان كثيرة مؤسسات قد تبث روح التنازع والاختلاف السلبيين بين المثقفين والمبدعين بعضهم ببعض، من خلال الشللية والمحسوبيات والبرامج الثقافية الرديئة؛ فتجعل الثقافة ثقافات، والخلاف المشروع صراعات ومؤامرات، والعياذ بالله.. وكأنك ترى «إبليس» على رأس مؤسسة ما، مع احترامي وتقديري للذين خدموا وسيخدمون الثقافة من خلال مراكزهم الثقافية التي تشعر بأنها تستحق وجودهم على رأسها، والمثل الشعبي يقول: «اللي على راسه بطحة يحسس عليها».

ليس القصد هنا أن نرسم اللوحة القاتمة عن الثقافة العربية من خلال مؤسساتها الثقافية الرسمية الآسنة في مستنقع الركود على وجه العموم، فالمسألة لا تعدو كونها تنكأ الجروح المتقيحة التي تجعل الكثير من المبدعين والمثقفين يقاطعون مؤسساتهم الثقافية عندما يرونها تجرد الثقافة من ثقافيتها، وتجعل المثقف مجرد آخر من يعلم أو يستشار أو يكرم.. وكأننا بالتالي أمام أسوأ مؤسسات في المجتمع وعيًا وإدارة.. في الوقت الذي يفترض فيه أن تكون مؤسساتنا الثقافية من أفضل المؤسسات الموجودة في المجتمع!!

لا شك أن الدول - إن أحسنا الظن - تضع في حسبانها رعاية الثقافة والمثقفين، وتقدم من خلال هذه الرعاية القدرات المادية والمعنوية، ثم تترك المسؤولية معلقة بإخلاص الذين يتولون شؤون إدارة هذه المؤسسات.. قد تخطئ الدول في اختيار الرجل المناسب في المكان المناسب، لكن أن يتحول «غير المناسب» بفعل المطبلين و«المزغردين» إلى بنية ثقافية أصيلة، فهذا تحديدًا ما يجعل ثقافتنا جزءًا من المآسي البيروقراطية والفساد الإداري، والزيف الثقافي.. وهذا الكلام تحديدًا - للتأكيد غير مرة - لا ينكر وجود مؤسسات ثقافية عربية رسمية نعتز بها، ونقدر جهودها، رغم هفواتها الكثيرة أيضًا. لكن تبقى مسألة الفساد العام هي الغالبة، الأمر الذي يجعلنا نشعر بعدم وجود مؤسسات ثقافية رسمية حقيقية، تدعم الثقافة والمثقفين رغم الميزانيات المجزية في غالب الأحيان، ورغم البرامج الثقافية المستنيرة..

في حال التساؤل عن تقييم أو تقويم دور المؤسسات الثقافية الرسمية في خدمة الثقافة والمثقفين، فإننا عند الإجابة عن هذا التساؤل قد نتخذ طريقًا من طريقين:

الأول: طريق أن نحمد الله على أي مكروه، فننافق، وفي أحسن الأحوال ننقد على استحياء..

والثاني: طريق الصراحة والنقد البناء.. وهذا هو طريق هذه المقاربة تحديدًا!!

أظن أن لدينا في العالم العربي مؤسسات ثقافية رسمية تعاني غياب المحاسبة الدورية والرقابة الشمولية، مما جعلها توغل في «العزة بالإثم».. لذلك علينا أن ندرك أن المؤسسة الثقافية ملك للمثقفين كلهم، ومعهم أيضًا عشاق الثقافة مهما كان نوعها، وبالتالي من المفروض أن تراعي هذه المؤسسات هذا التوجه الثقافي الواسع النبيل، فلا تحصر نفسها مثلاً في برامج حداثية نخبوية، أو في برامج مناسبات رسمية جوقية غايتها النفاق، أو ممارسات شللية لا تنتمي إلى عالم الثقافة والمثقفين على أية حال!

على هذا الأساس تغدو الخدمات الثقافية نخبوية أو تخدم مصالح معينة ذاتية أو جماعية، مما يتسبب في عزلتها والنفور منها، بل في دخولها دائرة التآمر على قدرات الأمة الثقافية، لأنها قد تساهم - بحسن أو سوء نية - في التدمير والترهل، فتفقد مشروعيتها ومصداقيتها، إن أردنا أن نحاكمها في ضوء استراتيجية قضايانا المصيرية في مواجهة كل من الذات والآخر!

طبعًا الوصول إلى المثال غاية لا تدرك، أو أن تجري الريح بما تشتهي السفن غاية أخرى لا تدرك.. بإمكاننا أن نتقبل الأخطاء إذا كانت في حدود ثلاثين بالمئة، لكن ليس بإمكاننا أن نتقبلها إذا تجاوزت السبعين بالمئة مثلاً..

وقد يقول قائل: ليس بالإمكان أفضل مما كان في وسط الظروف المعقدة..

لكن علينا أن نتساءل عن الدور الثقافي الملموس الذي

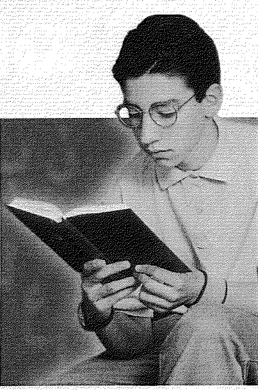
تقوم به هذه المؤسسات.

يكفي أن تجد عدد الحضور لفعالياتها لا يجاوز في أحسن الأحوال بضع عشرات من الأشخاص، أغلبهم حضروا لأنهم أقرباء فلان أو علان، أو من أجل غاية في نفس فلان..!

أما عن مدى تأثر تلكم المؤسسات الثقافية الرسمية بالتوجه والتوجس السياسيين، فحدث بلا حرج..

ومع ذلك يجب علينا ألا نؤمن بخرافة الخوف من السلطة مهما كان شكل هذه السلطة، فأي سلطة سياسية في أي دولة لا تختلف مع أية توجهات نبيلة تقوم بها مؤسسة ثقافية غايتها أن تخدم الثقافة بطريقة سليمة أمينة..

فالدول - كما نعرف - تضع الثقافة جزءًا من مهماتها بقصد رعايتها لا تهميشها وترهيلها، لذلك تبقى المسؤولية معلقة برقاب الذين يتولون الإشراف على هذه المؤسسات الثقافية الرسمية، فإن رعوها رعاية إيجابية أكدوا بذلك قوة الدولة وحسن سمعتها، ومركزة نشاطاتها الفاعلة التي تساهم في تحسين صورتها لدى القاصي والداني من بين رعاياها..



لذلك لا نشك في أن لدينا مؤسسات ثقافية كثيرة غدت تشكل عبئًا على الدول، بسبب سلبية القائمين عليها، فصارت هذه المؤسسات عائقًا بحد ذاتها، بعد أن كرست العوائق السلبية في وجه الثقافة الحقيقية، فساهمت بذلك في إيجاد الشتات الثقافي والفكري، وصراعات التباغض، وتضخم الأبواق.. وهذا بكل تأكيد، للمرة الثالثة أو أكثر، لا ينجر على المؤسسات الثقافية كلها، بل لنقل: إنه يمس جلها!!

لا شك أن دور المؤسسات الثقافية الأهلية - غير الرسمية - يبدو أكثر فاعلية، بل مختلفًا عن الدور الذي تقوم به مؤسساتنا الثقافية الرسمية، لكن تبدو المشكلة نفسها أيضًا موجودة في المؤسسات الأهلية، خصوصًا عندما نجدها تتكئ في قيادة برامجها الثقافية على جهود بيروقراطية رعاة المؤسسات الثقافية الرسمية أنفسهم، فتغدو الحالة المؤسساتية الأهلية - رغم إيجابياتها الواضحة في استقلاليتها بوصفها مؤسسات خاصة تمول من جيوب خاصة، وتحت عين الرعاية الرسمية - محكومة باطنيًا بأساليب بيروقراطية روتينية غير نزيهة من وجهة نظر بعض المثقفين..

ولا يعني هذا الكلام أن نلحق المؤسسات الأهلية بالمؤسسات الرسمية، بل يعني تحديدًا وجود علاقة عن طريق التواشج السلبي الذي يحكم مؤسساتنا كلها، سواء أكانت رسمية أم خاصة، وكأننا هنا أمام حالة من التشوه العام الخفي أو الظاهر في بنية ثقافتنا المؤسساتية على وجه العموم، مقارنة مثلاً بما نجده في الدول الحضارية المتقدمة!

لا نختلف من الناحية النظرية حول امتلاك مؤسساتنا الثقافية بنوعيها أهدافًا نبيلة تنص على خدمة الثقافة والمثقفين، إنما نختلف حول فاعلية هذه الأهداف في التطبيق العملي، إذ لا نكاد نجد نزاهة مؤسساتية، أو أخلاقية ثقافية تحكم معظم مؤسساتنا، مع إمكانية الإقرار بالتفاوت الواضح بين هذه المؤسسات. والتمثيل لن يجدي؛ لأنه قد يصور على أنه قدح وبهتان، فيعرض كاتب المقال، وربما المجلة للمساءلة التي قد يعقبها الإدانة والتنكيل!

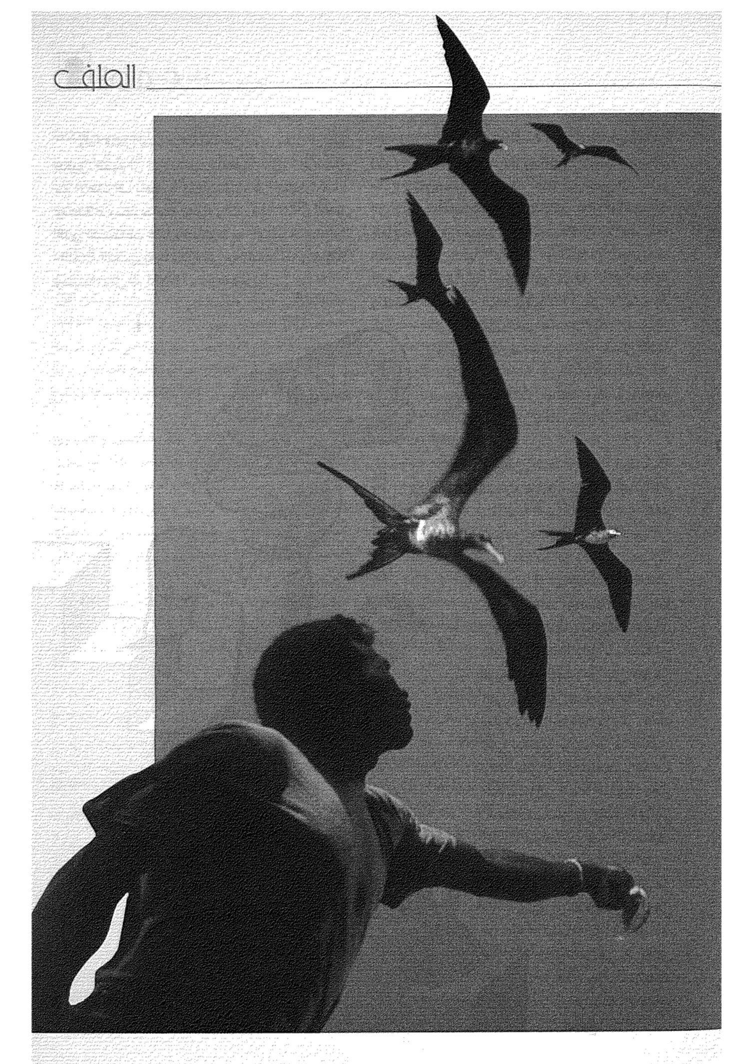
راجيًا ألا أكون من خلال هذه الرؤية التشاؤمية قد تجنيت على مؤسسة ما من مؤسساتنا الثقافية المتناثرة على ربوع وطننا العربي الكبير، وأن ما قلته بالتالي لا يعني مؤسسات بعينها، لأنني غير معني بنقدها، فأنا على أية حال أتحدث عن مؤسسات في بلاد «واق الواق» كما هي عادتي في كتابتي المسرحية!! شاكرًا ومقدرًا لمجلة المعرفة الزاهرة هذه الجرأة في طرح هذه الإشكالية الحيوية، وسعة الصدر في تقبل هذه المقالة على علاتها، وجرأتها التي قد تبدو غير مبررة.■

الحرية هي ولي أمر الثقافة!

سوسن الأبطح*
لبنان

تعامل الثقافة في الدول العربية على أنها قاصرة، ولم تبلغ سن الرشد بعد، ومن حق ولي أمرها (السياسي) أن يؤدبها، ويقيد حركتها، ويعدّ أنفاسها أو يكتمها بالخالص، متى وجد أنها تستحق ذلك. ولهذا فهي تحبو في بلاط المؤسسات الرسمية، وتبقى مدى الحياة مراهقة تثير الحذر، وتستدعي اتخاذ الحيطة لاتقاء شر شطحاتها. وليس مبالغة القول: إن إدمان النظر إلى الثقافة على أنها محض ترف أو «أكسسوار» من ناحية، وعلى أنها مشاغبة من ناحية أخرى، من قبل السلطات كما عامة الناس، سهل إلى حد بعيد، أمر تدجينها وقص أظفارها.

* كاتبة وأكاديمية لبنانية .



ولذا فنحن لسنا في حاجة إلى طويل بحث أو كثير تدقيق، لنفهم أن المؤسسات الثقافية العربية الرسمية، مع الاعتراف بأهمية ما أنتجته من كتب وأبحاث ومجلات ومهرجانات ومؤتمرات، بقيت المكان الأمثل الذي استطاعت عبره الحكومات، الإمساك بخيوط «اللعبة التعبيرية» شعرًا ورواية ومسرحًا وتشكيلاً وسينما، ومن ثم إعلامًا مسموعًا ومرئيًا.

أما وقد بدأت شروط اللعبة تتغير بانتشار شبكات التعولم وأدواته من إنترنت وهوائيات لاقطة، وتمويلات عابرة للقارات، وانتقال لمراكز الثقل من أيدي الرسميين إلى قبضة المستثمرين والمتمولين. فإن المؤسسات العربية لا تزال مستمرة في استهلاك رحيق أمجادها السابقة وكأن شيئًا لم يتغير. ويسهم في تعزيز هذه المراوحة الاستفزازية، الواثقة من نفسها، ثلاثي السلطة والمواطن العادي والمثقف، فيما تبقى التحولات التي تتفاعل وتغلي بصمت وتوتر شديدين محشورة ومضغوطة في حيز الكبت والكتمان، فلا هي تثار ولا تناقش ولا يجرؤ أحد على نبشها، ويكتفي الجميع بانتظار أن تطفو، وحدها على السطح.



وطرح السؤال حول الرسمية وكيفية تقويم خدمات المؤسسات الثقافية الرسمية العربية، يدفع بالسامع إلى إجابة تلقائية تميل إلى سرد الإنجازات وفتح سجلات المديح، إذ إن لها إسهامات لا تنكر ومشاريع لا بد أن تذكر. ولكن ماذا لو طرحنا السؤال بطريقة مغايرة، تكون أكثر خبثًا وأقل تسامحًا مع السقطات والعثرات التي كنا في غنى عنها. كأن نقول: ما الذي فات هذه المؤسسات إنجازه؟ وما الآفات التي تعانيها وتحد من فاعليتها؟ ولماذا بقيت ثمراتها متواضعة نسبة إلى المنتظر منها؟ وهي أسئلة تحرض على النقد، وتجرّ إلى الاعتراف بأن هذه المؤسسات، أخفقت تمامًا في جعل المنتوج الثقافي لقمة سائغة لكل فم. بدليل أن الثقافة بقيت في عزلة عن الحياة، والناس في غربة عن الفن والأدب والنقد والموسيقا بمعناها الرفيع.

ولم تتمكن المشاريع الرنانة والميزانيات المرصودة من تجسيد الفجوة، وإزالة الجفوة، بين الشعبي والثقافي، بحيث تصقل الذائقة. وتهذب الحواس وتستنفر الحس النقدي. وكأنما كل مؤسسة وجدت، لتنفذ مهمات محددة، مؤطرة، يصعب عليها تجاوزها.

وكي لا نبقى نتكلم في العموميات، لنأخذ مصر مثلاً، لأنها كانت السباقة إلى إقامة هيئات وهيكليات إدارية للعناية بالثقافة ولكننا بعد عقود من الاختبار لهذه التجربة نسمع صيحات المثقفين المصريين مدوّية، يسكنها الرعب والهلع، وثمة من أطلق صفارات إنذار معتبرًا أن الأزمة تجاوزت الخطوط الحمر. إذ بدلاً من إعطاء المبدعين زخمًا يدفعهم إلى الأمام، دخل الجميع في دوامة البيروقراطية ومتاهة الفساد والفوضى.

وبتنا نرى كتّابًا كبارًا يترأسون هيئات تؤدي دور الرقيب والحارس نيابة عن المؤسسات الرقابية، ويشغلون أنفسهم بغربلة النصوص بحسب مقياس ما يزعج مشاعر الحاكم لا تبعًا للقيمة الإبداعية الخلاقة لعمل الكاتب. ولذلك ليس غريبًا أن يصل تراجع حركة النشر إلى ١٨٪ خلال عام ٢٠٠٢م نسبة إلى العام الذي سبقه (مؤسسات الدولة هي أكبر ناشر في مصر)، ويتبين أن أفضل خمس روايات خلال العامين الأخيرين هي من إصدار دور نشر خاصة. وبمعنى آخر فإن المؤسسات الرسمية لم تعد المكان الخصب الذي يعطي أشهى الثمر.

الشكوى من سلبيات المؤسساتية الثقافية الرسمية على الطريقة العربية عارمة، والجميع يعرف أن النخب المنتدبة لإدارة هذه المؤسسات محاصرة بين مطرقة السلطة التي عينتها وسندان الحاجات الواقعية الفعلية التي تفرض نفسها عليها. لذلك فالمثقف/المسؤول، الذي أصبح موظفًا في حمى الدولة، يحاول انتهاج الطريق التوفيقي الذي يحفظ له منصبه بأقل خسائر ممكنة. والنتائج بطبيعة الحال مخيبة. إذ إن الفكر الحر والإبداع المتوقد لا يقبل المهادنة، ولا يعيش في المناطق الرمادية الملتبسة.

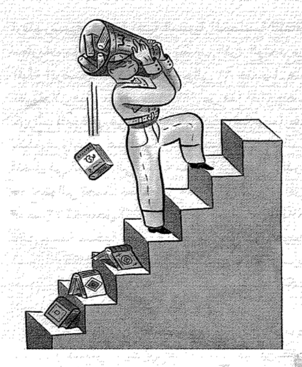
بعض القدريين يعتقدون أن لا حلول أخرى، ولا وصفات بديلة، لأن الدولة هي الحضن الراعي الأكثر دفئًا، والممول الأكثر سخاء. وهو مما ليس بالضرورة صحيحًا. فقد كتب يحيى وجدي في العدد الأخير لسنة ٢٠٠٢م من مجلة «أخبار الأدب» المصرية، معتمدًا على أرقام رسمية حول الميزانية السنوية المخصصة للثقافة معلومات مذهلة. إذ يتبين أن نصيب الفرد الواحد من المبلغ المرصود للثقافة هو حوالي ٨١ جنيهًا. هذا نظريًا، لأن هناك ما يقارب ٥٧,٨٪ من هذا المبلغ يذهب كرواتب للموظفين في الهيئات الثقافية، وثمة مصاريف منظورة، وأخرى غير منظورة، يتحدث عنها الكاتب، لنصل في النهاية، إلى نتيجة مفادها أن نصيب الفرد هو حوالي نصف جنيه في العام، إن لم يكن أقل. فمصر لا تخصص أكثر من ٧٪ من ميزانيتها للثقافة، وهي نسبة سخية مقارنة بشح قياسي لدول عربية أخرى. وهكذا فإن الحكومات تستطيع بمبالغ رمزية صغيرة أن تتحكم بحركية كفاءات كبيرة وتقيدها وتكبح مخيلتها.

وهنا قد يكون من المفيد مقارنة النموذج المصري بالنموذج اللبناني، حيث إن الدولة تخلت كليًا عن حشر أنفها في القضايا الثقافية، ولم تقم مؤسسات أو تخصص ميزانيات أو تقدم جوائز لأدباء. وبصرف النظر إن كان في الأمر ترفع أو استصغار أو إهمال، أو مسايرة للتركيبة النوعية للبلاد، فإن المنتجين في الميدان الثقافي تركوا لشطارتهم.

ووزارة الثقافة اللبنانية مستحدثة وعمرها بالكاد يتجاوز العقد الواحد، وهي لا تزال أشبه بمكاتب لتعريف الأعمال لأنها تفتقر إلى هيكلية واضحة تسمح لها بتوظيف فريق عمل لأداء المهمات المنتظرة منها. وبحسب المصادر الرسمية فإن حصة وزارة الثقافة لم تتعد نسبة ٠,٥٪ من ميزانية العام ٢٠٠٢م وبذلك فإن جميع الأنشطة الثقافية التي لا تنقطع على مدار العام هي نتاج ديناميكية القطاع العام ومبادرات الفنانين والكتاب والمسرحيين، وبفضل نظام «تدبر أمرك بنفسك»، فإن الثقافة شئنا أم أبينا، تؤمن مداخيل لا يستهان بها بالنسبة لوطن صغير بحجم لبنان.

وبالاستناد إلى كتاب «الصناعات الثقافية في لبنان» الصادر عن «المركز اللبناني للدراسات» فإن هذا القطاع يغذي الناتج المحلي بما نسبته ٦٪ إلى ٧٪ وهي النسبة نفسها التي يؤمنها القطاع المصرفي.

وهذه أرقام مذهلة ومفرحة، خصوصًا حين نعرف أن ميدان نشر الكتب وحده، الذي تتولاه بكليته دور خاصة، يدّر على لبنان ٢٠٠ مليون دولار سنويًا. وهو مما لا يعني، على الإطلاق أن لبنان حالة نموذجية



يقتدى بها، وإنما هو عينة صالحة للدرس والمعاينة. إذ لا بد من التذكير أن السينما مشلولة، بسبب غياب التمويلات، فيما المنتجون اللبنانيون تلمع أسماؤهم في هوليود وأسواق سينمائية أوروبية لأن ثقة صاحب رأس المال بالمغامرة الثقافية المحلية لا تزال محدودة والنتيجة هي ترك الباب واسعًا أمام مساعدات خارجية لا سيما في مجال السينما وبكلام آخر، بالإمكان القول أنه لولا المساهمات الفرنسية لما كنا سمعنا، ومنذ سنوات طوال عن مخرج أو فيلم لبناني.

ولكن رغم ترك الساحة للمبادرات الذاتية في لبنان، وانسحاب الدولة شبه الكامل، وقبول المساهمات الأوروبية، هل يمكن اعتبار المسار الثقافي اللبناني عشوائيًا وفوضويًا مقارنة بالمسار الثقافي المصري، على سبيل المثال، والممسوك من قبل هيئات وزارة الثقافة الأربع عشرة. وجواب الروائي المصري بهاء طاهر، الذي يعنى عن قرب بنبض الحركة الثقافية المصرية، هو بالنفي لأنه يعتبر أن آخر خطة حقيقية وضعت للثقافة المصرية هي التي ضمنها طه حسين كتابه «مستقبل الثقافة في مصر». ولم تنفذ إلا خلال العامين اللذين قضاهما الرجل كوزير للأوقاف. وبالتالي يقول طاهر: «ثقافتنا تسير على غير هدى، حيث لا توجد خطة لما نريده لها. أذكر أنني حضرت لجانًا لا حصر لها في الثقافة الجماهيرية وهيئة المسرح خلال الستينيات والسبعينيات لوضع خطة ولم تنجح هذه اللجان سوى بكلام نظري لا ينتهي إلى شيء. ولما كانت الثقافة لا تنتظر إلى ما لا نهاية، وضع الخطط، إنما تتكون بشكل تلقائي، فقد تولدت ثقافة عشوائية».

قد لا تكون حال المؤسسات الرسمية العربية كلها على ذات المستوى من البيروقراطية والتجمد والانزلاق، لكن الوضع الثقافي المتردي من المحيط إلى المحيط، هو مؤشر واضح على أن نظام ربط المبدع بإرادة السلطة وأموالها وشروطها لم يأت بنتائج مشجعة، بل على العكس أفرز مثقفين متقاعسين يريدون من المؤسسة كل شيء، ومؤسسات باردة لا تتناسب روحها وحرارة الإبداع. وتاه الجميع في حلقة مفرغة.

والحل يكون أولاً، بالاقتناع التام من قبل الحكام ورعاياتهم أن الثقافة ليست عالة على أحد، وأن بإمكانها تأمين كفايتها وما يفيض، لو هي دفعت بقوة ودعمت بإخلاص من دون سوء طوية ونصب كمائن.

فمدينة مثل باريس تنتعش السياحة فيها بفضل المتاحف والمعارض ودور الأوبرا والمسارح.

فاللوفر صرح ثقافي، ومثله معهد العالم العربي الذي يتوافد عليه السياح، وبرج إيفل، في نهاية المطاف، هو تحفة فنية لمهندس مبدع. و«بير لاشيز» مقبرة ليست ككل المقابر، فهي مزار للنزهة والبهجة وإشباع الفضول، لأنها تحتضن إضافة إلى المغمورين رفات كتاب وشعراء وممثلين ومغنين موهوبين.

بدعة الثقافة العاجزة، الفقيرة، المتسولة، المتهورة، المجنونة، التي تحتاج إلى من ينفق عليها ويصد جنوحها يجب أن تتوقف. وبما أن الدول/دولنا بذهنيتها القائمة تعجز تمامًا، على ما يبدو، عن فك الارتباط بين التمويل وإملاء الشروط، فلنطلب منها أن توقف معونتها المالية، وتقدم بدلاً منها مساحات مكانية محررة من سطوتها وقيودها، والإبداع بزخمه وديناميكيته كفيل، بعد ذلك، بإنقاذ الثقافة.

كل ممول يغريه وضع الشروط، ودولنا بذهنيتها الحالية، لها مواصفات الممول التقليدي الذي يشترط ويراقب رغم أن الشروط بجميع تلاوينها تتنافر، تمامًا مع شرط الإبداع الوحيد وهو: الحرية.

فلتترك السلطات المثقف وشأنه، ولتعنى بالتعليم الذي لا معنى فيه من أن يكون مؤسسة. أما إذا خلطنا بين الاثنين فنكون قد حولنا الثقافة إلى تعليم ومارسنا التحجيم.■


ماكسيفلو.. للسبورة البيضاء
MAXIFLO White Board Marker
ماكسيفلو لجميع الأسطح
MAXIFLO Permanent Marker
Pentel MAXIFLO WHITE BOARD MARKER
PUSH BUTTON TYPE CHISEL POINT
Pentel MAXIFLO PERMANENT MARKER NLF60
حبر سائل
يتدفق لآخر قطرة
كتابة واضحة
حتى آخر قطرة
خال من الزايلين والتليونين
Pentel®
الضغاط

المؤسسات الثقافية الرسمية وكذلك الأهلية:

كرنفال الجوائز يحجب الحقيقة؟

عبدالله القفاري*

الرياض

من الصعب على أي مثقف تقويم إسهام تلك المؤسسات الثقافية الرسمية على مستوى العالم العربي، لكنه قد يتلمس مدى إسهام تلك المؤسسات في وطنه على وجه الخصوص التي تعنيه أكثر من غيرها، وربما أشار إلى إسهام مؤسسات أخرى على وجه المقارنة في بلاد عربية أخرى لها تجربة معتبرة في دعم ورعاية الشأن الثقافي.

* كاتب سعودي.

على مستوى المملكة العربية السعودية، أعتقد أن ما يتوفر من مؤسسات ثقافية وما يظهر من نشاطها هو أقل بكثير من حاجة المجتمع سواء على مستوى الكيف أو الكم، فهي ما زالت مؤسسات تعيش سياقًا زمنيًا خارج علاقات اليوم الثقافية التي تجاوزت تأثرات أو فعاليات أندية أدبية رسمية، يغلب على بعضها طابع الجمود وتنشغل أخرى في قضايا أدبية صرفة لا تشغل بال المثقفين أو لا تؤسس لمسار ثقافي وطني جاد وحقيقي، وقس على ذلك أيضًا بضع مكتبات وطنية هنا وهناك لا يكاد أحد يشعر بوجودها، أو مراسم ثقافية دعائية تقيمها مؤسسات ليس لها علاقة كبيرة بالمسألة الثقافية.

إن الغرض من بحث المسألة الثقافية ليس من باب الترف الفكري، بل إنه الأساس الأكثر أهمية في تشكيل الخيارات الوطنية وفي تنمية الحس القومي والاهتمام بالشأن العام، وتلك تضيع معالمها مع مؤسسات ضعيفة تعيش على هامش حياة الناس، ولا تبدو ذات أهمية سوى لبضعة أكاديميين أو باحثين أو أدباء أو شعراء أو فنانين، قد يعيشون انفصالاً حادًا بين اهتماماتهم تلك وبين توجهات شارع تغيب المسألة الثقافية عن واجهة التأثير في خياراته وتجعله نهبًا لقوى التأثير التي تعرف كيف تصل إلى عقله لأنها تلامس همه اليومي حينًا ومكونه الثقافي حينًا آخر، وهذا ما لم تصنعه مؤسساتنا الثقافية الرسمية.

وإذا نظرنا إلى مدى تأثر تلك المؤسسات الثقافية الحكومية بالتوجه السياسي، وهل يمثل ذلك التأثير عائقًا سلبيًا أو رعاية إيجابية تحفظ المجتمع من الشتات الثقافي والفكري فسنجد أن غالب تلك المؤسسات الثقافية الحكومية في العالم العربي لا يمكن لها أن تخرج عن إطار التوجه السياسي الحكومي، وأسوأ ما في الأمر ليس هذا، فقد يكون التوجه إيجابيًا ويتضمن مجموعة من القيم الرائعة، لكن السيئ أن تعمل تلك المؤسسات على نشر ثقافة ضارة بالمجتمع ترتكز على تصنيم السلطة وبث ثقافة تمجيد للذات السلطوية تصل إلى حد القداسة والتنزيه وتصبح الفعاليات الثقافية جزءًا من حملة علاقات عامة تستهدف التأثير المباشر في المتلقي لاستحضار مجد السلطة السياسية، ويصبح المثقف جزءًا من تلك الحفلة الانتهازية. وفي البلدان العربية التي تسيطر فيها قامة الزعيم على تفاصيل الحياة اليومية، لا يمكن لتلك الفعاليات الثقافية سوى أن تتقاطع مع شخصيته، بحيث تصبح تلك الشخصية هي المحور الذي تدور حوله وتستلهم منه تلك الفعالية نشاطها وتستمد منه وهجها وعنفوانها، وما ظاهرة الزعامة العربية الدكتاتورية التي أصبحت تقارب الإبداع وتنظر إليه سوى المثال الأقرب للاستحضار هنا.

ولو تأملنا في حال المؤسسات الثقافية الأهلية في العالم العربي، فبالتأكيد يمكن لهذه المؤسسات أن تمارس دورًا ثقافيًا مختلفًا وأكثر فعالية إذا ما تحررت من علاقات وأساليب عمل واتجاهات المؤسسات الرسمية التي تعوق العمل على تحقيق نشاطات أكثر فعالية أو أكثر مقاربة للمسألة الثقافية. وليست القضية أن هذه مؤسسات أهلية وتلك حكومية رسمية، فهناك مؤسسات أهلية تعنى بالثقافة والفكر لكنها لا تحقق سوى القليل، بل إنها قد تكون معطلاً أكثر تأثيرًا من المؤسسة الرسمية أولاً لأنها تستمد بعض مصداقيتها من استقلاليتها الوهمية، وثانيًا لأنها تمول نشاطات ليست ذات أولوية وتستهلك جزءًا غير يسير من طاقات العمل في تلك المؤسسات. هناك العديد من المؤسسات الثقافية الأهلية التي كل وظيفتها هي شراء وهج وإبداع المثقف أو الأديب، عبر جوائز سنوية ومنح مالية وخدمات ذات طابع ثقافي، ليقدم هو الآخر شهادة تاريخية بنجاح وعظمة تلك المؤسسة ونجاح القائمين عليها، وقلما كانت تلك المؤسسات ذات إحساس فائق بالمشكلة الثقافية العربية التي تتجاوز أبعاد التكريم وحفلات الجوائز السنوية، وقلما كانت مشاركًا حقيقيًا في اكتشاف مشكلات العالم العربي، وقلما قاربت تطلعات المثقف العربي الحر الذي لم ترهنه تلك الجوائز والمنح والدعوات ليصمت عن الحقيقة أو يتجاوز عذاباتها.

متى سيكون لدينا مبدع ومثقف مثل الأديب الألماني جونتر جراس الحائز جائزة نوبل وهو يثير في حفلة تكريمه في صنعاء قبل بضعة أشهر مع الرئيس اليمني قضية كاتب يمني مغمور، اختفى عن الأنظار خوفًا من الأشباح التي تهدد حياته، بغض النظر عن تفاصيل القضية أو أبعادها، فالمبدأ هو المبدأ الذي يغيب عن كثير من المثقفين العرب على وهج التكريم وكرنفال الجوائز السنوية التي تمنح هنا وهناك.

ما نحتاج إليه ليس مؤسسات ثقافية حرة فقط، بل ومثقف عربي حر ■

لم تخرج من إطار النخب إلى رحاب الجمهور:

المؤسسات الثقافية الخاصة لم تختلف عن الحكومية



ماجد الحكواتي*
الكويت

يعد دخول المؤسسات الخاصة في المجال الثقافي التطوعي قفزة نوعية جديدة في أنشطة المجتمع المدني، فبعد أن انحصر نشاط هذه المؤسسات لوقت طويل في المجال الخيري، إذا ببعض هذه المؤسسات يخرق هذه القاعدة، وينتقل من باب تقديم الطعام والكساء والدواء للمحتاجين إلى باب جديد هو تقديم المعرفة أي الغذاء المعنوي.

فهل تمثل الثقافة ضرورة مجتمعية تحتم هذا النوع الجديد من النشاط، وكيف يمكن ثانيًا الاستفادة من هذا النشاط الجديد إلى أقصى حد ممكن؟

قد تبدو الثقافة للبعض ترفًا يمكن تأجيله أو وضعه في مراتب تالية للحاجات الأساسية، ولكن هذه النظرة قصيرة وخاطئة لأنها لا تدرك البعد الحقيقي للثقافة في سير المجتمع.

فإذا كانت الحاجات الاستهلاكية للإنسان تشبع غريزته وتؤمن استمرار الحياة فإن الثقافة تلبي حاجات العقل والنفس، أي الحاجات العليا للإنسان، وتحول الإنسان من مستهلك إلى منتج ومن مقلد إلى مبدع، وهي بذلك تساهم في تطوير الحياة ونقلها إلى درجات أعلى فأعلى.

فالثقافة بجميع فروعها تغذي العقل، وتتيح له الارتقاء من عقل نمطي تكراري يسبح مع التيار إلى عقل ابتكاري انتقادي يحاول أن يعيد رسم خريطة المجتمع وفعالياته، وبث روح التجدد والتساؤل التي تحول المسيرة الآلية للمجتمع إلى مسيرة تتحكم فيها إرادة الإنسان وطموحاته.

وإذا كان استمرار الحياة ضرورة ماسة لكل مجتمع، فإن ارتقاء الحياة أيضًا لا يقل في خطره عن الضرورة الأولى، ومن هنا تكتسب الثقافة بفروعها المختلفة (الفكرية - الأدبية - العلمية) أهميتها الكبيرة.

وعلى الرغم من دخول أجهزة الدولة إلى ساحة الثقافة من خلال تخصيص جوائز للمبدعين، والإسهام في الإصدارات الثقافية، وإقامة مجموعة من الندوات والفعاليات الثقافية، فإن هذا التدخل الحكومي غير كاف، وغير نزيه بالدرجة المتوخاة، لسيطرة النزعة البيروقراطية والتوجهات السياسية للدولة.

لذا فإن دخول المؤسسات الخاصة إلى هذا المجال الحيوي يعد إضافة مهمة من أجل سد النقص في التدخل الحكومي، وتجاوز سلبيات العمل الرسمي، فهل استطاعت المؤسسات الخاصة تحقيق ذلك؟

يتركز نشاط المؤسسات الثقافية الخاصة في الدرجة الأولى في منح جوائز لمشاهير المبدعين. وهناك نشاطات أخرى مكملة تقوم بها بعض المؤسسات تتمثل في عقد ندوات يشارك فيها الأدباء المعروفون، وإصدار كتب تضم ما طرح في هذه الندوات، أو كتب تؤلف عن الأعلام الذين دارت حولهم هذه الندوات، وإجراء مسابقات في بعض الفروع الأدبية.

هذه الفعاليات التي تمارسها المؤسسات الثقافية الخاصة هي تكرار واستنساخ لما تقوم به أجهزة الدولة الثقافية، فالنشاط الرئيسي الذي تقوم به المؤسسات الخاصة وهو إعطاء جوائز لمشاهير الأدباء والمفكرين تقوم به كثير من الدول العربية من خلال الجوائز التقديرية والتشجيعية التي تمنح بشكل دوري

* باحث في مؤسسة البابطين للإبداع الشعري.

لكبار المبدعين، والفارق الوحيد أن جوائز الدولة خاصة بمواطنيها بينما تتجاوز المؤسسات الخاصة حدود المواطنة إلى الدول العربية الأخرى.

أما في باقي الفعاليات فإن نشاط المؤسسات الخاصة يسير على خطى المشروع الثقافي الرسمي وإن كان يتخلف عنه كثيرًا - كمًا ونوعًا - ما عدا بعض الاختراقات المحدودة التي تحققها بعض المؤسسات الخاصة.

ومن هنا تظهر أكبر سلبيات المؤسسات الثقافية الخاصة في أنها بدلاً من أن تبحث عن الحقول البكر التي تغفلها المؤسسات الثقافية الحكومية فتكون مكملة لها - تكرر المشروع الحكومي في مجالاته المختلفة، وهي ثانيًا أنشطة مخصصة في معظمها للنخب الثقافية، أي للمثقفين الجاهزين، فتلجأ إلى الطريق الأسهل والأقرب وهو التعامل مع مثقف قد تكوّن، ولم تساهم هي في تكوينه.

فالجوائز ذات المبالغ الكبيرة تمنح للأسماء المشهورة، وهذه الأسماء قد أُتخمت بالجوائز، وهي ليست بحاجة إلى قيمتها المادية، والندوات يحضرها المثقفون المشهورون، وهم لكثرة الدعوات التي توجه إليهم أصيبوا بالدوار فأصبحت كلماتهم ومناقشاتهم سطحية تتسم بالسرعة وتميل إلى المجاملة، والأبحاث التي تقدم إلى هذه الندوات - في معظمها - لم تأخذ الوقت الكافي لإنضاجها، ولا الجدية اللازمة فغدت أشبه بقصائد المناسبات التي تفقد قيمتها بعد إلقائها.

والكتب التي تصدرها هذه المؤسسات - في غالبها - كتب متوسطة القيمة، ولم تخرج هذه المؤسسات كتبًا ذات قيمة استثنائية، وهذه الكتب ينحصر توزيعها المجاني بين نخب المثقفين أي في دائرة شبه مغلقة، وهي بعيدة عن متناول الجمهور الثقافي. هكذا فإن المؤسسات تحولت إلى ما يشبه الصالونات الأدبية الخاصة بالطبقة المترفة، والتي تختلط فيها الثقافة بالوجاهة، والعلاقات الشخصية بالدعاية والإعلام.

وما دامت هذه الفعاليات خاصة بالنخب الثقافية، فقد انتقلت من مجال الثقافة/ الضرورة إلى الثقافة/ الترف، فمظاهر الترف التي تصاحب مثل هذه الفعاليات تصدم المثقف الملتزم، من استضافة المدعوين في أفخم الفنادق، ومن رحلات بالدرجات الأولى، ومن مآدب باذخة، ومن حفلات موسيقية مصاحبة، وكل ذلك يتطلب نفقات كبيرة تزيد كثيرًا على المردود الثقافي المرتجى من هذه اللقاءات، ويأخذ الجانب الدعائي والإعلامي نصيبه الكبير في هذه اللقاءات، فيدعى رتل من الصحفيين والمذيعين ومحطات التلفزة لالتقاط الصور التذكارية ولتأمين أفضل دعاية ممكنة، وتتحكم العلاقات الشخصية في هذه اللقاءات فيدعى المثقفون وأدعياء الثقافة ومن ليس له علاقة بالثقافة، وتصبح الندوة أشبه بمهرجان سياحي يختلط فيه الباحثون عن الفائدة، وهواة المائدة.

إن على هذه المؤسسات، وهي تملك القدرة على المبادرة بعيدًا عن بيروقراطية الإدارة الحكومية وروتينها القاتل، أن تخرج بفعالياتها الثقافية من إطار النخب الثقافية الضيق إلى رحاب الجمهور الثقافي، أي من المثقف الجاهز إلى خلق المثقف وهي المهمة الصعبة، والجديرة بالمغامرة والإنفاق.

إن النهوض الثقافي الحقيقي يتمثل في إيجاد مناخ ثقافي مناسب لإنجاب المثقفين، وتحويل البيئة الاجتماعية إلى بيئة مولدة للإبداع في جميع المجالات، وأبرز شروط تكوين هذا المناخ الثقافي أمران: الأول: التشجيع على الاطلاع، وتوفير وسائل هذا الاطلاع لجماهير المثقفين، والثاني: توفير وسائل النشر للمبدعين الجدد، واكتشاف المواهب الجديدة، وإتاحة الفرص لها للتألق ومواصلة الإبداع.

وإذا كانت القراءة هي المدخل الأول للإبداع، فإن أمتنا لا تزال تعاني ارتفاع نسبة الأمية، وبالإضافة إلى هذه فهناك بين المتحررين من هذه الأمية أمية ثقافية عالية النسبة أيضًا.

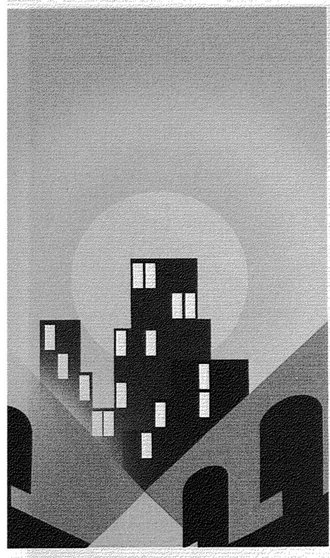
وإذا نظرنا إلى عدد المطبوعات في العالم العربي التي تصدر في العام الواحد وعددها في بلد أوروبي صغير ستصيبنا الدهشة، وعلاوة على ذلك فإن مستوى توزيع الكتاب في العالم العربي لا يتعدى - غالبًا - الآلاف، وهي نسبة قريبة من العدم في أمة يبلغ عددها (٣٠٠) مليون نسمة، وهذا العدد المحدود من المطبوعات مرتفع الثمن بالنسبة لجمهرة المتعلمين مما يجعل اقتناء الكتاب أمرًا صعبًا في ظل وضع اقتصادي خانق.

في مثل هذه الأوضاع المأساوية التي تجعل القراءة فعلاً مغامرة ويصبح التشجيع على القراءة وتوفير أدواتها رسالة تنويرية تساهم في إعادة العقل إلى فعاليته، والإرادة إلى يقظتها ورشادها، والإنسان إلى طاقته المتجددة.

إن تشجيع القراءة في أمة خاملة، يقل إقبالها على الكتاب بدرجة مريعة، وتوجيه الجيل الجديد إلى الكتاب بمختلف الوسائل: من إقامة مسابقات للقراءة حول كتب محددة تعقد على مستويات مختلفة، إلى مسابقات لحفظ القرآن وروائع الشعر والأدب، إلى كتابة أبحاث عن موضوعات معينة ، وتخصيص جوائز مغرية لهذه المسابقات، هذا التشجيع على القراءة يتطلب توفير الكتاب للقارئ بأيسر السبل وهو واجب قومي وإنساني تستطيع المؤسسات الثقافية الخاصة أن تكون رائدة في تحقيقه، من خلال تقديم الجانب المضيء من التراث المحتفظ بحرارته، وبقدرته على التواصل مع العصر الحاضر، وترجمة كتب التراث العالمي التي ساهمت في تأسيس العقل المبدع في الغرب وتقديمها للقارئ في طبعات شعبية بسعر التكلفة أو أقل من سعر التكلفة. ولنا في هذا المجال من مشاريع «كتاب في جريدة» و«الكتاب للجميع» و«مكتبة الأسرة» أمثلة يحتذى بها في هذا الحقل الواسع بحيث نتغلب على الأمية الثقافية التي تسيطر على قطاع المتعلمين، ويصبح الكتاب - وهو وسيلة الإبداع الأولى - رفيقًا لكل متعلم، وركنًا أساسيًا في كل بيت.

والأمر الثاني الذي يساهم في إيجاد مناخ ثقافي إبداعي هو توفير وسائل النشر للمبدعين من الجيل الجديد، فبغير هذه الوسائل ستبقى شرارات الإبداع حبيسة الجدران مما يمهد لانطفائها. ولن تتحول الشرارة إلى نجم دائم يجدد الساحة الثقافية ويحرك مياهها الراكدة ويضيف إليها مزيدًا من الفاعلية والثراء. فدور النشر الخاصة لن تغامر بالنشر لكاتب غير معروف، وتحمل الكاتب لنفقات النشر هو أمر ثقيل الوطأة على الكثيرين، كما أن الدوريات المشهورة تتعامل غالبًا مع الأسماء الكبيرة، ويمكن للمؤسسات الثقافية الخاصة أن يكون لها فعالية في هذا الحقل من خلال إنشاء دور النشر والدوريات التي تعتني بنشر المؤلفات والنتاج المتميز للجيل الجديد، وبذلك تتيح المجال لاكتشاف المواهب الجديدة وتسليط الضوء عليها، وتقديم جميع أشكال المساعدة لها كي توفر لصوتها الخاص إمكانية الوصول إلى أسماع القراء.

إن تركيز المؤسسات الثقافية الخاصة معظم نشاطها على النخبة الثقافية هو العمل الأسهل والأقل مردودًا، وهو العمل الذي يحافظ على تركيبة المجتمع



الثقافية الهشة، ولا يسمح بتطوير جذري للبنية الثقافية، وهو نشاط ترفي يجعل الثقافة مقصورة على فئة محدودة تتداول فيما بينها خيرات الثقافة، وهي خيرات تتحول إلى منافع شخصية بحتة ما لم تعم أفراد المجتمع.

والمشوار الصعب الذي ينتظر إقدام المؤسسات الثقافية الخاصة - إن كانت تريد أن يكون عملها في إطار الضرورة لا في إطار الترف - هو تغيير الفضاء الثقافي بما يجعله فضاء محركًا للطاقات ومولدًا لأجيال من المبدعين والنزول إلى مستوى الجمهور الثقافي وفتح الأبواب المغلقة للإبداع أمامه بحيث لا يصبح المشروع الثقافي فقاعات على سطح المجتمع بل يضرب في جذور المجتمع وأعماقه، ويفجر الطاقات الخبيئة ويجعل الإبداع نهرًا متدفقًا متواصلاً، وهذا هو الأمل الذي ننتظر تحويله إلى واقع من خلال عمل تقوم به مؤسسة مخلصة لأمتها وواعية لدورها التاريخي.■



المؤسسات الثقافية بعيون سورية:

أدت دوراً مهماً
أدت دوراً محدوداً
أدت دوراً تعتيمياً

المعرفة خاص دمشق - سمر طراف



تتراوح آراء المثقفين في سورية حول دور المؤسسات الثقافية في الحركة الثقافية، فمنهم من يعتبر أنها أدت دورًا مهمًا في عملية التنشيط الثقافي، ومنهم من يقول إن هذا الدور كان مهمًا في فترة معينة من الزمن، فيمن يتجه بعضهم إلى التطرف برأيه ليقول إن الوطن العربي بأكمله لا يوجد فيه مؤسسات ثقافية حقيقية..

ثائر سلوم الناقد والصحفي السوري المعروف قال إن المؤسسات الثقافية العامة في سورية أدت دورًا بارزًا في عملية التنشيط الثقافي كمًا ونوعًا، وإن كان الكم يبدو في حالاته المثلى والفضلى قياسًا بالنوع، وإذا كان البعض يحتج على هذا الكم فإن هذا الاحتجاج لا يأخذ بعين الاعتبار أن الكم الكبير يتضمن نوعًا كبيرًا أيضًا إضافة إلى تضمنه مجرد كم. بمعنى أن التنشيط الثقافي عبر تلك المؤسسات استطاع أن يقدم فرصًا متكافئة لجميع من يرغب أن يساهم في الحركة الثقافية في سورية في مجالاتها المختلفة التشكيلية والأدبية والفكرية وما إلى ذلك، تاركة الباب مفتوحًا للجمهور وللمثقف أن يتفاعل ويتوصل إلى صيغة من الاعتراف بدور هذا المثقف أو عدم الاعتراف به حتى كمثقف.

وأضاف سلوم: ولذلك نجد أن محتجين كثيرين قد يبرزون في تظاهرات سنوية ما محتجين على مشاركة آخرين يعتبرونهم أدنى في الثقافة فمن الذي يجعل هؤلاء أو أولئك قيمين على الثقافة والمثقفين يوزعون الجوائز هنا و يحجبونها هناك؟

ما لا يفهمه الكثيرون أن المؤسسات الثقافية رغم مطالبتنا وتأكيدنا أن تكون أنشطتها في حدودها الدنيا من الموضوعية هي تعبير عن الحالة الثقافية العامة بسيئاتها وحسناتها، وتاليًا يمكننا أن نطالب هنا المبدعين والمثقفين البارزين أن لا يتكفئوا عن المشاركة في فعاليات هذه المؤسسات أو المساهمة في أنشطتها كي يعبروا عن بعض أجزاء النوع الذي صنعه غيابهم الاختياري عن تلك المؤسسات.

وتاليًا لا نستطيع في أي حال من



الأحوال أن ننكر ما أحدثه انتشار المراكز الثقافية على سبيل المثال في شتى المحافظات السورية من تفعيل وتنشيط للحركة الثقافية والفنية سواء أكان ذلك عبر إلقاء المحاضرات والندوات أو احتضان بعض النوادي الأهلية كالنادي السينمائي ونادي التصوير الضوئي ونادي أصدقاء دمشق وغيرها، أو بعض الجمعيات مثل نشاط جمعية البيئة وجمعية العلوم الاقتصادية والجمعية الكونية السورية وما إلى ذلك، أي إن تلك المراكز لم تحصر أنشطتها بالفعاليات التي تقيمها بل يشمل دورها أيضًا أن تكون مركزًا لنواد وجمعيات وحتى مؤسسات لا تتوافر لديها قاعات وصالات تستطيع أن تحتضن النشاط.

فيما اعتبر الروائي والسيناريست خالد خليفة أن هذا الدور كان في فترة معينة من الزمن، موضحًا أن هذه المؤسسات كان لها دور مهم واستراتيجي في فترة معينة من الزمن كالسبعينيات مثلاً. فمجلة المعرفة ومطبوعات وزارة الثقافة والأفلام التي أنتجتها المؤسسة العامة للسينما وقدمت أفلامًا مهمة لمخرجين مهمين كمحمد ملص وعبداللطيف عبدالحميد وأسامة محمد، هذا الدور كان يجب أن يستمر ويتوسع ويتعمق إلا أنه تراجع فجأة بعد منتصف الثمانينيات والتسعينيات وكأن المؤسسات الثقافية السورية بدأت تتخبط أو نالت منها البيروقراطية إلى درجة أنها شلت تمامًا، فالذي ينظر إلى مطبوعات وزارة الثقافة الآن ويراجع الإنجازات الكبيرة والعناوين المهمة التي قدمت في السبعينيات والثمانينيات يدرك تمامًا الفرق الكبير بينهما، وهنا لابد من السؤال:

هل هو مشكلة مسؤولين يتعاقبون على المناصب؟أم مشكلة غياب التخطيط الاستراتيجي واعتبار الثقافة إحدى ركائز السياسة السورية الاستراتيجية؟

فما نراه اليوم من غياب كامل للمسرح ومن غياب وجود الصالات وغياب السينما كاملة وغياب الكتاب الجاد والرخيص والمهم في الأسواق كل هذا يعني أن المؤسسات الثقافية تخلت عن دورها بل أصبحت معوقة للثقافة، فما هو منوط بها مختلف تمامًا عن ما هو منوط بالمبدعين الأفراد أو بمؤسسات القطاع الخاص.

إن أهم دور يجب أن تلعبه المؤسسات الثقافية السورية هو تأمين البنية التحتية الكاملة للفعل الثقافي، وهذا وإن بدا صعبًا جدًا إلا أنه غير مستحيل فمن يراجع المجلات الثقافية اليوم يدرك حجم الكارثة، فمجلة مثل الحياة المسرحية التي كان لها دور مهم في فترة معينة أصبحت الآن عاجزة تمامًا عن الصدور، والحياة السينمائية ومجلة المعرفة لاتقرآن، أو كأنها غير موجودة أصلاً، إضافة إلى غياب البنية التحتية كصالات السينما والمسرح والمفهوم المختلف للإنتاج.

ويجب أن تدرك المؤسسات الثقافية أن دورها أساسي واستراتيجي وغيابها سيفسح المجال لثقافات معادية للتمركز في الساحة الثقافية السورية.

السؤال الذي طرحه الروائي خالد خليفة والذي هو: هل المشكلة في المسؤولين الذين يتعاقبون على المناصب؟أجابت عنه الكاتبة والناقدة ديانا جبور في سياق مداخلتها المختصرة فقالت :

أعتقد أن المؤسسات الثقافية موجودة، لكن فاعليتها لا تسير بخط متواتر تصاعديًا، إذ تصيبها أحيانًا اختناقات بسبب الجهل بالعمل المؤسساتي، على سبيل المثال عندما استلم أنطوان مقدسي مفصلاً في وزارة الثقافة السورية تم تفعيل هذا المفصل، لكنه لم يأخذ آلية تسير بقوة الدفع الذاتي بعد ذهابه! مثال آخر عندما كان أسعد فضة مديرًا للمسارح شاهدنا عروضًا مهمة، ثم سبَّب غيابه فجوة أيضًا .فمؤسساتنا يحكمها عدم نضج العمل المؤسساتي وبالتالي هيمنة الفرد على

المؤسسة، وهذا بالتالي يقود إلى استفادة المثقفين من هذه المؤسسة أو تلك حسب الفرد القائم على رأس هذه المؤسسة.

أما الأديب داوود أبو شقرة فقد قال إنه مما لاشك فيه أن المؤسسات الثقافية تلعب دورًا مهمًا في نشر الثقافة والوعي الثقافي في غير مكان في الوطن العربي، وللأسف الشديد ليس لدينا مسح دقيق لدور هذه المؤسسات ولمهماتها في كل بلد من بلدان الوطن العربي إلا أننا نعرف عن هذه المؤسسات من خلال ما يصلنا عبر مقصات الرقابة المختلفة والمتخلفة في غير بلد عربي، ومع هذا يمكننا أن نعطي تصورًا ليس شاملاً عن هذه المؤسسات من خلال الذي يصلنا، و إلا ما أهمية أن يصدر في بلد ما كم هائل ومهم ولا يصل إلى المتلقي، لذلك فأنا أركز على أهمية أن نعمل جميعًا كمثقفين عرب للحد من الرقابة ولإعطاء مزيد من الثقة للمثقف والمواطن بهدف نشر الثقافة بشكل أكبر، وهذا برأيي يبقى في حيز التنظير ما لم يتداع المثقفون العرب لتشكيل حركة فاعلة في الضغط بهذا الاتجاه بوسائل عدة إدراكًا منه لأهمية الثقافة العربية ولتشكيلها من جديد في بوتقة واحدة تنفعل وتتفاعل وتفعل كل جوانب الفكر على صعيد الوطن العربي أولاً وعلى الصعيد العالمي ثانيًا.

هذا من جهة ومن جهة ثانية تعاني المؤسسات الثقافية العربية أنها في معظمها تابعة أو خاضعة للدولة، لذا ينظر إليها على أنها أداة بيد السلطة، ومعظم المؤسسات تابعة للدولة أو خاضعة لها. أما المؤسسات شبه المستقلة فهي عادة خارج حدود الوطن العربي، لذلك على المثقفين أن يعملوا ما في وسعهم لجعل المؤسسات الثقافية غير المهاجرة أن تكسب ثقة المواطن العربي وهذه مهمة أخرى أصعب من الأولى أما المؤسسات المستقلة وشبه المستقلة فإنها تعاني معاناة خاصة تندرج تحت بابين:

الأول باب التمويل، والثاني افتقادها لبرنامج أو خطة عمل منهجية تنزع إلى غايات وأهداف. وهذان الشرطان مرتبطان ترابطًا عضويًا لأن لكل منهما تأثيرًا في الآخر .ذلك أننا نفتقد أولاً إلى المؤسسات الكبرى، ونجد ثانيًا أن أكثر هذه المؤسسات احترامًا أكثرها محاربة. ومع هذا فإننا لا نغمط حق هذه المؤسسات في أنها على الرغم من كل هذه الظروف القاسية استطاعت أن تبتني لنفسها موقعًا مميزًا وربما يكون أكثر احترامًا من المؤسسات الرسمية التي تأخذ تمويلاً أكبر، ولكنها لا تتمخض إلا عن فأر.

أما الشاعر حسان عطوان فقد تساءل بداية:

هل يوجد في الوطن العربي مؤسسات ثقافية ؟وإذا وجدت جدلاً أين موقع المثقف الحقيقي منها؟

وأجاب عن هذا السؤال الذي طرحه قائلاً:

إشكالية المثقف العربي اليوم أنه يجد نفسه مغتربًا عن الحطام الذي يتناثر من حوله.

هو يمتلك مشروعه الرؤيوي، المستقبلي، النهضوي، والمؤسسات السلطوية ترفض ألا يقود الناس سواها، فهي التي تفكر نيابة عنه وعن الآخرين.

وما ينطبق على اتحادات الكتاب ووزارات الثقافة ينطبق على اتحادات الفنانين والصحفيين والتشكيليين ..إنها مؤسسات لتعليب الأصوات وتحنيط العقول، ومصادرة الرأي الآخر: تحتكر المكاسب والمغانم، ولا يحق لأحد الاختلاف معها، والسؤال الذي أريد أن أثيره هنا :

هل تجد دورًا تفاعليًا للمثقف في المجتمع؟ أين المثقف العربي النوعي؟

المؤسسات السلطوية العربية أجهضت حيوية المجتمع، وبالتالي أجهضت الخطاب الثقافي، فاغترب المثقف ينادي في البراري المقفرة، منفيًا أو نافيًا نفسه، وهذا ما يثلج صدر السلطة التي تنظر بغبطة وتسلية حين تقرأ كتابات (مشفرة) لايفهمها أحد لأن المبدع يلجأ إلى تشفير وترميز خطابه الإبداعي النقدي بمثابة(تقية) يحتمي بها من مقصلة السلطة التي تتهمه بأنه يعنيها، ويحرض الناس عليها ويقلق طمأنينتها..

لكن حول مكاسب المثقف العربي من هذه المؤسسات أقول:

إن المثقف العربي ربح نفسه وخطابه الإبداعي، حين حرر نفسه من هذه المؤسسات المتكلسة، لكن الأمل بوعود المستقبل الذي نراه قريبًا ويرونه بعيدًا لأننا نقرأ جيدًا سيرورة الزمن ومعادلاته، بينما المغفلون ومن أعمتهم مكاسب اللحظات العابرة لايدركون أن للزمن لسانًا وقلبًا وعيونًا. ومن يمتلك رؤية تاريخية، مغتبط بحضور وقيامة النور من خلف الظلام والحطام. وما ضر لو يعاني مثقفو هذه الأزمنة الموبوءة، لأن أجيالاً أخرى ستنهض لتجني بيادر الروح والفرح والحرية.■

منذ أن خلق الوعي لازمه الجدل، ولولا الجدل ما تطورت حركة الفكر والمعرفة إلى ما نراه اليوم.. لذا من المناسب الا نفكر كثيرًا في امر هذه التنشئة غير الصحيحة للثقافة والأدب والإبداع؛ وأن ننصرف إلى ما ينمي الرغبة بإصلاح ما يمكن إصلاحه من خلال إدراك حقيقة الجدل، وضرورة بقائه ما بقي الوعي.. اما وإن تم تعليب الثقافة وادخلتها نفق الوصاية والعصمة بوصفها انثى سنكون على الحياد الموشى بوسطيته المرة؛ ولن نقدم أي إنجاز ثقافي أو أدبي يقنع من حولنا. ربما لن نكون على هذا الحياد؛ بل سنسقط في عمق المتاهة من جديد، وسنترك لرياح العولمة المجنحة كل شيء حتى مؤسساتنا الثقافية؛ سنكون جميعًا على هذا المركب الذي ينتظره المجهول... هذا الذي نسميه المستقبل.

مصطلح العولبة.. يستوعب الثقافة الرسمية:

لا مشاحة إن قلنا إن الثقافة الرسمية أو لنقل عنها المؤسسات الثقافية تندرج في هذا المصطلح الذي اخترعته وأنا أقرأ أسئلة مجلة المعرفة.. أزعم أن الأمر لا يخلو من التعليب، فلدي هدف قد يتحول - فيما يبدو - إلى مجرد وهم صغير يتمثل في استرشادي بمصطلح العولبة الذي أراه على الطرف الآخر من زعمي المصطلحي (العولبة).. أقول وبكل أسف إن صوت المثقف والأديب والمبدع شاعرًا كان أم قاصًا لا يمكن أن يمر بشموخ من خلال القنوات الثقافية هنا وهناك، و(هنا) أعني بها تجربتنا المحلية، و(هناك) أعنيها للتجربة العربية. ومبعث الظنون أن الثقافة في تكوينها العربي كانت هي العدو الواضح، والخطر الذي يكشر عن سطوره وجمله النارية كما يكشر الوحش عن أنيابه، نعم هي تلك الثقافة.. ذلك المخلوق الناري الذي لا يسكن عن حيف ولا يقر بظلم؛ هي إذًا منذ أن أعلنت عن وجودها الضروري والفاعل تقف في صف الأعداء، ومنذ ذلك الحين وهي تأخذ طابعها الهجومي؛ لكنها - للأسف - دمرت وأنهكت وتحولت إلى ما يشبه المارد غير المرئي؛ حتى أصبحنا نرى أهلها وقد انقسموا إلى فريقين، الأول لاذ بالفرار، والآخر انصرف إلى كتابة الطلاسم الشعرية، أو الهذيانات السردية لعلهم يقيمون ما اعوج ومال، ويعيدون أمجادًا غابرة مستحيلة العودة..

فما دام الأمر مبنيًا على هذا الاتهام للثقافة كيف لها أن تخرج من نظام (العولبة) القديم والذي جعل الكاتب والأديب ينحني للأرض ليقول أنا الشامخ في مجدكم فصفقوا.. هي مفارقة بين النظام العولمي الجديد هذا الذي يلتهم كل شيء، وبين النظام العولبي القديم الذي ما

دور المؤسسات الثقافية غائر لا مرئي:

بين «العولبة» و «العولمة»

عبدالحفيظ الشمري*
الرياض

* قاص سعودي.

زال يقبع في مكانه المعتم والنائي.. فلم تخدم هذه المؤسسات الثقافية في العالم العربي الثقافة والمثقفين إلا في نواح ضيقة ومجالات بسيطة ربما نشاهدها على هيئة طباعة مؤلف أو إقامة حفل تكريم أو أمسية.. إنني أعني مشكلة العالم العربي بما فيها (البلد العربي الصومال) هناك.. ذلك الذي لم يقدم ما يجب أن يقدمه للمثقفين والأدباء..



السلاح الروائي هو الأكثر فتكًا..

لا يمكن لنا أن نقحم الدور السياسي في قضيتنا الثقافية والأدبية التي ما زالت تبحث لها عن حلول، واستطبابات.. الحق يقال يا سادة أن العلاج موجود وقد شخص النقاد وأصحاب النظريات في العالم العربي والغربي هذه الإشكالية وقالوا لنا إن الخطورة تكمن في تراجع دور الثقافة والمثقفين بما قد يسمى الأمية الثقافية.. تلك التي ما زالت تضرب أطنابها بيننا.

فبعد أن سعت هذه الحكومات العربية في القضاء على أمية الهجاء و(فك الحرف)، تكشفت لها قضية أخرى، أمية جديدة تتعلق بالعقل والثقافة والوعي مما جعلها بحاجة ماسة للقضاء على هذه الأمية الفكرية، والثقافية التي تخيفنا من كل شيء؛ حتى من القصيدة أو القصة أو المسرحية.. بل إن هناك من يرى حتى الآن أن (الرواية الحداثية) أكثر فتكًا من السلاح النووي العولمي في يد الغرب الصفيق والمعربد على أعناق عباد الله قاطبة.

أما نحن أهل النوايا الثقافية والمحاولات الأدبية فالله يعلم أمرنا.. نحن عاجزون - رغم محاولتنا - عن محو أميتنا الثقافية؛ فكيف بنا أن نحل مشكلة هؤلاء الممسوسين بضر العولة، والمتشبثين بأذيال النظريات الناهضة لنظامنا العولبي القاهر لنا ولمن سوانا.. نعم.. أقول بحق إن المؤسسة الثقافية لم تستطع أن تقف في وجه موجة الحداثة قبل عقدين فكيف لها أن تتصدى للعولة بما تحمله من تحول فكري خطير، وتبدل معرفي هائل، وتفكك حضاري مؤذ، وانحسار في القيم والمثل. بل إننا ما زلنا ننعم بتلك الأغطية السميكة، والأردية الفضفاضة من البراءات المتميزة، وغير المتميزة؛ أعني هذه السذاجة المفرطة في تناولنا للأشياء.

المؤسسات الثقافية الأهلية عين على الأدب وأخرى على الوجاهة..

قد لا يكون هذا الدور للمؤسسات الثقافية الأهلية واضحًا أو فاعلاً؛ لكن هب أنها دخلت غمار تقديم الأدب وتسويق الثقافة من خلال استقطاب المثقفين، واستدراج الجمهور، ستتجدد تلك المعاناة، وسندخل المتاهة المعاندة.. تلك التي لن نأخذ منها أكثر مما أخذناه من القنوات الثقافية الحكومية في العالم العربي. المقارنة محسومة النتائج، سنقع في حفر الماضي، بل سيصبح الأمر مجرد استعراض طويل لأمجاد الماضي، وهذيانات متباكية على ما كنا عليه قبل قرون.. بل إن هذه الطروحات ستسقط لا محالة في مصائد نظرية (العولبة).. تلك التي تقترن بفشل المشروع الثقافي دائمًا لتظل - رغم أذاها وفجاجتها - هي الحقيقة المرة.

إذًا، يجب أن نتخلص من هذه الأمية في ثنائيتها التعليمية والثقافية، وأن نصبح أكثر وعيًا، وصراحة من أجل أن نتخلص من بعض عيوبنا البسيطة، ونعلن بكل شجاعة أننا فشلنا في حل القضايا الكبيرة والصغيرة، المستحيلة والممكنة؛ لنعطي للأجيال القادمة فكرة واضحة عن هذه المعوقات والمثبطات التي ما زلنا نتغرغر بها منذ عقود..

ربما أستدرك - هنا - رؤية توفيقية، وأحسب أنها قد تكون واقعية تتمثل في المزاوجة بين الطروحات الثقافية من خلال المنابر التي تشرف عليها القطاعات الثقافية، وبين ما تعنيه بالمؤسسات الثقافية الأهلية، بمعنى أن نحاول وبخطوة أولى استقطاب القطاع الخاص المعني بالثقافة من أجل أن يقدم بعض الطروحات الجادة بدلاً من هذا التصلب والنأي الذي جعل أحبتنا ينصرفون عن كل ما له علاقة بالفكر أو الثقافة أو الأدب.. بل وحتى مسائل الذوق التي أخذت تتحول، وتتبدل لتصبح على هيئة أوهام صغيرة نعجز عن درء أخطارها المحدقة بنا جميعًا..■



المثقفون العراقيون:

مهاجرون حتى...!

خالد القشطيني*
لندن

من العناصر التي تميز الثقافة العراقية في العصر الحديث عن غيرها من مدارس الثقافة العربية جنوحها إلى اليسار والعلمانية والفكر الاشتراكي عمومًا. لهذه الظاهرة أسباب كثيرة يأتي في مقدمتها التشرذم الموزائيكي للشعب العراقي. فقلما وجدت طوائف وقوميات وأقليات إثنية في وطن واحد كما وجدت في العراق بالنسبة إلى السكان. الأقليات تميل دائمًا لمن يعدها بالمساواة. ولكن هناك أيضًا الميل العراقي للثورة والتمرد على السلطان.ظهر هذا النحو في العراق منذ السنوات الأولى لاستقلاله وتجسم في أوائل الثلاثينيات بتأسيس الحزب الشيوعي وتأليف جماعة الأهالي التي أدت دورًا كبيرًا في سبك الفكر العراقي تضمنت عددًا من المثقفين الشيوعيين كعبدالقادر إسماعيل والديمقراطيين الاشتراكيين كعبدالفتاح إبراهيم ومحمد حديد وكامل الجادرجي.

---

* كاتب عراقي.

أصدرت الجريدة الشهيرة «الأهالي» التي كرست صفحاتها لترجمة الآثار الغربية ونشر آراء المفكرين الغربيين والدعوة للإصلاح الاجتماعي وإقامة حكم ديمقراطي ومحاربة الأمية. ارتقت هذه الأفكار إلى مستوى الواقع في الانقلاب العسكري (أول انقلاب عسكري في البلاد العربية) الذي نظمه بكر صدقي وأسفر عن تأليف حكومة حكمت سليمان، أحد أنصار جماعة الأهالي. حمل لواء طلائع هذه الحركة اليسارية شعراء كبار مثل الجواهري ومحمد صالح بحر العلوم، صاحب قصيدة «أين حقي» الشهيرة، والشيخ جعفر الشبيبي، صاحب البيت الشهير:

المستشار هو الذي شرب الطلى

فعلام يا هذا الوزير تعربد؟

والروائي ذنون أيوب والمفكر جعفر أبو التمن، والرائدة الأنثوية أمينة الرحال، نجد حتى الشاعر معروف الرصافي يعبر عن هذا المنحى حين قال:

للإنجليز مصالح ببلادكم

لا تنتهي إلا بأن تتبلشفوا

أخيرًا، سنحت الفرصة الذهبية لليساريين بهجوم «هتلر» على الاتحاد السوفيتي الذي تحول إلى حليف لبريطانيا فأصدر الإنجليز تعليماتهم بفسح المجال للشيوعيين و الاشتراكيين. وفي أثناء ذلك اعتقلت السلطات المثقفين القوميين الذين تجاوبوا مع هتلر. فخلا الميدان للشيوعيين. أسرع هؤلاء إلى إغراق المكتبات بالمطبوعات اليسارية والماركسية. أصدر كامل قزانجي كتابه «صديقنا الاتحاد السوفيتي» ونظم الجواهري قصائده الشهيرة التي تغنى فيها ببطولات السوفييت و زعامة «ستالين»:

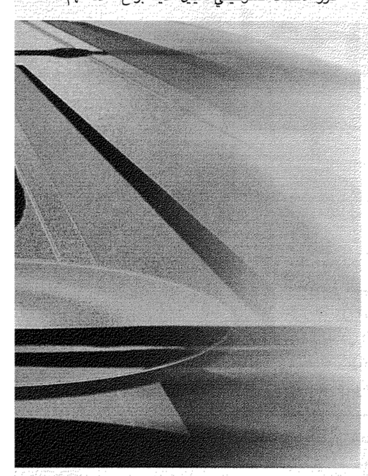
أي ستالين وما أعظمها

في التهجياحرفًا تأبى الهجاء

صدرت مجلة الطليعة التي بشرت بمنجزات الفكر الاشتراكي ووزع كتاب «رأس المال» لأول مرة. ما إن أطلت الخمسينيات حتى سيطر اليساريون سيطرة تامة على أسواق الثقافة العراقية. واستعمل الشيوعيون أسلوبهم الابتزازي، أسلوب العصا والجزرة. يرفعونك إلى المجد عاليًا حالما تبشر بأفكارهم كما فعلوا مع بدر شاكر السياب، ويدمرونك كليًا حالما تقف في طريقهم كما فعلوا أيضًا معه بعد أن عارضهم. وكما فعلوا معي شخصيًا عندما أظهرت تفكيري المستقل وانتقدتهم. سرعان ما اكتشف المثقفون ذلك. فراح كل من يطمح إلى المجد والنجاح يأتمر بتوجيهاتهم. عشرات من الشعراء والكتاب والرسامين والموسيقيين تحولوا إلى رفقاء سفر (fellow travellers) يحملون الراية الحمراء لا إيمانًا بها بل لأنها موضة الموسم. لا فلاح لهم دونها. من هؤلاء أذكر الشعراء عبدالوهاب البياتي، والجواهري، وعبد الرزاق عبدالواحد، والرسام محمود صبري، والمسرحي يوسف العاني.

وصل المد اليساري عصره الذهبي في أيام عبد الكريم قاسم، ولكن الدائرة دارت عليهم بعد الانقلاب البعثي عام، ١٩٦٣م انتقم منهم البعثيون بضراوة شنيعة، قتل وتصفية وتعذيب وتشريد. بدأت حركة النزوح الثقافي من العراق.

قرر الاتحاد السوفيتي تعيين مدينة براغ ملاذًا لهم،



وإليها خف المثقفون من شتى ألوانهم واختصاصاتهم. في براغ نظم الجواهري قصائده الغنائية مثل براها (براغ) وبائعة السمك ومطولاته الحنينية، مثل يا دجلة الخير، ومقصورته الشهيرة التي تغنى فيها بضفادع العراق:

سلام على جاعلات النقيق

على الشاطئين بريد الهوى

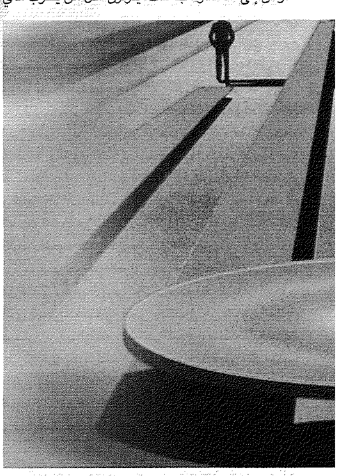
لعنتن من صبية لا تشيخ

ومن شيخة دهرها تصطبى

ومن هناك أصدر ديوانيه: بريد العودة، وبريد الغربة.

وجاء هذا الديوان الثاني ليعلن عن ولادة هذه المدرسة الأدبية الجديدة، مدرسة الغربة والاغتراب. راحت القصائد والروايات والقصص والمذكرات تتوالى من أقلام العراقيين المنفيين والهاربين في إطار مشاعر الغربة. وبوحيها أصدر الشاعر صلاح نيازي وزوجته الروائية سميرة المانع مجلة «الاغتراب الأدبي» من لندن والتي استمرت في الصدور حتى نهاية العام الماضي.

العراق أساسًا بلد زراعي ومنه اكتسب مواطنوه ذهنية الفلاح في تمسكه بأرضه. وهو بلد رخي نسبيًا وقلما تعرض إلى قحط أو مجاعات. يقولون «كل من يشرب ماي



دجله لازم يرجع له». قرأنا كيف عبر ابن زريق عن هموم الفراق عن ماء دجلة عندما وجد نفسه بعيدًا في الأندلس فكتب قصيدته التراجيدية الشهيرة في حنينها إلى بغداد:

أستودع الله في بغداد لي قمرًا

بالكرخ من مطلع الأفلاك مطلعه

رغم أنني قضيت ثلثي حياتي في لندن و تشربت بالحضارة الغربية كليًا وأكتب بالإنجليزية أحسن مما أكتب بالعربية وتزوجت ببنات الغرب وخلفت أولادًا إنجليز فما زلت مشدودًا عاطفيًا وفكريًا ببغداد وأزقة الكرخ من بغداد. كل ما أكتبه يدور حولها. أصبحت زاوية «أيام فاتت» من أكثر ما أكتب شعبية بين القراء. وكل ما نشرته في الإنجليزية من روايات وقصص تقع أحداثه في بغداد. عبثًا يحاولون إقناعي بالكتابة عن حياتي في لندن. شاركني في هذا المنحى معظم زملائي ومنهم الروائي غائب طعمة فرمان الذي ظل يكتب رواياته عن المجتمع العراقي كروايته «خمسة أصوات» وكذا فعلت سميرة المانع.

لم يعتد العراقيون التشرد والهجرة والتغرب كما اعتاد أهل الشام ومصر والجنوب العربي. لا شيء يدعوهم لترك بلدهم. ولكن التحولات السياسية قلبت الطاولة. أسفرت الهجرة الأولى التي تبعت انقلاب ١٩٦٣م عن تشرد المثقفين اليساريين إلى أوروبا الشرقية، كان منهم الروائي غائب طعمة فرمان الذي استقر في موسكو والشاعر زاهد محمد زهدي الذي أكمل دراسته في براغ ورائد فن القصة، ذنون أيوب استقر في فيينا. رحل غيرهم إلى البلاد العربية ومنهم بلند الحيدري ويوسف العاني رحلا إلى بيروت، الملحن الغنائي طالب غالي والمخرج التلفزيوني عباس الجميلي رحلا إلى الكويت. واستوعبت المملكة العربية السعودية الكثير من الأساتذة العراقيين، من الشعراء لقي فيها زاهد محمد زهدي خير مقام كريم، صلاح نيازي و سميرة المانع والشاعر عبداللطيف اطيمش استقروا في لندن، والشاعر الشعبي مظفر النواب انتقل إلى سوريا ولبنان و أخيرًا ليبيا. بعد استقلال الجزائر وسعيها للتعريب ، هرع إليها رهط كبير من المثقفين العراقيين للتدريس في جامعاتها ومدارسها. كان منهم الشيوعي البارز خالد عبدالله السلام.

من الصفات التي شجعت الدول الأخرى على استخدام المثقفين والمهنيين العراقيين أنهم لا يزجون أنفسم في شؤون الدولة التي يقيمون فيها. همهم الأول والأخير هو العراق. مضت لي خمسون سنة في بريطانيا وكسبت جنسيتها منذ سنين وأقسمت بالولاء لملكتها، ومع ذلك فلم أنتم لأي حزب سياسي أو منظمة سياسية فيها. همومي هي هموم العراق وعملي يبقى محصورًا بالمنظمات العراقية. كذا الحال مع سائر إخواني العراقيين.

بعد الثورة النفطية في السبعينيات، تدفقت عوائدها على بغداد وازدهر البلد اقتصاديًا. خطر للنظام استقطاب المثقفين في الخارج وإغرائهم بالعودة حسب قانون أصحاب الكفاءات. عرضوا علينا منحًا عالية وتسهيلات مغرية. عاد بعضهم ومنهم الرسامة نزيهة رشيد الحارثي وعبداللطيف اطيمش. ولكن عادوا سرعان ما شعروا بالخيبة ثانية

ورجعوا من حيث جاؤوا. صدام حسين رجل بارع جدًا في مراوغة الأنصار والأعداء. أدرك أولاً حاجته إلى توسيع قواعد تأييده فخطب ود الشيوعيين وتبنى شعاراتهم وانخدعوا بمعسول كلامه. شكلوا معه جبهة وطنية وكشفوا أوراقهم وهوياتهم، فعمد إلى تصفيتهم سرًا واحدًا بعد الآخر حتى فطنوا إلى المبيّت لهم. انتهى شهر العسل وعاد النزاع القديم بين البعث والشيوعيين، بدأ الفرار من العراق ثانية. تفاقم ذلك بعد غزو إيران ثم الكويت حيث أصبح الرحيل المنفذ الوحيد للمثقف الحر، ولاسيما بعد الظروف المعيشية الصعبة.

في روايتي الأخيرة «من جد لم يجد»، أصور حملة نزوح المثقفين عبر كردستان ثم تركيا و أخيرًا اللجوء إلى الغرب . بعد انهيار المنظومة الشيوعية في أوروبا الشرقية، ومعها الملاجئ التقليدية لليساريين العرب هناك، عثر اللاجئون على واحات أفضل في السويد والدانمارك وهولندا وبريطانيا. السكرتير السابق للحزب الشيوعي زكي خيري وزوجته المناضلة سعاد خيري التجآ إلى السويد.

الشاعر والفنان والخطاط محمد سعيد الصكار أقام في باريس. في باريس أيضًا التجأ النحات محمد الحسني. الشاعرة لميعة عباس عمارة التجأت الى أمريكا. الرسامة نزيهة الحارثي ذهبت إلى المغرب ثم نيويورك. القائد الشيوعي فؤاد بطي التجأ إلى لندن. إليها أيضًا التجأ الرسام فيصل لعيبي وأخذ يصدر الصحيفة الساخرة «المجرشة». هنا أيضًا تعيش نجمة المسرح العراقي ناهدة الرماح. زميلتها الممثلة زينب ماتت في السويد. المطربة أنوار عبد الوهاب تعيش في السويد ومعها الموسيقي والمطرب كوكب حمزة يجوب العواصم الأوروبية ليغني أغنية الغربة:

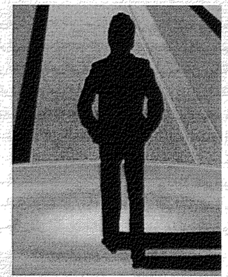
يا طيور الطايرة ، مري بهلي

يا شمسنا الدايرة، مري بهلي

مري بولاياتنا.

سلمي لي و احكي بحكاياتنا.

طالب غالي لاجئ في الدانمارك. فؤاد سالم في أمريكا. العواد نصير شما يدير مركز العود في القاهرة، كاظم الساهر يجوب ويغني الجماهير في كل عواصم العرب. سعاد العطار تقيم معارضها الفنية في لندن.



الموسيقار منير الله ويردي في فيينا. الخطاط عبد الغني العاني في باريس. وفيها لفظ سيد الفن التشكيلي فايق حسن أنفاسه الأخيرة. القصاصة ديزي الأمير في لبنان. شعراء، رسامون، نحاتون، خزفيون، كتاب وصحافيون في كل مكان.

الفئة الحاكمة التكريتية أذواقها محصورة بالغجر. لا تتذوق ذلك اللون الأصيل من الغناء العراقي العباسي «المقام»، الفن الذي أصبح مضطهدًا واضطر أصحابه إلى الهجرة. فريدة تقيم مع جوقها في كوبنهاغن، وحامد السعدي وجوقه في لندن.

الموت ينتظر الجميع فهناك حول قبر كارل ماركس في لندن، دفنوا بلند الحيدري وزاهد محمد وعبد الرحيم عجينة. والقول الشائع أنهم أوصوا بالدفن قريبًا منه ليمشوا وراءه يوم القيامة وهم يرفعون الراية الحمراء وعليها كلمات: «يا ضحايا صدام اتحدوا!» وسمعت أن الحزب الشيوعي قد تفاوض مع إدارة المقبرة على حجز الأرض المحيطة بقبر كارل ماركس للعراقيين.

ما الذي بقي في العراق؟ بقي من يتحمل الثمن، والثمن هو التغني بمديح الرئيس. على رأسهم ذلك الشاعر الموهوب الذي أضاع مستقبله الفني بالتحول إلى شاعر البلاط، عبدالرزاق عبدالواحد. الشاعر المبدع يوسف صايغ حافظ على كرامته بالوقوف جانبًا، الشعراء الآخرون مثل سامي مهدي وحميد سعيد أصبحوا على هامش التاريخ يتولون إدارة الصحف الحكومية. نجوم الطرب، سعدون جابر، وحسين نعمة وياس خضر وحاتم العراقي ما زالوا هناك يدفعون الثمن. و كذا العواد سلمان شكر.

القوميون اختفوا كليًا من الساحة. عدنان الراوي وخالد الشواف توقفا عن نظم الشعر منذ مدة. نازك الملائكة التي قادت المدرسة الرومانسية انتقلت إلى الرمزية الصوفية. وهي الآن تصارع المرض في الأردن.

في زيارة لأكاديمية الفنون الجميلة تبسطت مع الطلبة فسألتهم. ماذا تشعرون؟ أنا أحن إلى الخمسينيات. أعتبرها العصر الذهبي للمدرسة العراقية. ولكن ربما هذا جزء من حنيني إلى الشباب. أنتم ماذا تشعرون؟ قالوا نشعر مثلما تشعر. ننظر وراء إلى الخمسينيات. إلى جيلكم. نحن؟... نحن جيل الضياع. ■



إبراهيم غرايبة*
الأردن

* كاتب أردني.

ربما لا تكون مصادفة تلك العلاقة العكسية بين الحركة الثقافية في الأردن ومعدل جرائم المخدرات، ففي الوقت الذي تضاعفت فيه جرائم المخدرات في الأردن خمسة أضعاف منذ عام ١٩٩٧م تناقصت بنفس النسبة تقريبًا الأنشطة والبرامج الثقافية في عمان عاصمة الثقافة العربية لهذا العام، ففي عام ١٩٩٦م عقد وأقيم ٢٢٣ مسرحية، ٥٨٣ معرضًا فنيًا، ٤٢٤ حفلة موسيقية، ٢٢٥ أمسية شعرية، ١٧٠٨ ندوات، ١٥٠٣ محاضرات، ١٩٤ فيلمًا، وكان العام ٢٠٠٠ حصيلته ٥١ مسرحية، ١٦٧ معرضًا فنيًا، ٤٣ حفلة موسيقية، ٩٨ أمسية شعرية، ١٤٦ ندوة، ١٠٩ محاضرات، ٤٩ فيلمًا. وهو افتراض يحتاج إلى اختبار بالطبع وليس مجال هذه المحاولة في عرض الأداء الثقافي في الأردن أن تدرس العلاقة بين الحراك الثقافي والفني والأدبي وبين الرقي بالمجتمع ومقاومة الجريمة وبخاصة تلك التي تعبر عن الشعور بالضياع والفراغ ولكنه مدخل اختاره الكاتب في قراءة خريطة المؤسسات الثقافية وأدائها في الأردن.

يمكن ملاحظة الكثير من مؤشرات العافية والإيجابية في العمل الثقافي الأردني حتى مع تجاهل العمل الاستثنائي هذا العام المخصص لعمان عاصمة للثقافة العربية، فينشر في الأردن حوالي ألف كتاب سنويًا، وقد تضاعف الرقم عام ٢٠٠٢م، وتصدر خمسة وعشرون صحيفة منها أربع يومية، و(٥٥٨) مجلة ودورية، من بينها (٧١) متخصصة في مجال الشباب والفنون. ولكن لا يلفت انتباه المحلل من هذه الدوريات سوى مجلة أفكار الشهرية والتي تصدرها وزارة الثقافة، ويوجد أيضًا (١٨١) مكتبة عامة، و(٥٤) مكتبة أطفال، و(٥٤١)، و(٤٨٣) مطبعة، (٤٩) دارًا للسينما.

ولا يمكن بالطبع الإحاطة بالمؤسسات الثقافية في بلد ما لأن الثقافة منظومة من الأعمال والحالات تؤديها الدولة والمجتمع معًا، وربما تكون تلك الأعمال والبرامج غير المنظورة أكثر تأثيرًا وأهمية من البرامج والمؤسسات المباشرة، فالفعل الثقافي يبدأ بالأسرة والمجتمع والجماعات الأهلية غير الرسمية والتي تزود أعضاءها بالتراث والروايات والملاحم والأشعار والقصص والعادات والتقاليد والمواقف والأخبار والتدين.

وقد أصاب المجتمع الأهلي وهن كبير بعد تطور

المؤسسات الثقافية في الأردن:

إنجازات ولكن.. نخبوية ومعزولة

الدولة الحديثة وتحملها أعباء التعليم والثقافة على نحو لا يتكامل دائمًا بل يتعارض مع دور المجتمع الأهلي وثقافته، وبسبب سياسة الدولة الرامية إلى تحديث سريع وقسري للمجتمع ودمجه في منظومة الثقافة الحديثة التي لم تتعامل معها المجتمعات الأهلية بالاستجابة السريعة وغير المشروطة كما فعلت النخب الثقافية والاجتماعية والسياسية الجديدة والتي أنشأتها الدولة الحديثة في بنائها للمؤسسات والبعثات التعليمية والعلاقة مع الغرب، وإقامة مدن عملاقة نمت عشوائيًا وبسرعة تفوق قدرة المجتمع على تطوير نفسه واستيعاب التغيرات والصدمات الثقافية والحضارية الهائلة التي تعرض لها.

ولكن المجتمع الأهلي برغم التهميش والتجاهل الذي تعرض له ما زال قادرًا على العطاء وأثبت في كل مرة تتاح له الفرصة أو تقدم له تسهيلات للعمل على أنه يمتلك ديناميكية في العمل وتطوير نفسه وقدراته على استيعاب الثقافة الوافدة وتصميم حراك ثقافي مميز، ولكنه بطبعه بطيء، ويعارض بإصرار، ولا يتقبل بسهولة ما يعرض أو يفرض عليه.

ويمكن رصد أمثلة من العمل المجتمعي الأهلي متعددة النوعية والأنماط، فمن العمل المؤسسي المنظم على غرار مؤسسات الدولة هناك مؤسسة شومان الثقافية، ودارة الفنون التابعة لمؤسسة شومان، ومن العمل المؤسسي المجتمعي هناك جمعية المحافظة على القرآن الكريم، وهي جمعية تطوعية مسجلة في وزارة الثقافة، وهناك حركة النشر والتوزيع القائمة على أساس تجاري استثماري.

مؤسسة شومان

أنشئت مؤسسة شومان عام ١٩٧٨م بمبادرة وتمويل من البنك العربي وهو مؤسسة مصرفية أنشئت في فلسطين عام ١٩٣٠م، وشكلت هذه المؤسسة ظاهرة ثقافية علمية رائدة في الوطن العربي منذ بدء نشاطها. وقد غدت نموذجًا للدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في دعم الثقافة والعلوم والفنون وإشاعة الفكر العلمي الرامي إلى النهوض بالأمة.

وأنشأت المؤسسة مكتبة عامة مجهزة بالحاسوب، وهي أول مكتبة محوسبة في الأردن ومتصلة شبكيًا بآلاف المجلات وقواعد المعلومات في العالم.

وتقدم المؤسسة جائزة سنوية للعلماء الشبان العرب في مختلف المجالات التخصصية، وتعمل على نشر أبحاثهم.

ويتبع المؤسسة «المنتدى العلمي» الثقافي الذي يقدم محاضرة شهرية يشارك فيها علماء ومفكرون وأكاديميون من مختلف أنحاء الوطن العربي، وحوارًا شهريًا مع واحد من المفكرين والعلماء العرب المبرزين.

وتعقد المؤسسة وتمول مؤتمرات علمية وندوات ثقافية وفكرية، وتقدم الدعم الأدبي والمادي للشعراء والأدباء والمؤلفين بالنشر والترجمة والعلاقة المباشرة أو العلاقة بالمؤسسات والمراكز العلمية المتخصصة في الأردن والوطن العربي.

وأنشأت المؤسسة قسمًا للسينما يعرض فيه أسبوعيًا أهم الأعمال السينمائية العربية والعالمية وينظم المهرجانات السينمائية.

وأنشأت المؤسسة مكتبة للأطفال وقسمًا للكمبيوتر.

دارة الفنون

أنشئت دارة الفنون عام ١٩٩٣م وهي تتبع أيضًا مؤسسة شومان، وقد تخصصت بالفنون البصرية عمومًا والفنون التشكيلية على نحو خاص، وتهدف إلى احتضان الفن والفنانين في الأردن والعالم العربي واستقطاب الطاقات الإبداعية ودعمها.

وأنشئ في الدارة مكتبة مزودة بأحدث الكتب الفنية الصادرة باللغتين العربية والإنجليزية، ومكتبة للأفلام

الفنية التي تقدم صورة لتاريخ الفن وتبنت الدارة مشروعًا لطباعة الكتب الفنية ودعمها.

كما هيأت الدارة مبنى خاصًا لاستضافة الفنانين للإقامة لفترة زمنية ينجزون خلالها أعمالهم الفنية أو يشرفون على الدورات التدريبية التي يديرونها.

جمعية المحافظة على القرآن الكريم

إذا كانت مؤسسة شومان تمثل نموذجًا لعمل المؤسسات التجارية الخاصة في مجال الثقافة فإن جمعية المحافظة على القرآن الكريم تمثل عملاً مجتمعيًا تقوم عليه المجتمعات المحلية، فقد سجلت الجمعية في وزارة الثقافة للقيام ببرامج تطوعية أهلية لتحفيظ القرآن الكريم وتعليمه، واليوم فإن هذه الجمعية عبارة عن شبكة من المراكز والمؤسسات المنتشرة في كل مكان وينتظم فيها عشرات الآلاف من الطلاب المتطوعين لحفظ القرآن الكريم وتعلمه في مناهج وبرامج تعليمية غير رسمية، هي جمعية تشابه مدارس تحفيظ القرآن الكريم في بلاد إسلامية أخرى غير أنها موازية للتعليم الرسمي ولا تقدم بديلاً له.

دور النشر والتوزيع

تمثل دور النشر نموذجًا ثالثًا في العمل الثقافي القائم على أساس تجاري استثماري، ويعمل في الأردن أكثر من خمسمائة دار نشر، وقد نشر في الأردن عام ٢٠٠٠م (٦٦٣) كتابًا، وتجاوزت الكتب المسجلة في المكتبة الوطنية عام ٢٠٠٢ الألفي كتاب، وكان ٣٢٪ منها في مجال الآداب والفنون، وكان نصيب العلوم الاجتماعية منها: ٢٥٪، والعلوم والتقنية: ١٥٪، والدين:٧٪، واللغات: ٣٪، والمعارف العامة: ٥٪، والفلسفة وعلم النفس: ٢٪، والتاريخ والجغرافيا: ١٠٪.

وتعاني حركة النشر تراجعًا في الشراء والإقبال على الكتاب وارتفاع نفقات الطباعة والتوزيع، ولكنها صناعة ما زالت قادرة على الاستمرار، وقد أظهر معرض الكتاب الذي أقيم في عمان مؤخرًا تحسنًا ملحوظًا في صناعة النشر وتجارة الكتب.

وتبدي متابعة حركة النشر والإصدارات تحسنًا كبيرًا في مستوى الكتاب العربي وازدياد حركة الترجمة وإصرارًا على مواصلة حركة النشر برغم تحديات السوق والفضائيات والإنترنت، وإذا تواصل هذا الزخم والإصرار الملحوظ في معظم الدول العربية فإن حركة النشر يمكن أن تسترد عافيتها، وقد تستفيد دور النشر من الانفتاح في الأسواق الذي بدأت تتجه إليه الدول العربية في سهولة التوزيع والتسويق في جميع الدول العربية والخروج من حصار المحلية وقيود التوزيع.

وتدل مجلات الكتب المتزايدة واستمرارها وعروض الكتب في المجلات والمواقع الإلكترونية على رواج ثقافة الكتاب وأهمية النشر في هذا المجال في وسائل الإعلام السيارة والمتخصصة، غير أن هذا الفن وهو علم الكتاب ما زال محدودًا في الأردن بالنسبة لدول عربية أخرى.

الصحافة

يصدر في الأردن أربع صحف يومية، واحدة منها باللغة الإنجليزية، وعشرون صحيفة أسبوعية، وتعد الصحف اليومية وعاء مهمًا للمتابعة الصحفية للقضايا الثقافية والنشر الإبداعي، وتنشر ملحقًا ثقافيًا أسبوعيًا يستوعب معظم الكتابة في المجال الثقافي وبخاصة الكتابة النقدية والتحليلية والمتابعة الجارية لقضايا الفن والثقافة والفكر، وبرغم الاستعجال والابتسار وخلط الغث بالسمين والمبتدئ بالمحترف في هذه الصفحات فإنها تؤدي دورًا مهمًا في التعريف بالكتاب والأدباء والمتابعة الجارية للحركة الثقافية.

العمل النقابي

ينظم العاملون في بعض مجالات الثقافة روابط وجمعيات ونقابات، مثل رابطة الكتاب الأردنيين، وجمعية المكتبات الأردنية، ونقابة الفنانين، ورابطة الفنانين التشكيليين، وتعنى هذه الاتحادات بتنظيم المهنة وتطويرها، وحماية حقوق العاملين في هذا المجال، وتوفير ضمان اجتماعي وتقاعد وتأمين صحي، وتكافل اجتماعي ونشاط تعاوني بين أعضاء المهنة الواحدة.

العمل الثقافي الرسمي

ينتظم العمل الثقافي الرسمي أساسًا في وزارة الثقافة، ولكن وزارات ومؤسسات حكومية أخرى تؤدي دورًا ثقافيًا مهمًا وأساسيًا مثل وزارة التربية والتعليم، والجامعات والكليات، والقوات المسلحة، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة الإعلام والإذاعة والتلفزيون، وأمانة عمان والبلديات.

وزارة الثقافة

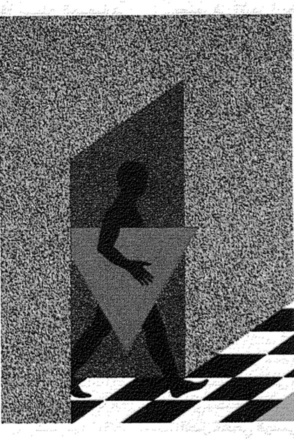
تعمل الوزارة على دعم المفكرين والعلماء والأدباء والفنانين، وتشجيع المواهب الناشئة، ودعم حركة التأليف والترجمة والنشر والتوزيع، وإنشاء المراكز والمسارح والمتاحف الثقافية والفنية والشعبية وتعميمها على

مختلف مناطق المملكة، ودعم المكتبات العامة، وجمع المخطوطات والوثائق الوطنية وحفظها وفهرستها، والمشاركة في المؤتمرات والمهرجانات والمعارض محليًا وعربيًا وعالميًا.

ويمكن تقسيم المراحل التي تطورت من خلالها وزارة الثقافة إلى ثلاث مراحل:

مرحلة دائرة الثقافة والفنون المرتبطة بوزارة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، وهذه المرحلة تمتد من عام ١٩٦٦م حتى عام ١٩٧٦م، وقد كانت مرحلة تأسيس للعمل الثقافي الحكومي، فصدر أول نظام لنشر الإنتاج الثقافي في الأردن وتوزيعه سنة ١٩٦٩م وبوشر بنشر الكتب الثقافية، وصدرت أول مجلة ثقافية (أفكار) سنة ١٩٦٦م، وأنشئ المعهد الموسيقي عام ١٩٦٦م بالإضافة إلى فرقة الفنون الشعبية، وتأسست أول فرقة مسرحية حكومية، وأسرة المسرح الأردني حيث استمر نشاطها من عام ١٩٦٥م حتى عام ١٩٧٧م، وظهرت جمعية المكتبات الأردنية عام ١٩٦٧م، وأقامت الحكومة أول قصر للثقافة في مدينة الحسين للشباب عام ١٩٦٨م، وباشرت بإقامة المركز الثقافي الملكي عام ١٩٧٣م، وظهرت رابطة الكتاب الأردنيين عام ١٩٧٤م، والمكتبة الوطنية عام ١٩٧٥م وصدرت مجلة «صوت الجيل» ومجلة «الفنون الشعبية» عام ١٩٧٤م، وعملت المديرية على تسجيل أقوال عدد كبير من المعمرين وغيرهم ممن يحفظون المأثورات الشعبية، وظهر نادي إحياء التراث الشعبي الأردني عام ١٩٧٠م، الذي أقام المتحف الشعبي للحلي والأزياء الشعبية في المدرج الروماني.

وقد رعت دائرة الثقافة والفنون في هذه المرحلة قطاعات الثقافة المختلفة، الأدباء، والمسرحيين والفنانين التشكيليين، والموسيقيين، وقد استمرت هذه الرعاية في المراحل اللاحقة.



مرحلة دائرة الثقافة والفنون المتصلة بوزارة الثقافة والشباب، وقد امتدت هذه المرحلة من عام ١٩٧٦م حتى عام ١٩٨٤م، وفي هذه المرحلة صدر أول نظام لجوائز الدولة التقديرية للآداب والفنون، وعقد في عمان أول مؤتمر لوزراء الثقافة العرب عام ١٩٧٦م وتأسست في هذه المرحلة رابطة المسرحيين الأردنيين بتشجيع من الوزارة عام ١٩٧٧م، وعقدت أول ندوة للمهتمين بأمر المسرح في الأردن عام ١٩٧٨م، وصدرت مجلة الفنون عام ١٩٨٧م، وباشر المركز الثقافي نشاطه عام ١٩٨٣م، وأسست رابطة الموسيقيين الأردنيين عام ١٩٨٠م، وظهر المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية - مؤسسة آل البيت - كصرح ثقافي جديد في العام نفسه.

أما المرحلة الثالثة في تاريخ الثقافة وهي مرحلة وزارة الثقافة بوضعها الحالي، وقد تميزت هذه المرحلة بدخول الأردن حقبة مهمة في تاريخه، إذ أعيدت الحياة الديمقراطية إلى البلاد بعد انقطاع دام أكثر من عشرين عامًا، وأعيدت الحياة الحزبية والحريات السياسية، وقد كان من شأن ذلك أن فتح الباب على مصراعيه أمام التوسع الأفقي والعمودي في النشاطات الثقافية، فاستحدثت الوزارة مديريات الثقافة في مختلف المحافظات، وازداد عدد الهيئات الثقافية، وشهد الأردن حركة ثقافية نشطة للغاية، فعقدت في عمان الأيام الثقافية الأردنية الفلسطينية عام ١٩٩١م، وبدأت الوزارة بعقد ندوات ثقافية متصلة بالثقافة الأردنية تحت اسم ملتقى عمان الثقافي السنوي، وأعيدت الحياة للحركة المسرحية، من خلال تبني فكرة مهرجانات المسرح للكبار وللشباب وللأطفال ابتداء من عام ١٩٩٣م وعقد في عمان مؤتمر اتحاد الكتاب والأدباء العرب الثامن عشر لأول مرة عام ١٩٩٢م وانتخب رئيس

رابطة الكتاب الأردنيين رئيسًا لاتحاد الكتاب والأدباء العرب، واحتضنت الوزارة مقره في عمان، وعقد اجتماع للفعاليات الثقافية في الأردن عام ١٩٩٣م، وازداد الاهتمام بثقافة الطفل، حيث استأنفت مجلة وسام صدورها عام ١٩٨٨م، وأقيم أول مهرجان لأغنية الطفل عام ١٩٩٣م، وعرضت مسرحيات للأطفال، وشهد الأردن حركة لا مثيل لها في معارض الفنون التشكيلية برعاية الوزارة، وأقيم مهرجان الأغنية الأردنية الأول بمبادرة من رابطة الموسيقيين الأردنيين عام ١٩٩٣م، وأسس متحف الحياة السياسية عام ١٩٩٤م، الذي يؤرخ لنشاط الدولة الأردنية، واتخذ من مبنى مجلس الأمة القديم مقرًا لهم، وتولت الوزارة الإشراف على بيت عرار في إربد، وتبنت المساعدة في إنشاء مركز ثقافي في الحصن/ إربد، وفي الكرك وفي معان في مبنى السرايا القديم.

وقدمت الوزارة ضمن الإمكانات المادية المحدودة الدعم لكل قطاعات المثقفين، فتبنت سياسة دعم الكاتب الأردني ابتداء من عام ١٩٩٣م، ودعم الفنانين التشكيليين والموسيقيين والمسرحيين في إقامة نشاطاتهم ورعايتها، وتقوم الوزارة بتشجيع ورعاية النشاطات الثقافية في المحافظات والمدن الأردنية المختلفة.

مركز تدريب الفنون الجميلة

تأسس مركز تدريب الفنون الجميلة سنة ١٩٦٦م، ولقد اهتم منذ تأسيسه بالجانب التدريبي العملي في مجالات الموسيقا والفنون التشكيلية، وأضيف لها قسم التدريب المسرحي سنة ١٩٨٧م، ويشتمل المركز على قسم الفنون التشكيلية وقسم الموسيقاوقسم المسرح .

ويتخرج سنويًا من المركز ومن الأقسام الثلاثة ما بين ثلاثين إلى خمسين طالبًا وطالبة، ويقدم دورات صيفية سنوية لحوالي مائة وثمانين من طلاب المدارس.

المركز الثقافي الملكي

يعتبر المركز الثقافي الملكي أحد أهم الخدمات التي توفرها الدولة للحركة الثقافية في الأردن لتمكينها من القيام بدورها، وقد افتتح المركز في شهر آذار عام ١٩٨٣م ليكون بيتًا للثقافة وديوانًا للمثقفين، ومن أبرز أهدافه: إقامة النشاطات الثقافية يعدها المركز نفسه أو بالإشتراك مع هيئات ومؤسسات ثقافية أخرى.

ومن المرافق المهمة في المركز: المسرح الرئيسي، وهو مسرح حديث ومجهز ويستوعب خمسمائة مشاهد، وخشبته مجهزة وتستوعب ثمانين ممثلاً، وقاعة المؤتمرات، وتتسع لحوالي سبعمائة مقعد. وشهدت هذه القاعة مؤتمرات عدة من أهمها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، ومؤتمر مجلس التعاون العربي في شهر شباط ١٩٩٠م، ومؤتمر عمان الاقتصادي، ومؤتمر أطفال العرب.. والعديد من المؤتمرات المحلية والدولية. وقاعة المعارض، وهي مخصصة لإقامة المعارض الفنية، والكتب والأشغال اليدوية وأعمال الخزف والنحت.

وهناك مؤسسات ثقافية وفنية كثيرة، مثل صالة الأميرة فخر النساء زيد التي ولدت عام ١٩٠١م ودرست الفنون في استمبول وباريس ورعت الحركة الفنية الأردنية في مرحلة مبكرة، وبيت عرار «مصطفى وهبي التل» الذي ولد في إربد عام ١٨٩٩م ويعتبر شاعر الأردن، وحول البيت الذي ولد فيه بتبرع من عائلته إلى متحف ثقافي، والجمعية الملكية للفنون الجميلة، ومتحف الحياة السياسية.

وبالنظر إلى الحياة والمؤسسات الثقافية الرسمية والأهلية يمكن ملاحظة الكثير من الإنجازات والأعمال موزعة على كل صنوف الفن والثقافة بمواصفات تتفق مع الحياة الثقافية النشطة، ولكن يمكن أيضًا بوضوح ملاحظة عزلة هذه البرامج والمؤسسات ونخبويتها.

وبرغم أن وزارة الثقافة تصر على القول أنها ليست سلطة ثقافية، فإن العمل الثقافي المستمد من اتجاهات المجتمعات يبدو غائبًا ومحدودًا، وربما كان من أسباب ذلك اتجاهات المناهج الجديدة في التعليم والتي أغفلت كثيرًا الأدب والثقافة والتاريخ والفلسفة والثقافة الوطنية، والنشاط اللاصفي القائم على الإبداع والتنمية الثقافية، وبدأت تنحو لاهثة وراء مجالات جديدة فرضها السوق المتعولم والحاجات الاقتصادية الجديدة، والتي أنتجت مجتمعًا منفصلاً عن الحياة الثقافية والفنية.

ويمكن التوقف عند ظاهرة نجاح جمعية المحافظة على القرآن الكريم بجهود أهلية مجتمعية، وعجز أو تقاعس هذه الجهود المجتمعية والأهلية عن إنشاء حياة فنية وثقافية أو الاستجابة للجهود الكبيرة التي تبذلها مؤسسات ثقافية رسمية أو أهلية مثل مؤسسة شومان. فالسؤال الملح والموجع للمشتغلين بالثقافة كيف يمكن تحريك المجتمع وإثارة حماسه وتأييده للثقافة والفن؟ أو ما هي الثقافة التي يمكن أن تستقطب تأييد المجتمع واهتمامه وتفاعله؟ ■



المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت:

صولات وجولات ثقافية فوق أوراق حكومية

عدنان فرزات*
الكويت

الثقافة

حصان جامح عصي على الترويض ولكن المؤسسات الرسمية لجامها..هذا الوصف يتسق تمامًا والمؤسسات الثقافية أو وزارات الثقافة في العالم الثالث، فالفكرة الإبداعية توجد حرة طليقة كما ولدها الذهن ثم تأتي المؤسسات الرسمية لتقمطها وتؤطر مسارها، ورويدًا رويدًا تتحول هذه المؤسسات إلى جهة وصاية أو انتداب على الكلمة، ولكن في الوقت نفسه فهي تتولى إطعام المثقفين ووضعهم في الحاضنة وتلقيحهم ضد الأمراض الدخيلة وتسكنهم في أفخم الفنادق وتنظم لهم المهرجانات. وقد يبدو مارقًا كل من يغرد خارج هذه المؤسسات أو بلغة الانتهازية (هو الخاسر).

ولكن للإنصاف فقط نتساءل: هل ينطبق هذا الكلام على كل المؤسسات الثقافية في عالمنا العربي أم أن بعض هذه المؤسسات تحقق نفعية مشروعة أو براغماتية متبادلة مع المثقفين. أو أن غزارة إنتاج بعض هذه المؤسسات ورفدها الكبير للساحة الثقافية بشتى ضروب الإبداع يغفر لها سلوكها الرسمي. في الواقع أن هذا الوصف ينطبق إلى حد ما على المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت الذي له يد عامرة بالمداد تجاه الكتاب العربي والندوات الفكرية منذ أوائل السبعينيات - تاريخ تأسيس المجلس - وحتى يومنا هذا.

وحقيقة يستحق مجلس الثقافة في الكويت وقفة مديدة لسبر غور تلك الخطوات التنويرية.

تحت عنوان مثير ومبهر هو: (الثقافة حق لكل مواطن) خرج علينا صرح ثقافي كبير عام ١٩٧٣م، وكان المثقف أحوج ما يكون إلى مؤسسة تربّت على كتفي إبداعه كما أن الإنسان العادي يحتاج إلى من (يشعبن له الثقافة) أي يجعلها شعبية وينزلها من برجها العاجي.

إن أي محاولة سبر غور للمجلس الوطني للثقافة في الكويت لا بد أن يمر عبر عدة قنوات منها ما هو سياسي ومنها ما هو اجتماعي وبالتأكيد ثقافي وفني وعلاقة هذه القنوات ببعضها وتداخلها وتشعبها هو أمر ليس بالسهل ولكنه في جسه واضح مثل صوت عصفور الفجر إلا أنه يصعب اصطياده.

المنحى السياسي

لنبدأ أولاً بالمنحى السياسي، حيث نرى وبشكل ظاهر للعيان أن ثمة ديموقراطية تسرح وتمرح في أروقة الكويت السياسية والثقافية وحتى الاجتماعية، فقد شكل مجلس الأمة نقطة تتويج لديموقراطية كانت تمارس في الدواوين ثم انتقلت إلى مقاعد البرلمان، كما يوجد تنويع في التيارات والاتجاهات السياسية في الكويت وإن كانت تنقسم بشكل أساسي إلى قسمين : إسلامي وليبرالي. ويبدو أن التيار الأول أكثر تأثيرًا في الساحة الشعبية من الأول. وإن كان أيًا من أصحاب ذاك التيار لم يتسلم مهام الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب لكنه مؤثر جدًا في أي خطوة يخطوها مجلس الثقافة. وقد حدث اصطدام لعدة مرات بين التيار الإسلامي والمجلس الوطني للثقافة بسبب فسح هذا الأخير المجال لكتب في معرض الكتاب اعتبرها الإسلاميون مخالفة للضوابط الشرعية وكان الأمين العام السابق الدكتور سليمان العسكري أحد الذين فقدوا منصبهم بسبب هذه الم]ات وانتهى به المطاف إلى رئاسة تحرير مجلة العربي.

وفي ومضة عابرة عن الذين تسلموا الأمانة العامة للمجلس نلحظ أنهم من أصحاب التوجهات اليسارية أو القومية أو الليبرالية بشكل عام لكنها المعتدلة في كل

---

* كاتب صحفي.

الأحوال وهم على التوالي: أحمد العدواني وعبد العزيز حسين والدكتور فاروق العمر والدكتور سليمان العسكري والدكتور محمد الرميحي، والآن بدر الرفاعي.

وعلى الرغم من الميول الليبرالية لهؤلاء إلا أن أيًا منهم لم يستطع توجيه دفة المجلس باتجاه معاكس للقيم أو الأعراف الكويتية، حيث كانت رقابة المجتمع مسلطة بقوة على فعاليات وأنشطة هذا المجلس.

أدبي الملامح

الملاحظ أن المجلس لم يسيس من قبل الدولة، على الرغم من أن الذي يرأسه هو وزير الإعلام، وظل في جزئه الأعظم أدبي الملامح إلا أنه وبعد التحرير من الغزو العراقي للكويت بدأت محاولات الانتشار الأفقي في الثقافة الكويتية على الصعيد العربي والعالمي فابتكر المجلس مهرجانًا سماه مهرجان القرين الثقافي. وكان هذا المهرجان في البداية مصاحبًا لمعرض الكتاب ثم تم فصله ويدعى إليه الشخصيات الأدبية والفكرية والفنية من جميع الدول. وعادة يتم اختيار ندوة رئيسة بمحاور عدة تقام في المهرجان، إلى جانب أمسيات شعرية وأنشطة تشكيلية يغلب عليها عامة الطابع الأدبي والفكري.

استطاع المجلس أن يجد طريقه إلى ذائقة المثقف العربي منذ إنشائه عبر مجموعة من الإصدارات القيمة فعلاً، وكانت ميزة هذه الإصدارات أنها مليئة فكريًا ورخيصة ماليًا فقدم المجلس كتبًا مثل :

(عالم المعرفة) و(عالم الفكر) و(عالم المسرح) و(الثقافة العالمية) وجميع هذه الإصدارات تتناول قضايا إبداعية ثقافيًا وعلميًا، وفي الوقع فإن هذه الكتب كانت هي جواز المرور الحقيقي لثقافة المجلس إلى العالم العربي، بل إن هذه الإصدارات منحته شرعية وجوده، حيث تحولت تلك الكتب إلى رموز لا يمكن التفريط فيها، وعلى الرغم من أنها تشكل عبئًا ماليًا لا يستهان به اليوم إلا أن معظم هذه الكتب مستمر في الصدور حتى الآن.

أما (عالم المعرفة) فهي سلسلة كتب شهرية تتناول مختلف المعارف الإنسانية وصدر العدد الأول منها عام ١٩٧١م .

- (مجلة الثقافة العالمية) وتصدر كل شهرين وتقدم موضوعات مترجمة تأسست عام ١٩٨١م.

- (مجلة عالم الفكر) وكانت قد صدرت في البداية



عن وزارة الإعلام عام ١٩٧٠م ثم انتقلت إلى المجلس وهي مجلة فصلية تهتم بنشر الدراسات والبحوث الثقافية العميقة.

- (سلسلة عالم المسرح) وكانت قد بدأت الصدور عام ١٩٦٩م، ثم انتقلت إلى المجلس أيضًا بعد ذلك.

ويصدر كذلك عن المجلس كتاب (حولية الثقافة والفنون) وهو كتاب سنوي يتضمن تغطية شاملة لجميع الأنشطة التي أقيمت في الكويت.

التخطيط الثقافي

المجلس أوجد أيضًا طريقًا آخر للوصول إلى المبدعين، وذلك من خلال تأسيسه لجائزة (تشجيعية) تعطى للمبدعين تثمينًا لدورهم في شتى المجالات.

وللتعرف أكثر على ماهية المجلس من وجهة نظره كشخصية اعتبارية تحمل منارة الفكر لابد أن نمنحه فرصة التحدث عن نفسه، حيث يعرّف المجلس عن شخصيته والأغراض التي وجد لأجلها فيقول:

جاء إنشاء المجلس تعبيرًا حقيقيًا عن إيمان دولة الكويت بمفهوم التخطيط الثقافي الذي يرتبط على نحو وثيق بمفهوم التنمية الثقافية، ويستدرك أصحاب هذا التعريف العبارات السابقة بالقول: وليس مقصودًا بالتخطيط الثقافي هنا أن تعمل الدولة على فرض فهمها الخاص للثقافة على الشعب أو تقرر للمجتمع قيمة الجماعة، فالتخطيط الثقافي - حسب مفهوم واضعي هذا

التعريف - لا يتصل بالثقافة ذاتها، وإنما يتصل بالوسائل التي يمكن أن تنشر بها الثقافة والتي تكفل للناس المشاركة فيها، وهو يعني تحديد مسؤوليات الدولة وعملها في الحقل الثقافي وتكامل هذا العمل مع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية.

حرية فكرية

وعودًا على بدء ما استهللنا به هذه السطور، لنجد أن التعريف يغطي مشروعية إنشاء مؤسسة رسمية ترعى أو تنتج الثقافة من دون حرج للمثقفين ومن دون أي تأثير على قرارهم أو حريتهم الفكرية، ولتوضيح مشروعية هذا الاحتضان الرسمي للثقافة أوجد المجلس عدة مبررات تتيح للدولة أن ترعى الثقافة مع الحفاظ على ذهنية المثقف من التبعية ومن هذه المبررات:

ضمان جدية النشاط الثقافي وتوجيهه لمصلحة معظم قطاعات المجتمع بحيث تتاح لكل فرد إمكانية التعبيرعن نفسه، وأن تصبح الثقافة حقًا لكل إنسان مثلها في ذلك مثل التعليم والعمل.

المبرر الثاني ضمان حرية الإبداع للكتاب والفنانين، وهو يعني - حسب رؤية المجلس - أن رعاية الدولة للثقافة لا تنطوي على فرض اتجاه بعينه على المبدعين وإنما تقتصر رعايتها على توفير أفضل الظروف المناسبة للإبداع ومساعدة المبدعين دون تمييز على التواصل مع قطاعات المجتمع ونشر إنتاجهم على المستويين المحلي والخارجي.

وفي هذه النقطة يقدم المجلس الوطني للثقافة دعمًا ماديًا رمزيًا على الغالب للأفراد الكويتيين الذين يطبعون نتاجًا إبداعيًا.

قطاعات المجلس

إداريًا تنقسم الأمانة العامة للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب إلى خمسة قطاعات هي: قطاع الثقافة والفنون وقطاع المسرح وقطاع المكتبات والمعلومات والتوثيق وقطاع الآثار والمتاحف وقطاع الشؤون المالية والإدارية.

وتحدد المادة الثانية من مرسوم تأسيس المجلس أهدافه على النحو التالي:

يعنى المجلس بشؤون الثقافة والفنون والآداب ويعمل في هذه المجالات على تطوير الإنتاج الفكري وإثرائه وتوفير المناخ المناسب للإنتاج الفني والأدبي، ويقوم باختيار الوسائل لنشر الثقافة ويعمل على صيانة التراث والقيم بالدراسات العلمية فيه ويسعى إلى إشاعة الاهتمام بالثقافة والفنون الجميلة ونشرها وتذوقها، كما يعمل على توثيق الروابط والصلاة مع الهيئات الثقافية العربية والأجنبية، ويضع خطة ثقافية تستند إلى الدراسات الموضوعية لاحتياجات البلاد.

ولا يقتصر دور المجلس على الداخل بل له أنشطة تمتد إلى الخارج فقد أسهم في إقامة ورعاية العديد من المراكز الثقافية العربية أبرزها:

معهد العالم العربي في باريس، ومعهد تاريخ العلوم العربية الإسلامية في مدينة فرانكفورت في ألمانيا. وتصدر عن المعهد مجلة (تاريخ العلوم العربية والإسلامية المصورة).

اهتمام تراثي

وللمجلس الثقافة والفنون والآداب في الكويت أنشطة أخرى مثل اهتمامه بالتراث العربي الإسلامي وقد شيد المجلس مكتبة تراثية ضخمة جدًا تضم أكثر من خمسة وعشرين ألف مخطوطة أصلية ومصورة يرجع تاريخ بعضها إلى تسعة قرون.

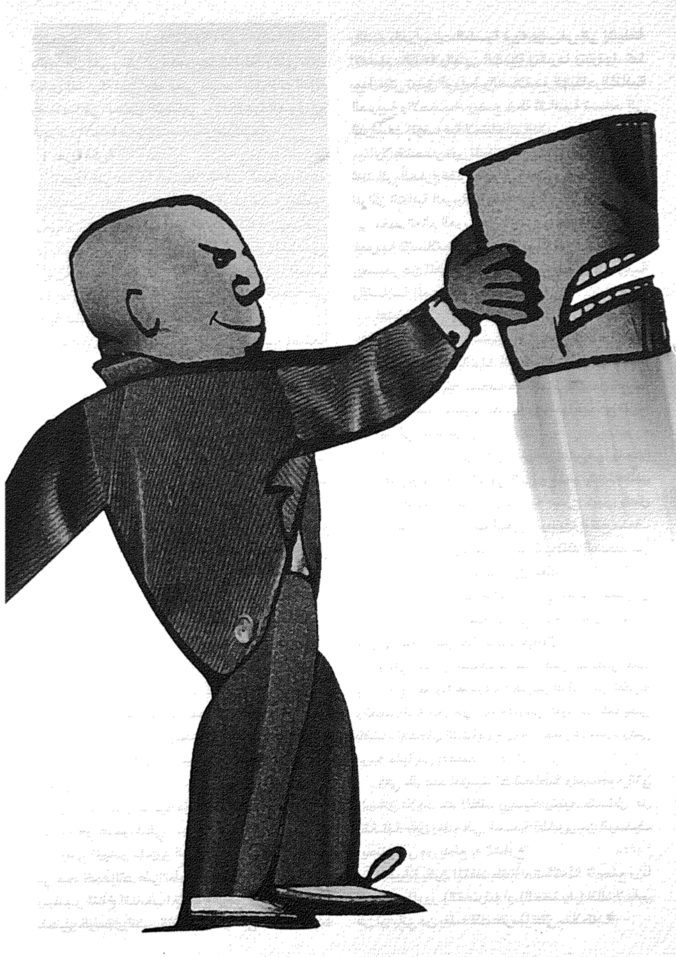
كما أنشأ المجلس مكتبة التراث الموسيقي، ومركز عبد العزيز حسين الثقافي الذي يستضيف مختلف الأنشطة الثقافية والفنية ويوجد فيه مسرح كبير، وعمل المجلس على إنشاء مكتبة الكويت الوطنية وافتتح متحف الكويت الوطني، ويقيم إلى جانب ذلك العديد من الأسابيع الثقافية في مختلف دول العالم.

ولم يقتصر اهتمام المجلس على ثقافة الكبار بل سعى إلى إقامة مهرجان سنوي لثقافة الطفل يتضمن معرض كتاب ومهرجانًا خاصًا للأطفال.

وأولى المجلس اهتمامًا خاصًا بالفن التشكيلي حيث يستضيف سنويًا عشرات المعارض لفنانين من الكويت والعالم ولديه أكثر من صالة لعرض اللوحات. كما يعنى باقتناء الأعمال التشكيلية ولديه مقتنيات نادرة وعلى درجة عالية من الأهمية.

وفي ظل هذه المؤسسات الخاصة والرسمية التي تتسابق للأخذ بيد المثقف ورعايته وتبنيه، نتساءل: هل الثقافة طفل يقف على الضفة الأخرى من الرصيف ويحتاج إلى من يقطع به الشارع؟

أحيانًا يكون المثقف طفلاً مشاكسًا لا يضع وزنًا لإشارات المرور (الحمراء) أو (الخضراء) لذلك لا بأس من أن يأتي من يعلمه ذلك حرصًا على سلامته! ■



المؤسسات الثقافية بالمغرب:

انعكاس للمشهد السياسي في إكراهاته وإشراقاته

أماني فرحان *
المغرب

على الرغم من أهمية الثقافة ومن كونها نشاطًا حضاريًا وإنسانيًا ومقياسًا لتقدم الشعوب والدول، فإن الدول العربية لا تعيرها المكانة اللائقة بها، إذ غالبًا ما نجدها مرتهنة بالسياسي ذيلية وتابعة له في أغلب الأحيان.

وإذا كان الواقع العربي أو بالأصح الساحة الثقافية العربية تعج بالندوات والملتقيات التي تتخذ من السؤال الثقافي محورًا لها، فإن هذا السؤال ما زال ثانويًا ومبطنًا لا يفصح في غالبيته عن هم واشتغال أكيدين بالسؤال الثقافي، بدليل التوصيات التي تخرج بها جميع الملتقيات والمؤتمرات والندوات - على الأقل تلك التي تنظم بالمغرب - ولا يطبق منها إلا النزر القليل. وهو ما يدل على أن السؤال الثقافي لا يؤخذ بمحمل الجد في الوطن العربي، الوطن الذي له تاريخ عريق في الآداب والتاريخ والعلوم وغيرها من المعارف الإنسانية.



* كاتبة صحفية.

إن سؤال الثقافة في العالم العربي يثير العديد من الإشكالات المتعلقة أساسًا بالمؤسسات الثقافية العربية التي لا تعمل على ترجمة المشهد الثقافي العربي، وبالمثقفين العرب أنفسهم الذين لا تعكس خطاباتهم - كما يقول المفكر المغربي محمد عابد الجابري - الواقع العربي الراهن ولا تعبر عنه، لأنها في أغلبها مستعارة من الفكر الأوروبي ومن الفكر الإسلامي الوسيط. والمغرب كغيره من الدول العربية كان السؤال الثقافي يحضر فيه باستمرار وبصور مختلفة في كل مرحلة ولكن في غياب أجوبة واضحة ومقنعة والتي غالبًا ما كانت تتلاشى لفائدة السؤال السياسي وهاجس المرحلة. لكن مع بداية التسعينيات بدأ قطاع الثقافة بالمغرب يشهد بعض الانفراج والاشتغال الجدي، خصوصًا مع وزارة الثقافة في عهد حكومة التناوب منذ عام ١٩٩٨م إلى الآن، حيث تم فتح هامش أكثر لوزارة الثقافة بقيادة الشاعر محمد الأشعري للتدبير والإصلاح تمثل في نهج تدابير للإصلاح الثقافي بما فيها دعم الكتاب والنشر ودعم المسرح والتحفيز على القراءة، حيث حققت الوزارة قفزة نوعية في الاشتغال على مشاريع ثقافية كبرى واستصدار قوانين تتعلق بالفنان وبالكاتب وما إلى ذلك، كما بدأت صفة «المخزنية» التي كانت تتسم بها وزارة الثقافة منذ الاستقلال إلى حدود الثمانينات من القرن الماضي تذوب، لتتغير الأمور في السنوات الأخيرة خصوصًا مع تحرير القطاع السمعي البصري بالمغرب وتغير المناخ العام بالمغرب وظهور العديد من المؤسسات الثقافية غير الرسمية والجمعيات والنوادي الثقافية التي تشتغل في القطاع الثقافي بمختلف أشكاله التعبيرية، إلى جانب اتحاد كتاب المغرب المنظمة العتيدة للكتاب بالمغرب والتي حققت فعلاً أنشطة مهمة وقامت بمبادرات عجزت عنها المؤسسات الرسمية بالمغرب. ولكن مع ذلك يبقى السؤال مطروحًا وهو إلى أي حد تستجيب السلطة للشعار الثقافي على المستوى السياسي؟ وما حدود تدخلها في هذا القطاع؟ وهل يغيب الهاجس السياسي فعلاً أمام السؤال الثقافي؟ وما الدور الذي تقوم به المؤسسات الثقافية غير الرسمية في المغرب لتفعيل الثقافة؟ وما الذي يميزها عن المؤسسات الثقافية الرسمية بالمغرب؟

وزارة الثقافة المغربية ..مشاريع ثقافية مهمة لا تنعكس على الواقع الثقافي

يتوفر المغرب على مجموعة من المؤسسات الثقافية والجمعيات الرسمية وغير الرسمية، وعلى رأس هذه المؤسسات الرسمية تأتي الوزارة الوصية على هذا القطاع بالمغرب، وهي وزارة الثقافة التي اقتصر دورها منذ الاستقلال إلى حدود الثمانينيات من القرن الماضي على تخصيص بعض الجوائز التحفيزية للكتاب وأهمها جائزة المغرب للكتاب التي كانت تقدم للكتاب منذ الستينيات من القرن الماضي، ولكنها كانت تحتكم إلى معايير لا علاقة لها بالثقافة أساسًا بل كانت ترتهن باختيارات سياسية محضة، إضافة إلى رعايتها لبعض الندوات والملتقيات وتنظيمها لمهرجانات هدفها سياحي أكثر مما هو ثقافي. ولكن مع خفوت الهاجس الأيديولوجي والسياسي الذي كان طاغيًا في فترة السبعينيات من القرن الماضي واتساع فضاء البحث العلمي الذي شهده المغرب في فترة الثمانينات وتعمق البحث الأكاديمي في مختلف التخصصات، عرف قطاع الثقافة بالمغرب تعديلات أساسية شملت مختلف القطاعات، حيث عرف مع حكومة التناوب وبرئاسة الشاعر محمد الأشعري وزير الثقافة بالمغرب منذ ١٩٩٨م إلى الآن (وهي أول مرة في المغرب يتولى فيها كاتب وشاعر منصب وزارة الثقافة) تغييرات مهمة توخت تنظيم هذا القطاع بالمغرب وإعادة الاعتبار للكاتب والقارئ المغربي، الأول عبر دعمه ودعم الكتاب لدى العديد من دور النشر، والثاني أي القارىء عبر تسهيل إمكانية حصوله على الكتاب بتخفيض ثمنه إلى النصف.

وفي هذا الإطار قامت وزارة الثقافة بمجموعة من المبادرات المهمة التي شملت مختلف القطاعات. ففي مجال النشر والكتاب سنت الوزارة سياسة لدعم الكتاب المغربي لدى مجموعة من دور النشر، واشترطت عليهم أن يتم تخفيض ثمن الكتاب الى النصف من تكلفته الإجمالية، وأن يشجعوا إصدار الكتاب الإبداعي الذي لم يكن يجد إقبالاً كبيرًا لدى مجموعة من الناشرين، اللهم إلا إذا استثنينا بعض الأسماء الإبداعية المغربية المعروفة التي يقبل عليها الناشرون دون تردد. كما أصدرت وزارة الثقافة منذ عام ١٩٩٩م مجموعة من السلاسل، كسلسلة «الأعمال الكاملة»،



التي صدرت منها حتى الآن ست مجموعات لكل من: الروائي والقاص الراحل محمد زفزاف والشاعر عبد الكريم الطبا والشاعر محمد الصباغ والروائي عبد الكريم غلاب والقاص إدريس الخوري ثم الشاعر محمد المومني. وسلسلة «الكتاب الأول» التي ساهمت في إخراج عدد مهم من الأعمال الإبداعية (شعر، قصة، مسرحية ورواية) لمجموعة من الكتاب الشباب المغاربة إلى النور، لأنه لم يكن بإمكانهم طبع أعمالهم على حسابهم الشخصي ولا توجد هناك دور للنشر تعترف بهم ككتّاب واعدين. هذا ناهيك من سلسلة خاصة بالأطفال وسلسلة الترجمات التي ستشرع فيها الوزارة هذا العام بعد أن أصدرت ترجمة كتاب «اللاطمأنينة» للكاتب البرتغالي فرناندو بيسوا في ترجمة للشاعر المغربي المهدي أخريف، وسلسلة «معالم» التي افتتحتها بإصدار كتاب «الاستقصاء» للناصري.

لكن هذه المبادرات المهمة في قطاع النشر والكتاب لم تنعكس بشكل إيجابي على مستوى القراءة بالمغرب، حيث كشفت دراسة أخيرة قام بها مكتب الدراسات الديموغرافية والاقتصادية والقانونية والإحصائية (إيدسا) بإيعاز من وزارة الثقافة عن بطء وتيرة القراءة في المغرب وتراجعها بنسبة ٢٪ وهو رقم مهول جعل وزارة الثقافة تخصص أيامًا وطنية للتشجيع على القراءة وإقرار يوم ١٠ مايو يومًا وطنيًا للقراءة في المغرب، خصوصًا أن هذا الوضع لا ينسجم إطلاقًا مع إجمالي القراء المفترضين بالمغرب حيث يتوفر المغرب على ١٤ جامعة و ٦٥ معهدًا وكلية وعشرات الآلاف من الطلبة الباحثين والمدرسين، فالحجم الفعلي للقادرين على القراءة بالمغرب لا يتناسب إطلاقًا مع الحجم الفعلي للقراء. والشيء نفسه يمكن ملاحظته على قطاع المسرح الذي على الرغم من استفادته من الدعم ومن التنظيم، لم يشهد قفزة نوعية مهمة ولم تظهر مسرحيات مهمة كالسابق، بل عمدت الفرق المسرحية إلى التسابق والتحايل من أجل الحصول على الدعم والاقتصار على الاقتباس الفج واستحضار موضوعات بعيدة عن أرض الواقع وعن مشاكل الإنسان المغربي الراهنة، وهو ما دفع الجمهور المغربي إلى هجر المسارح والتردد على الفرجات الرخيصة التي تقدمها فرق ترتهن بالشباك أكثر مما ترتهن بالقيمة الفنية.

فالمتابع للشأن الثقافي بالمغرب يلاحظ أن وزارة الثقافة في السنوات الأخيرة قد قامت بمجهودات مهمة من دون شك، ولكنها مع ذلك ما زالت تعتمد أسلوب الاستقطاب والإقصاء، استقطاب أسماء فاعلة مناصرة لها ولما يقوم به الحزب الذي ينتمي إليه الوزير وهو حزب «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» الذي قاد تجربة التناوب في المغرب برئاسة المناضل عبد الرحمن اليوسفي، وإقصاء أسماء فاعلة أيضًا لا تستجيب لتوقعات الوزارة ورهاناتها السياسة. وهنا من جديد ترتهن الثقافة بالسياسة وتتأخر مشاريعها وإنجازاتها بسبب الاستحقاقات الانتخابية وتعيين الحكومة الجديدة، وهو ما حصل فعلاً في المغرب في الآونة الأخيرة، حيث تم إرجاء العديد من الشؤون الثقافية حتى تتضح معالم الخريطة السياسية للبلد.

فهذا الارتهان بالسياسة وطابع الانتظارية الذي تخلفه بالمغرب، يؤثر بشكل سلبي على الثقافة بالمغرب. كما أن استحواذ وزارة الثقافة على العديد من المبادرات ودعمها لبعض الجمعيات دون الأخرى لا يساهم في حفظ المجتمع من الشتات الثقافي والفكري، بل يوجد نوعًا من التمييز بين الجمعيات والمؤسسات

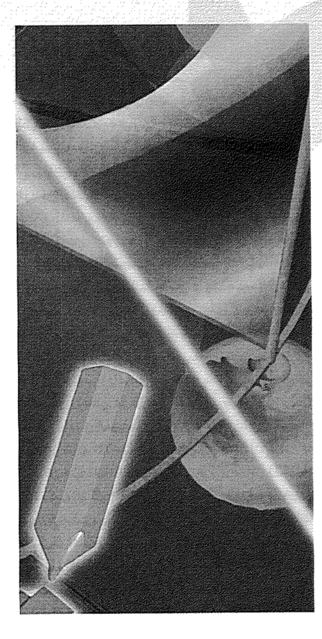
والتي تعود بنا إلى العهد الماضي الذي كانت فيه وزارة الثقافة تدعم جمعيات «السهول والبحار والوديان» ـ كما كان يقال لها بالمغرب ـ من أجل تلميع صورتها.

فإذا كان أسلوب الولاءات والموالاة قد خف في السنوات الأخيرة في مقابل المطلب العلمي والجمالي كما تم التقليص من «ثقافة النخبة» أو الثقافة السائدة للدولة في مقابل إشعاع «الثقافة المدنية» أو ثقافة المجتمع المدني بفضل استقلال أهم الجمعيات الثقافية وتكاثرها وتعدد الفعاليات، فإن الثقافة المغربية ما زالت مجرد ترجمة للمشهد السياسي في رهاناته وإكراهاته أو في إشراقاته.

وإلى جانب وزارة الثقافة ساهمت الجامعة المغربية منذ الثمانينيات من القرن الماضي في حقن شريان البحث العلمي والأدبي المغربي بدماء جديدة خصوصًا بعد خفوت الهاجس السياسي الذي كان متأججًا في فترة السبعينيات وتراجع أدب القضية والتحريض والتحليل المادي والتاريخي الذي يربط بين الفكر والواقع، في مقابل معانقة الأدب الإشكالي الحداثي الذي يعتمد على التحليل البنيوي والسيميائي حيث ظهرت العديد من الأبحاث والدراسات الجامعية المهمة وانبثقت جمعيات في البحث الأدبي والعلمي ووحدات متخصصة عن الجامعات، مما أثرى المجال الثقافي المغربي بمبادرات مهمة جعلت الإنتاج الأدبي والعلمي يتعزز بإصدارات في الترجمة والأدب والإبداع والنقد والتاريخ والعلوم البحتة. كما ساهم التعدد اللغوي الذي يشهده المغرب في غنى وتنوع الحقل الثقافي به وهو ما جعل العاهل المغربي الملك محمد السادس يعلن عن العديد من المشاريع الثقافية المهمة التي ستعمل على لم الشتات الثقافي واللغوي الذي يشهده المغرب في السنوات الأخيرة وتخفف من حدة النعرات الإثنية والعقائدية التي بدأت تطفو على السطح. وعلى رأس هذه المشاريع «أكاديمية اللغة العربية» التي ستعوض معهد البحث والتعريب و«المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية» الذي شرع في الاشتغال هذا العام برئاسة الدكتور محمد شفيق المتخصص في الثقافة الأمازيغية.

المؤسسات الأهلية بالمغرب: مؤسسات فاعلة ومتباينة

وإلى جانب منظمة اتحاد كتاب المغرب، أعرق مؤسسة ثقافية مستقلة بالمغرب، ومؤسسة «بيت الشعر في المغرب» التي يرأسها الشاعر المغربي محمد بنيس،



برزت في السنوات الأخيرة مجموعة من الجمعيات والمؤسسات الخاصة (كمؤسسة الرعاية لبعض البنوك والمصارف مثلاً)، التي تحاول تغطية مختلف التعابير اللغوية والإبداعية والفنية، حيث ظهرت جمعيات أمازيغية بالجملة تهتم بسؤال الثقافة الأمازيغية، ومراكز أدبية وثقافية كمركز طارق بن زياد بالرباط الذي يشرف عليه الباحث المغربي حسن أوريد، ونواد أدبية كنادي الجراري الذي يشرف عليه الدكتور عباس الجراري، وبيت آل محمد عزيز الحبابي الراحل المسمى بـ«الندوة» وتشرف عليه الدكتورة فاطمة الجامعي الحبابي، والصالون الأدبي «الرفقة العشرون» بالدار البيضاء وتشرف عليه الأديبة زهرة زيراوي،

والصالون الأدبي بالرباط الذي تشرف عليه الشاعرة فاطمة الزهراء الإدريسي. هذا ناهيك من المراكز الثقافية الأجنبية والعربية التي تساهم هي الأخرى بأشكال متفاوتة في صياغة السؤال الثقافي بالمغرب وإثراء الساحة الثقافية به.

فإذا كانت منظمة «اتحاد كتاب المغرب» أعرق منظمة ثقافية بالمغرب قد حرصت منذ ستينيات القرن الماضي على تعزيز وجودها الثقافي وتكريسه بالسهر على حرية التعبير وعلى استقلالية الفكر، وحققت بالتالي نجاحات لم تصل إليها آنذاك وزارة الثقافة والشؤون الإسلامية (كما كانت تسمى آنذاك)، وخلفت اشعاعًا عربيًا لا فتًا، فإنها قد عرفت نوعًا من الفتور والتراجع في السنوات الأخيرة خصوصا مع ولاية الشاعر عبد الرفيع الجواهري وولاية الشاعر حسن نجمي الذي انتخب للمرة الثانية على رأس اتحاد كتاب المغرب في مؤتمره الأخير بالرباط، وذلك لأنه بدأ يرتهن بالسياسي أكثر من الثقافي، خصوصا بعد استحواذ حزب «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» على مسار الاتحاد ورؤاه الثقافية، فأغلب رؤساء اتحاد كتاب المغرب كانوا من الحزب نفسه. وحتى صفة النفع العام التي طالما ناضل اتحاد كتاب المغرب وتصارع مع جهاز الدولة من أجلها وحصل عليها في عام ١٩٩٦، لم تستطع أن تعيد له ذلك المجد الذي كان يحظى به، وذلك لأن المثقفين والكتاب المغاربة أصبحوا واعين بالدور الخفي الذي تقوم به هذه المؤسسة، واستعاضوا عنها بجمعيات ومؤسسات أخرى تخدم الشأن الثقافي فقط ولا تضع الحسابات السياسية الضيقة ضمن أول اهتماماتها، هذا على الرغم من سعي الاتحاد الى تحسين الوضع الاعتباري للكاتب المغربي وإقرار ميثاق للثقافة المغربية.

ولعل النموذج الأفضل الذي استطاع في مدة وجيزة أن يثبت حضوره وأن يؤدي دورًا فاعلاً للثقافة المغربية على عكس المؤسسات الرسمية ويحقق لها إشعاعًا خارج المغرب، هو مؤسسة «بيت الشعر في المغرب» التي يرأسها الشاعر المغربي محمد بنيس، والتي استطاعت منذ تأسيسها في عام ١٩٩٦ أن تحقق مكاسب مهمة للشعراء والأدباء المغاربة، حيث تمكنت بفضل مراسلاتها العديدة لمنظمة اليونسكو ولبيوتات الشعر في المغرب من تحقيق مكسب اليوم العالمي للشعر الذي أقرته منظمة اليونسكو في مفتتح ربيع كل سنة (٢١ مارس)، والذي تم الاحتفال به العام الماضي في مدينة دلف اليونانية بحضور نخبة من الشعراء العرب والعالميين. كما تمكن «بيت الشعر في المغرب» عبر تنظيمه لمهرجان عالمي للشعر بالدارالبيضاء من إعادة الاعتبار للشعر والشعراء، وشد الانتباه الى المغرب وإلى طاقاته الواعدة على مستوى القول الشعري والاشتغال الأدبي والنقدي عليه، هذا ناهيك من تخصيصه جائزة عالمية هي «جائزة الأركانا»، التي حصل عليها العام الماضي بالمهرجان العالمي الثالث للشعر بالدار البيضاء الشاعر الصيني بيي ضاو المقيم بالولايات المتحدة الأمريكية، وجائزة للديوان الأول حازها الشاعر المغربي الشاب جمال الموساوي.

أما على المستوى المحلي فقد قامت هذه المؤسسة بتخصيص يوم وطني للشعر بالمغرب وأمسيات للشاعر المغربي، وإصدار مجلة متخصصة في الشعر هي مجلة «البيت» الفصلية، وإصدار مجموعة من الأعمال الشعرية. وإضافة إلى اشتغاله على البعد الكوني للشعر العربي والمغربي، شرع «بيت الشعر في المغرب» أخيرا في الاشتغال على البعد المتوسطي عبر تأسيس «منتدى مهرجانات البحر الأبيض المتوسط»، خصوصًا بعد أحداث ١١ من سبتمبر، وذلك بهدف تغيير صورة العربي والمتوسطي لدى الأجنبي. وهذا فعلاً هو الدور الثقافي الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات الثقافية كل من جانب تخصصه، والذي لا يتحقق في المغرب إلا نادرًا أو عبر مبادرات فردية في أغلب الأحيان، والتي لا يمكنها أن تحقق تقدمًا كبيرًا للحقل الثقافي بالمغرب ما لم تكن هناك سياسة ثقافية واضحة المعالم بالمغرب.

ولعل هذا الأمر هو ما وعته وزارة الثقافة المغربية ولو بشكل متأخر، حيث بدأت تشتغل بالتنسيق مع بعض الجمعيات المهمة والتي اقتصرنا في هذا الموضوع على ذكر البعض منها فقط، وذلك حتى لا تبقى معزولة ومحدودة الفاعلية على مستوى الإنتاج الثقافي بالمغرب، لأن تلك الجمعيات فعلاً لفتت الأنظار في الداخل والخارج، وحققت مكاسب مهمة بإمكانات قليلة لا تصل إلى حجم الإمكانات التي تتوفر عليها وزارة الثقافة على الرغم من ضآلتها هي أيضًا. فهل يمكن أن نأمل غدًا أفضل للثقافة بالمغرب؟ ■

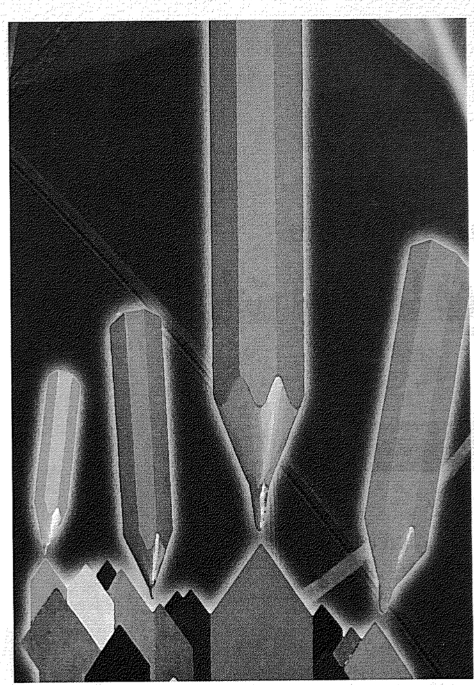
وزارة الثقافة المصرية

أزمات بعضها فوق بعض

أحمد حجاجي*
مصر

توصف وزارة الثقافة المصرية بأنها وزارة الأزمات فهي لا تكاد تخرج من أزمة حتى تدخل في أخرى، ولا تكاد تحل لها مشكلة حتى تجد نفسها في صلب مشكلة جديدة، وكأن القائمين على أمرها قد أدمنوا الصراع مع المجتمع ومع أنفسهم أيضًا. وبالرغم من تعدد الأسباب المباشرة لكل أزمة إلا أن الأمر لا يبدو مفهومًا بدرجة كافية دون الرجوع إلى أصل المشكلة والذي يكمن في وجهة نظرنا في طبيعة النشأة وطبيعة المرحلة التي وضعت فيها اللبنات الأولى للوزارة وصيغت فيها أهدافها، حيث شكلت تلك المرحلة محددًا رئيسًا لطبيعة دورها في المجتمع وتفاعلها مع قضاياه.

* كاتب مصري.



لقد كان لفترة الخمسينيات من القرن العشرين والتي وضعت فيها البذرة الأولى للوزارة طبيعة خاصة وسمات فريدة، حيث طغت الأفكار الذاتية والتوجهات السياسية لقيادة الدولة - طوعًا أو كرهًا - على ما دونها من أفكار وتوجهات، هذا بالإضافة إلى الطبيعة العسكرية التي اصطبغت بها تلك المرحلة من خلال سيطرة عناصر الجيش على المناصب العليا للدولة.

ولا يحتاج المحلل إلى كثير من إمعان النظر حتى يدرك أن مثل هذه التركيبة النخبوية الخاصة سيكون لها إفرازاتها الفكرية والثقافية التي لا تقبل التعدد ولا ترحب به على الحياة الثقافية من خلال تكريس سياسة التوجيه الثقافي والإعلامي والتي هدفت إلى حشد التأييد لسياسات النظام وتوفير الدعم الشعبي لها، وقد قامت بهذه المهمة مؤسسات عدة كان من أهمها وزارة الإرشاد القومي التي خرجت من رحمها وزارة الثقافة.

حيث تشير المصادر الرسمية للحكومة إلى أنه في عام ١٩٥٦م تم إنشاء مصلحة الفنون التابعة لوزارة الإرشاد القومي، وقد كانت هذه المصلحة بمثابة النواة الأولى لوزارة الثقافة. وصحب إقامة هذه المصلحة إنشاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب في العام نفسه كهيئة مستقلة ملحقة بمجلس الوزراء. وفي عام ١٩٥٨م أنشئت وزارة الثقافة تحت اسم: الثقافة والإرشاد القومي. وفي أعقاب ذلك قامت الوحدة بين مصر وسوريا فأنشأت وزارة مركزية للثقافة إلى جانب وزارتين إحداهما للإقليم الجنوبي والأخرى للإقليم الشمالي. وفي عام ١٩٥٩م اتجه اهتمام الوزارة إلى إنشاء المعاهد لإعداد المتخصصين فأنشئ المعهد العالي للفنون المسرحية والمعهد العالي للموسيقا (الكونسرفتوار) ومعهد الباليه والمعهد العالي للسينما.

ثم أخذ البناء التنظيمي للوزارة في الاتساع حتى أصبح يضم حاليًا عدة مؤسسات هي: المجلس

الأعلى للآثار، والهيئة المصرية العامة للكتاب وصندوق التنمية الثقافية وأكاديمية الفنون والهيئة العامة للمركز الثقافي القومي والهيئة العامة لقصور الثقافة والهيئة العامة لدار الكتب والوثائق المصرية والمجلس الأعلى للثقافة إلى جانب مكتب الوزير!

المهمات والأهداف

وقد حدد قرار تشكيل الوزارة مهماتها الأساسية في الحفاظ على التراث القومي وإحيائه وتشجيع الإبداع وتوفير المناخ الملائم له وتوصيل الخدمات الثقافية للمواطنين، كما تهدف الوزارة إلى تيسير سبل الثقافة للشعب لربطه بالقيم الفكرية والروحية والأخلاقية للمجتمع وفقًا «للميثاق» (وثيقة أصدرها عبدالناصر لتحديد أولويات العمل السياسي) وربطه بتراثنا القديم وتراث المعرفة الإنسانية.

وجاء بالقرار أيضًا أن الوزارة تباشر العمل على تحقيق أهدافها بالتعاون مع الاتحاد الاشتراكي العربي (التنظيم السياسي آنذاك) وكذلك بالتنسيق والتعاون مع الأجهزة المعنية بشؤون الثقافة وخصوصًا وزارتي الإرشاد القومي والآثار.

النخبة المسيطرة

ويمكن الحديث خلال الفترة التي أنشئت فيها وزارة الثقافة وشهدت تبلور مؤسساتها عن ثلاثة روافد شكلت النخبة الرسمية المسيطرة بشكل شبه كامل على مؤسسات الدولة ومنها المؤسسات الثقافية والتربوية والإعلامية.

الرافد الأول: تمثل في العسكريين حيث عمل النظام الناصري على ضمان انصياع تلك المؤسسات لسياساته من خلال تعيين الضباط في المراكز القيادية، وقد اتسم أداء هؤلاء بالولاء الكامل للنظام واعتبار أي اختلاف فكري نوعًا من الخروج على «الإجماع الوطني» الذي تقتضيه ضرورة المرحلة.

الرافد الثاني: ومثله المثقفون اليساريون الذين وإن اختلفت بعض شرائحهم في تقويم التجربة الناصرية بل واصطدمت معها أيضًا إلا أن الغالبية العظمى منهم وجدوا في النظام درجة عالية من النفوذ والسلطة جعلتهم يحكمون السيطرة على المؤسسات التثقيفية والإعلامية.

الرافد الثالث: هم عناصر الجهاز البيروقراطي وهؤلاء يمثلون متوسطي وصغار الموظفين الذين عهد إليهم بالتنفيذ الدقيق لسياسات الدولة. وقد أثبتت العديد من الدراسات أن شرائح مهمة من هذه الفئة لم تكن تسعى لتطبيق سياسات معينة بقدر حرصها على تكريس النفوذ الشخصي لعناصرها وتأكيد مصالحهم الخاصة.

وقد امتزجت هذه الأوراق الثلاثة وتداخل بعضها مع بعض واستطاعت أن تصيغ التقاليد الأساسية والتوجهات العامة للوزارة والتي لا تزال مستمرة حتى الآن، وذلك بالرغم من اختفاء الرافد العسكري الذي أرسى تقاليد مهمة تتعلق بطبيعة العلاقة بين المثقف والسلطة، وهي تقاليد ما زالت تحكم عمل الوزارة إلى حد كبير.

وقد انعكست إفرازات الروافد الثلاثة على طبيعة عمل الوزارة وأصبح أداؤها يتسم بمجموعة من السمات الأساسية التي تفاعلت مع قضايا المجتمع لتنتج في السنوات القليلة الماضية مجموعة من الأزمات المتتالية وذلك على النحو التالي:

احتكار المراكز القيادية وأزمة الكوادر

لقد عمدت المجموعة المسيطرة على مقاليد الوزارة على احتكار المناصب القيادية فيها بحيث أصبح هناك ما يشبه النخبة التي تدور المراكز القيادية بين أفرادها ولا تسمح لغيرهم باختراقها، وقد كان إعادة تعيين علي أبو شادي رئيسًا للمركز القومي للسينما بعد إقالته الشهيرة من رئاسة الهيئة العامة لقصور الثقافة دليلاً واضحًا على ذلك.

ونتيجة سيطرة عدد محدد على مقاليد الوزارة فقد عانت وما زالت تعاني أزمات حادة كلما خلا منصب نتيجة وفاة صاحبه أو إحالته للتقاعد لكبر سنه، وأصبح مألوفًا أن يلجأ المسؤولون إلى التجديد عن طريق استصدار قرارات استثنائية تبقيهم في مناصبهم، وقد رفض رئيس الوزراء عاطف عبيد التجديد لرئيس قطاع العلاقات الثقافية لاستنفاده قرارات التجديد التي زادت على ثلاث مرات متتالية.

بيد أن هذه النخبة لا تعكس اتفاقًا كاملاً بين أعضائها، فهناك مجموعات متنافسة بل ومتصارعة أيضًا في بعض الأحيان. وهناك حديث يتكرر دائمًا عند نشوب أية أزمة حول صراع محتدم بين وزير الثقافة فاروق حسني والأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة الدكتور جابر عصفور الذي علا نجمه خلال

السنتين الماضيتين خصوصًا بعد تعيينه بالمجلس القومي للمرأة!

نخبوية أنشطة الوزارة وأزمة التهميش

يمكن القول أن معظم أنشطة وفعاليات المؤسسات التابعة للوزارة تعالج قضايا ومعضلات لا علاقة لها بالمشكلات الحقيقية للجماهير للدرجة التي أصبحت فيها تلك المؤسسات تعاني التهميش والإقصاء الجماهيري والانصراف عن متابعة ما تقدمه.

وأضحت وكأنها تخاطب نخبة معينة من المثقفين الذين يقرؤون إصدارات الوزارة ويكتبونها أيضًا.

ونتيجة شعور المسؤولين بهذه العزلة فقد لجؤوا إلى الإسراف في عقد المهرجانات ليجعلوا منها دليلاً على حركة الوزارة ونشاط الشارع الثقافي وتفاعله معها، فأصبح الإنفاق على تلك المهرجانات يتم ببذخ في وقت لا يجد فيه كثير من الكتاب والأكاديميين والمبدعين الكبار متسعًا لنشر إبداعاتهم من خلال إصدارات الوزارة فيلجؤون إلى دور النشر الخاصة التي تفرض عليهم شروطها المجحفة. وهناك دلائل كثيرة على أن تخمة المهرجانات جاءت بنتائج عكسية أو على أقل تقدير لم تؤت ثمارها المطلوبة من التفاعل الجماهيري للدرجة التي تحدثت فيها بعض الصحف عن حضور خمسة أشخاص فقط لمشاهدة إحدى المسرحيات المعروضة بمهرجان القاهرة الدولي الثالث عشر للمسرح التجريبي.

ويرجع المتخصصون أسباب الانصراف الجماهيري عن الأنشطة المهرجانية للوزارة إلى سوء التنظيم، والاهتمام بشكل كبير بانعقاد المهرجان لا بمستواه، وعدم البحث عن أفكار جديدة للتطوير.

انحياز الإنتاج الثقافي للوزارة

وهذا الأمر يعد من الاتهامات التقليدية لأنشطة الوزارة ولا شك أن جزءًا كبيرًا منه يجد جذوره في فترة الإنشاء وطبيعة الأهداف. لكن اللافت للنظر أن هذا الاتهام قد تصاعدت حدته في السنوات القليلة الماضية وتعددت الأزمات الناتجة عنه حتى بدت الوزارة كأنها تتخذ موقفًا سلبيًا تجاه الدين بمعناه الشامل الذي ينظم كل مناحي الحياة، ولم يقتصر الأمر على ذلك حيث حظيت بدرجة عالية من النقد بل والاتهام من قبل شرائح شعبية واسعة، ونظر إليها على أنها تعمل على هدم الأخلاق في المجتمع وإشاعة الانحلال. اللافت للنظر أن هذه الاتهامات لم تقتصر على معارضين للسلطة حيث خرجت من مؤسسات رسمية لها وزنها في العالم الإسلامي وفي الحياة السياسية المصرية ومن أهمها الأزهر ولجنة الشؤون الدينية بمجلس الشعب (البرلمان المصري). وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال أزمتين شهيرتين هما: أزمة وليمة لأعشاب البحر وأزمة الروايات الثلاث.

أزمة الوليمة

تفجرت هذه الأزمة عندما وجهت صحيفة الشعب الناطقة باسم حزب العمل (إسلامي التوجه) اتهامات حادة لوزارة الثقافة بسبب نشرها لرواية وليمة لأعشاب البحر للكاتب السوري حيدر حيدر.

وصادف تفجير القضية درجة من الاحتقان السياسي فتحركت فعاليات المجتمع رافضة الإسفاف الذي حوته رواية «الوليمة» التي تضمنت عباراتها عيبًا في الذات الإلهية وفي النبي ﷺ وتحريضًا على هدم القيم الأخلاقية، حتى إن الناطق الرسمي باسم الإخوان المسلمين مأمون الهضيبي دعا الأقباط المصريين للمشاركة في التعبير عن احتجاجهم تجاه سياسة الوزارة باعتبار أن امتهان القيم الأخلاقية للمجتمع والعيب في الذات الإلهية قضية لا تتعلق بالمسلمين وحدهم في المجتمع المصري بل تهم المسيحيين أيضًا.

ومن المعروف أن نشر الرواية أدى إلى اندلاع أزمة دخل الأزهر برجاله وطلابه طرفًا فيها، حيث خرج الطلاب في تظاهرات عارمة رافضين المساس بالدين والأخلاق، وتصدت لهم قوات الأمن بقسوة، في حين دافع وزير الثقافة فاروق حسني عن الرواية وما سماه حق التعبير عن الرأي والإبداع مما جعله يبدو كأنه المسؤول الأول عن كل هذه الأحداث الدامية والتي كانت نتيجتها كالتالي:

- تجميد حزب العمل الذي تبنت صحيفته القضية ومنع الصحيفة من الصدور.
- اعتقال العشرات وإصابة الكثيرين من المحتجين من المواجهات مع قوات الأمن.
- توجيه شيخ الأزهر انتقادات عنيفة للوزارة والوزير لعدم عرض الرواية على الأزهر وعدم التقيد

بالقانون الذي يلزم الوزارة برأي الأزهر، كما أدانت لجنة الشؤون الدينية بمجلس الشعب نشر الرواية.

- بقاء الوزير معه قيادات الوزارة في مواقعهم واستمرار سياسة النشر كما هي دون تعديل بدليل حدوث الأزمة التالية:

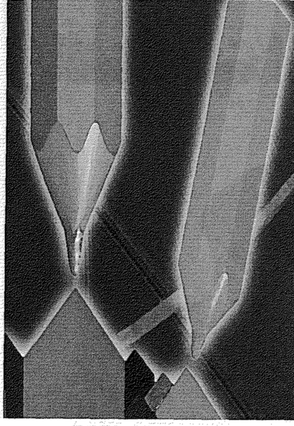
الروايات الثلاث والأزمة الداخلية للوزارة

لعل أهم ما كشفت عنه هذه الأزمة هو الصراع الخفي داخل وزارة الثقافة وما تعانيه من أزمة ثقافية بين القائمين عليها.

وبدأت أحداث هذه الأزمة عندما تقدم أحد نواب الإخوان المسلمين في البرلمان الدكتور محمد جمال حشمت بطلب إحاطة لوزير الثقافة حول ثلاث روايات أصدرتها هيئة قصور الثقافة ضمن سلسلة أدبية لما تضمنته هذه الروايات من خدش للحياء العام والآداب وتعدٍ على قيم المجتمع. وحذر حشمت من تكرار أزمة الوليمة. ويبدو أن الحكومة كانت قد استفادت من تجربتها السابقة حيث تحركت أجهزتها الأمنية بسرعة شديدة لتقويم الموقف، كما أن وزير الثقافة اتخذ موقفًا مختلفًا بل ومتناقضًا لمواقفه السابقة حيث أمر بعد يومين فقط من طلب الإحاطة بإجراء تحقيقات حول الروايات الثلاث مع عدد من المسؤولين من وزارته وصدرت قرارات جريئة بعزل ثلاثة منهم كان على رأسهم علي أبو شادي رئيس الهيئة العامة لقصور الثقافة التي أصدرت الروايات. ومن الواضح أن هذه القرارات قصد منها تفادي حدوث أزمة سياسية خصوصًا أن الحكومة كانت متوجسة من نشاط الإخوان داخل المجلس وما يمكن أن يشكلوه من إحراج للحكومة.

أثار موقف الوزير حفيظة عدد من المثقفين المحسوبين على الوزارة حيث استقال بعضهم احتجاجًا على ما وصفوه بحملة التفتيش والرقابة التي تمارس ضد الأعمال الأدبية في مصر، فيما دعا آخرون لعقد لقاءات للبحث في الأمر زاعمين أن الحكومة تتقهقر أمام «التيار الديني». وتلا ذلك بيان وقعه عدد منهم يدين ما اعتبروه سلوكًا قمعيًا ضد حرية التعبير وأعلنوا مقاطعتهم لأنشطة الوزارة.

وفي غمار الأزمة تحدث البعض عن أزمة أخرى تجري أحداثها داخل أروقة الوزارة بين الوزير ومنافسه التقليدي جابر عصفور.. وتكفي الإشارة إلى بعض تصريحات الوزير للدلالة على وجود حالة من التربص



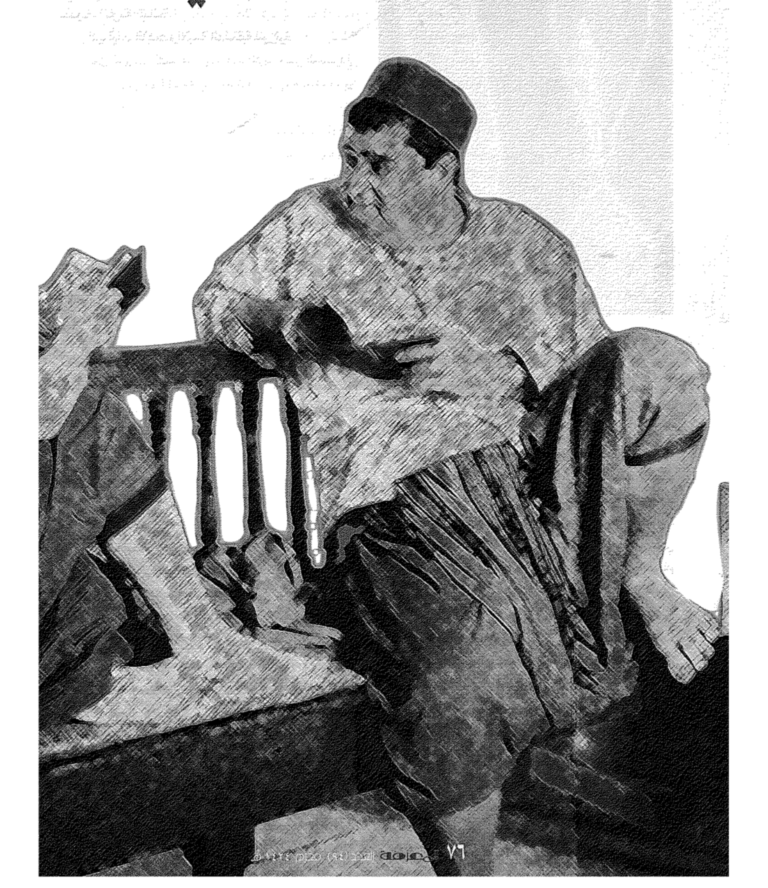
والتوجس والصراع بين أجنحة داخلية مختلفة حيث قال: (كان لا بد أن أضع احتمال سوء نية المسؤولين عن النشر وأتصرف على أساسه.

في أزمة الوليمة كان هناك من أثار الأزهر ضدي وهذه المرة يريدون إثارة المجتمع كله.

ليس عيبًا أن آخذ بوجهة نظر الإخوان إذا ثبت أنها صحيحة).

يذكر أن هذه الأزمة تزامنت مع تصاعد الحديث حول إجراءات جذرية في سبيل التغيير سيتم اتخاذها داخل الحكومة، وذلك بعدما كشفت الانتخابات الأخيرة في مصر ضعف نفوذ الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم والذي لم يحصل إلا على نسبة ٣٨٪ من الأصوات اضطر على إثرها إلى ضم عدد من المستقلين حتى يستطيع الحصول على أغلبية مقاعد البرلمان. وفي طوايا هذا المشهد رشحت التكهنات والشائعات عددًا من السيناريوهات المحتملة لتغيير الوزارة كان من ضمنها تحجيم وضع الوزارة بحيث يتولاها وزير دولة لشؤون الثقافة على غرار وزارتي البحث العلمي والبيئة أو دمج وزارتي الثقافة والإعلام في وزارة واحدة، ويبدو أن تداعيات أخرى حالت دون تنفيذ هذه الاقتراحات أو على الأقل أجلتها إلى حين ■

الصالونات الثقافية في العالـ



ـــم العربي بين الماضي والحاضر

حلمي القاعود
مصر



الصالونات الأدبية أو الندوات الأدبية نوعان: نوع حر، وآخر منظم، وأقصد بالحر هنا الصالون المفتوح الذي لم يحدد فيه موضوع النقاش أو المناقشين، أي تتاح فيه الفرص للحديث في أي موضوع، وللمتحدث أيًا كان، ويسعى صاحب الصالون أو من ينيبه إلى تنظيم المناقشة وتوجيهها والاستفادة من أفكارها. أما الصالون المنظم، فهو الذي تتحدد فيه سلفًا فكرة الحديث أو موضوعه، وقد يكون هناك متحدث رئيس أو أكثر، مع إتاحة الفرصة للحاضرين كي يشاركوا بالإضافة أو التعقيب أو التساؤلات، وغالبًا ما يكون الصالون المنظم، تابعًا لجهة رسمية كما نرى في قصور الثقافة أو الأندية الأدبية.

*أستاذ الأدب في جامعة طنطا.

الندوات الحرة أو الصالونات الحرة، عادة، تنسب إلى أديب أو مثقف معروف، يتولاها برعايته، وتتم في منزله، وتمضي وقائعها ومناقشتها بإشرافه غالبًا، ومنها على سبيل المثال: صالون الأميرة نازلي فاضل، والأديبة مي زيادة، والكاتب عباس محمود العقاد، والسياسي المفكر أحمد حسين، والأديب عبدالعزيز الرفاعي، والمثقف عبد المقصود خوجة. أما الندوات المنظمة، فتنسب غالبًا إلى المكان أو الزمان أو إليهما معًا، أو إلى صاحب الندوة أو تتخذ اسمًا عامًا، وتتم في مكان عام أو رسمي (ينسب إلى جهه ذات اعتراف حكومي أو اجتماعي)، ويعين لها منسق أو مشرف، يتولى تحديد الموضوعات أو الأفكار التي تطرح للبحث والنقاش، ومنها على سبيل المثال: اثنينية النادي الأدبي في الرياض، وملتقى الأربعاء الأدبي بنقابة الصحفيين في القاهرة، صالون محمد حسن عبد الله، ندوة رابطة الأدب الحديث، ملتقى المثقف العربي.

ظاهرة الصالونات الأدبية أو المجالس الأدبية قديمة في حضارتنا العربية والإسلامية، وقد تحدث عنها كثيرون مرتبطة بظروف وغايات متنوعة. في الجاهلية كان الشعراء يجتمعون في المناسبات والأسواق الشهيرة، وخصوصًا في مكة والمدينة، للإنشاد، وكانت المفاضلة بينهم تتم بوساطة كبارهم أو مشاهيرهم. وبعد ظهور الإسلام وبناء الدولة وبداية الاستقرار والتحضر ولين العيش، أخذ الخلفاء والأمراء والوزراء والمشاهير، يعقدون مجالس الأدب والشعر، ويستقطبون إليها أعلام عصرهم ممن برعوا في الكتابة والنظم والخطابة، وقد اشتهر في هذا السياق مجالس عبدالملك بن مروان، والحجاج بن يوسف الثقفي، والمهدي، والمتوكل، وسيف الدولة الحمداني، وغيرهم. ولم تكن هذه المجالس قاصرة على الرجال، فقد تحدثت كتب الأدب والتاريخ عن مجالس للنساء، منها: مجلس سكينة بنت الحسين.

كانت هذه المجالس في الغالب، تعقد لمدح صاحب المجلس، وارتبطت بظاهرة التكسب بالشعر، ولكنها بصفة عامة، كانت للتسلية والترويح عن النفس، وكان علي الشعراء المتكسبين في رحابهم أن يملؤوا على هؤلاء الحكام والأمراء والسادة فراغهم بالارتجال في المناسبات الطارئة، أو فيما يقترح عليهم من موضوعات، أو فيما يطلب إليهم من إجازة بعض الشعر أو نقده، وكانت استجابة الشاعر لهذا كله محل تقدير من هؤلاء السادة، مما رفع الشعراء إلى التنافس، وإظهار البراعة والتفوق في هذا الميدان إرضاء لسادتهم[١]. اجتمع جرير والفرزدق عند الحجاج، فقال: من مدحني منكما بشعر يوجز فيه، ويحسن صفتي فهذه الخلعة له، فقال الفرزدق:

فمن يأمن الحجاج والطير تتقي
عقوبته إلا ضعيف العزائم

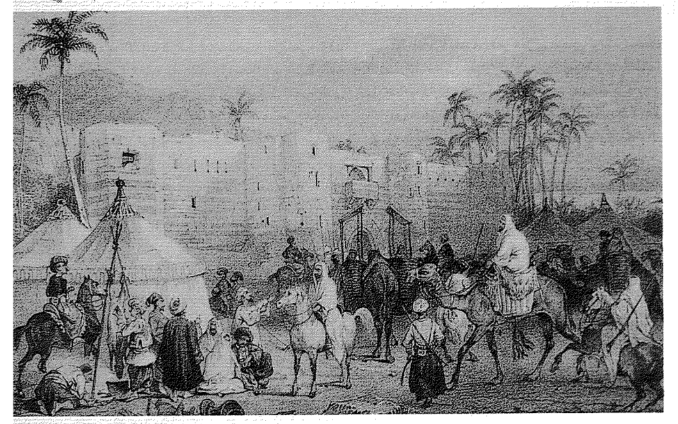
فقال جرير:

فمن يأمن الحجاج أما عقابه فمر،
وأما عقده فوثيق

يسر لك البغضاء كل منافق كما
كل ذي دين عليك شفيق

فقال الحجاج للفرزدق: ما علمت شيئًا. إن الطير تنفر من الصبي والخشبة ودفع الخلعة إلى جرير[٢].

وقد تناول «طه حسين» الأندية الأدبية في العصر العباسي، تناولاً يركز على تأثر العرب بالفرس في انتهاب اللذة الفكرية والحسية، ويشير إلى كثرة المجون وفساد الخلق في هذا العصر، ويقول:«وإنما الذي يعنينا الآن أن نلاحظة، أن هؤلاء الناس، الذين وصفنا لك ما وصلوا إليه من شك في كل شيء، وعبث بكل شيء، وإسراف في المجون واللهو، كانوا يجتمعون، ويجتمعون كثيرًا أكثر مما كان يجتمع أسلافهم ؛ وكانت اجتماعاتهم ناعمة غضة، فيها اللهو، وفيها الترف، وكانوا لا يجتمعون إلا على لذة، إلا على كأس تدار، أو إثم يقترف، وكانت اللذة والآثام حديثهم إذا اجتمعوا، يتحدثون فيها شعرًا ونثرًا، وكان الدين واللغة والفلسفة حديثهم أيضًا، ولم تكن اجتماعاتهم تخلو دائمًا من النساء، فقد كانت الإماء الظريفات يأخذن منها بنصيب عظيم، وكانوا يجتمعون في الحانات والأديار، وفي بيوت الأمراء والوزراء وفي بيوتهم الخاصة، فيلذون ويتحدثون»[٣]. ويرى «طه حسين» أن الأندية الأدبية كان لها أيام بني العباس أثر في الأدب لا يمحى، ويد على الشعر لن ينالها النسيان، مع أنها كانت تجتمع حيث يتاح لها الاجتماع، فقد كانت تنتقل بأدبها وعلمها، وجدها وهزلها، بين مدن الطرق المختلفة، وكان روادها من الشعراء والكتاب والأدباء يشكون ويعبثون بوجه عام، وكان الفقهاء والمتكلمون والرواة مستيقنين يؤثرون الجد ويغلون فيه[٤]. ويستطرد طه حسين في الحديث عن تأثير هذه المجالس في الأدب والشعر، ويقدم نماذج التأثير،



بيد أنه لقي معارضة شديدة لبعض ما ذهب إليه وركز عليه، قد حاول الدفاع عن نفسه(٥)، ولكن المجالس الأدبية في العصر العباسي، كانت من معالم الحياة الأدبية والثقافية بصفة أساسية، وأثرت في حركة الأدب والشعر والفكر تأثيرًا كبيرًا، وإن اختلف الناس في تفسير هذا التأثير ودوافعه وعناصره.

مضت الظاهرة، مرتبطة بمسيرة التاريخ العربي الإسلامي، في مده وجزره، وتفوقه وتراجعه، ومع بداية النهضة أو اليقظة في العصر الحديث، أخذت المجالس أو الصالونات أو الندوات الأدبية الثقافية، تفرض وجودها على الواقع الفكري والثقافي، وخصوصًا في الشام ومصر، ومن هذه المجالس، انبثقت أفكار وتصورات حركت مسيرة الأدب والفكر، بل والمجتمع. لقد كان صالون الأميرة «نازلي فاضل» مثلاً - مع ما وجه إليه من انتقادات - منبع أفكار أثرت على المجتمع سلبًا أو إيجابًا. ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى ما قيل عن تحريض «قاسم أمين» على تأليف كتابيه عن تحرير المرأة، وإلى إنشاء الجامعة المصرية، التي صارت فيما بعد «جامعة القاهرة»، وإلى إنشاء الأحزاب السياسية.

ثم إن هذه المجالس الأدبية الثقافية كان لها تأثير أيضًا في مجال الإبداع الأدبي. فصالون الأديبة «مي زيادة» مثلاً كان له تأثيره في أديبين كبيرين من رواده، أولهما مصطفى صادق الرافعي، والآخر هو عباس محمود العقاد. لقد أنشأ الرافعي أربعة كتب من أجمل الكتب الوجدانية التي تتناول حركة «القلب الإنساني» في فرحه وحزنه، وأمله ويأسه، وتفاؤله وإحباطه. إنها كتب الوجدانيات في أصفى صور التعبير البياني، والبلاغة العربية الراقية: حديث القمر، السحاب الأحمر، المساكين، أوراق الورد.

أما العقاد، فقد فاض شعرًا وجدانيًا، يعبر عن النفس البشرية في تطلعاتها وأحوالها المتباينة، ثم كتب القصة الشهيرة «سارة» ليحاسب نفسه أو ينتصر لها أو ينتقم من الغدر والخيانة.

لقد تعددت الصالونات الأدبية، وانتشرت في بعض المراحل، وانكمشت في بعضها الآخر، إما لرحيل أصحابها، وإما لتغير الظروف السياسية والاجتماعية، أو لتفرق الرواد لسبب وآخر، ولكنها ظلت في كل الأحوال موجودة، تومض من بعيد، أو خافتة، لتنمو مرة أخرى، وتزدهر من جديد، مرتبطة بحركة الحياة والفكر.

«ندوة الرفاعي» من أبرز الصالونات الأدبية على مستوى العالم العربي، وشهرتها وصلت إلى أرجاء العالم الإسلامي، ومعظم أدباء النصف الثاني من القرن العشرين في البلاد العربية زاروها أو كانت لهم صلة بها

أو بصاحبها الأديب الراحل «عبدالعزيز الرفاعي». وقد نشأت عن هذه الندوة دار للنشر، ومجلة فصلية للكتاب العربي. وهي خير نموذج للندوة أو الصالون الحر، الذي ينعقد أسبوعيًا دون إعداد مسبق أو موضوع محدد، ولكن الرواد - حين يلتئم جمعهم - يبادرون بتقديم الموضوع، الذي يدور حوله الحوار، وكثيرًا ما يقوم الشعراء في الجلسة بإنشاد أشعارهم تكريمًا لزملائهم أو تعبيرًا عن أحداث جارية أو أفكار مطروحة.

كانت بداية الندوة في مكة المكرمة، وكان من حضورها كبار الأدباء، ومنهم: محمد سعيد العامودي، وأحمد محمد جمال، وكانت توازيها ندوة مجلة المنهل الشهرية، ثم انتقلت «ندوة الرفاعي» إلي الرياض، بعد انتقال مؤسسها ليعمل هناك سنة ١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م تقريبًا. وبدأت الجلسات عام ١٣٨٢ هـ في غرفة متوسطة بمنطقة الملز (حي البحر الأحمر)، وكانت تنعقد مساء الخميس من كل أسبوع.

كان الرفاعي - رحمه الله - متواضعًا وزاهدًا، وكان يرى أن كلمة صالون كبيرة جداً علي الجلسة المتواضعة التي تضم بعض المحبين والأصدقاء الذين يزورونه كل خميس، كما يقول، ولكنها بشكل عام كانت صالونًا حقيقيًا جمع خيرة أدباء المملكة وأدباء العرب والإسلام ومنهم:

حمد الجاسر، أبو الحسن الندوي، الشاعر القروي، عمر بهاء الأميري، عبد العزيز السالم، تركي بن خالد السديري، محمد عبده يماني، محمد أسد، الحاج أمين الحسيني، حسن خالد (مفتي لبنان)، محمد محمد حسين، علي عبد الواحد وافي، أحمد عبد الغفور عطار، وشوقي ضيف، مصطفى الزرقاء، بدوي طبانة، عبد القدوس أبوصالح، يوسف عز الدين، أنور العطار، عبد الله العلايلي، أحمد بن علي المبارك، أحمد الشامي، عبد الله بلخير، محمد بن علي السنوسي، معروف الدواليبي، علي الخضيري، عبد العزيز الثنيان، ظهور أحمد أظهر.

توقفت الندوة الرفاعية بوفاة مؤسسها في مكة المكرمة في ١٤١٤/٣/٢٣ هـ - ١٩٩٣/٩/٩م، ولكن الشيخ أحمد باجنيد، أحد روادها، عمل على استمرارها في بيته.

كان الرفاعي يرى أن جلسات العلم و الأدب كتاب حي مفتوح، يشترك فيه أكثر من مؤلف، ويدخل النقد فيه عن طريق الحوار ليكون عنصرًا ملازمًا. كما يرى أن حب مثل هذه الجلسات أمر فطري طبيعي لمن شرب حب الأدب، إذا لم يكن يميل إلى الوحدة والانفراد بالذات، وإلا فالإنسان مدني بالطبع. إن الجلسات الفكرية تعد مدارس علم وأدب، وإن الاستماع في الأساس كان هو وسيلة العلم الأولى، وكان التلقي هو ركيزته، وذلك قبل أن يعرف الإنسان القلم والكتابة والكتب[٦].

«اثنينية» النادي الأدبي بالرياض، من الندوات المحددة أو المنظمة التي يتم الإعداد لها سلفًا، وكانت تعقد عقب صلاة العشاء كل اثنين، ويرأسها الشيخ «عبد الله بن إدريس» - رئيس النادي آنئذ - ويدير جلساتها الدكتور «سعد البازعي» وعند غيابه يحل مكانه الدكتور معجب الزهراني، أو الدكتور محمد منور، ونتج عنها إصدار مجلتين إحداهما شهرية والأخرى فصلية. كان موضوع الندوة يحدد سلفًا، وغالبًا ما كان يدور حول مناقشة مجموعة قصصية أو رواية أو مجموعة شعرية أو عنوان في النقد التنظيري. وكانت الجلسة تمتد حتى يفرغ المتحدثون، ويعقب من يعنيهم الأمر. وقد استقطبت «الاثنينية» كثيرين من أعلام الأدب والفكر والثقافة في المملكة وخارجها، بالإضافة إلى شباب الأدباء والمثقفين، وكنت حريصًا، طوال إقامتي بالرياض حتى مغادرتها عام ١٩٩٦م، على حضورها والمشاركة في نشاطها.

وقد أفاد تركيزها على الجانب الأدبي، كثيرًا من الأدباء الشبان في تبصيرهم بمواضع القوة والضعف في إنتاجهم، كما عرفهم بالمذاهب الأدبية، من حيث الإيجابيات والسلبيات، فضلاً عن تأصيل الجانب الإنساني بين روادها أو بين بعضهم بمعنى أدق. وأظنها حتى الآن تواصل نشاطها الأسبوعي، وإن تغير الرواد والضيوف. ولا شك أنها أوحت للمناطق الأخرى بإقامة مثيل لها، يثري حركة الأدب والثقافة بصفة عامة.

تعد ندوة «أحمد حسين» مؤسس مصر الفتاة، وزعيم الحزب الاشتراكي من قبل، والمثقف العربي الإسلامي، من أهم الندوات التي عرفتها القاهرة. وقد أرخ لها الكاتب الراحل «أنور الجندي» في سياق تأريخه للندوات الأدبية بمصر. وقد ذكر من روادها: الشيخ أبوزهرة والصحفي موسى صبري، والشيخ أحمد الشرباصي، والشاعر محمود جبر، والدكتور بدران، والأديب عبد العزيز الدسوقي.

وفي هذه الندوة استمع الرواد إلى ذكريات مهمة عن أصدقاء صاحب الندوة الذين كانت لهم تأثيراتهم على

الحياة العامة: عزيز المصري، وصالح حرب، والدكتور أحمد علوش.

إن أحمد حسين، المؤلف والكاتب والسياسي، كان من أساطين المحاماة والخطابة، ومن ذلك الجيل الرائد الذي عرف ببلاغة البيان وعبقرية القانون والقدرة الأخاذة على اجتلاء ناحية التعبير والإقناع، وهو كذلك في ندوته: بارع مقنع، يأخذ طرف الحديث فيصغي الجميع، ويتسلل إلى القلوب والعقول بمنطق بارع مقنع، وربما يكون الرأي الذي أثاره في أول الأمر موضع المعارضة، لظلام حوله، أو لخفاء في بعض جوانبه، فإذا هو يجليه في براعة فائقة.

يتحدث في ندوته جميع من فيها من تلاميذه ومحبيه، ولكنه لا يفرض الرأي، ولا يتسلط، بل يدع الكلمة تأخذ منطقها، والرأي الآخر يجري كالماء النمير، وفيما بين ذلك يعد الشاي الجميل الذي يغلي في إنائه المغطى بالطاقية الصوف، ثم تدور أكوابه الجميلة مرة ومرة، من خلال حجرة مكتبه العامرة بالمجلدات ودوائر المعارف، وبين حديث ينقطع مرة ومرة ؛ لتلبية نداء الهاتف، والداعي متسم بالبشاشة والشباب.

في ندوة أحمد حسين، كان الرواد يزدادون علمًا وفهمًا لتاريخ بلادهم وتاريخ الإسلام وتاريخ الإنسانية[٧].



إذا كانت ندوة «أحمد حسين» قد اهتمت بالسياسة والتاريخ والأدب، فإن ندوة «محمود محمد شاكر» العالم الأديب المحقق، قد ركزت على الجوانب الحضارية والتراثية، وما يمكن أن نسميه بالصراع الذي فرضه الغرب على الإسلام. كان شاكر بطبعه بعيدًا عن الأضواء الثقافية أو الإعلامية، ولذا كانت ندوته تضم الخاصة من الخلصاء، وقد انضم إليها الكاتب الكبير الراحل «يحيى حقي» بحثًا عن تجويد لغته وتنمية ثقافته العربية والإسلامية، ولم ير في ذلك غضاضة أو انتقاصًا من قدره، وهو الأديب المشهور الذي يرأس



أشهر مجلة في زمنه أعني مجلة «المجلة»، ولكنه أعلن على الملأ أنه يذهب إلى محمود محمد شاكر ليتعلم.

ومن أبرز رواد الندوة: الدكتور إحسان عباس، والدكتور إحسان النص، والقاضي إسماعيل بن علي الأكوع، والدكتور محمد عبيد الكبيسي والدكتور عبد السلام الهراس، والدكتور عبد الله الطيب، والدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان، والدكتور محمد حسن عواد، والدكتور محمد يوسف نجم، والدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور حسين نصار، والدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور محمود محمد الطناحي، والدكتور عبد اللطيف عبد الحليم، والدكتور أيمن فؤاد سيد، والدكتور محمود علي مكي، والدكتور محمد مصطفى هدارة، والدكتور محمود الربيعي والشاعر شوقي هيكل، والصحفي عبد الرحمن شاكر.

وكان اهتمام صاحب الندوة باللغة والحرص عليها أثر كبير في توجيه روادها إلى السبل التي تحفظ كيانها، وتعلي من قدرها وشأنها.. وأورد هنا قصة ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين لكتاب «الظاهرة القرآنية» الذي ألفه بالفرنسية المفكر الجزائري المعروف «مالك بن نبي». لقد خاف المترجم أن يخالف المؤلف في رواية النصوص، فكان يترجمها كما هي على مسؤولية المؤلف. وعندما ذهب يهديها إلى صاحب الندوة - وهو صديقه - وتصفحها وتمعن في بعض صفحاتها، التفت إلى المترجم وشواه شيئًا علي السفود - كما يقولون - طيلة ثماني ساعات من الظهر إلى ما بعد العشاء. علمني - يقول المترجم - أن على المترجم أن ينقل النص بالعربية التي تليق، وليس بالعربية التي تحاكي النص الفرنسي، فهذا نمط من الحرفية يضر أكثر مما ينفع بحيث تستعبدنا النصوص التي يرويها المستشرقون ومن لف لفهم، فإذا كانوا يتكلمون عن آيات قرآنية أو أحاديث نبوية، فينبغي أن نتتبع هذه النصوص في مظانها، وأن نأتي منها بالصحيح، وأما الخبيث فننفيه أو نعلق عليه.

يقول الدكتور عبد الصبور شاهين في حديث إذاعي إنه بعد هذه الجلسة قام متوجهًا إلى بيته: «وحملت في تلك الليلة صحائفي تحت إبطي كأنما أحمل خيبتي تحت ذراعي وأنا أبكي من مصر الجديدة إلى الإمام الشافعي».. «وسرت في تلك الليلة وحدي لا أدري بالطريق من الدوامة التي لفتني، وشواني، وأقول شواني شيئًا ما زلت أشعر بآثاره حتى الآن».

ثم يردف الدكتور عبد الصبور فيقول:«ثم عدت إليه بترجمة أخرى لكتاب الظاهرة القرآنية... ترجمتها طبقًا لمنهج الأستاذ محمود شاكر فشرفها بأن كتب مقدمة، مع أنه ضنين في كتابته لهذه المقدمات».. أي أن شاكر غفر له وصالحه(8).

ولا شك أن هذا النوع من الصالونات الأدبية والثقافية يملأ فراغًا نحن في العالم العربي في أمس الحاجة إليه، لأنه يرتبط بهويتنا وشخصيتنا الحضارية، وللأسف، فقد تقلص برحيل صاحب الصالون، إن لم يكن قد تلاشى في خضم الحياة المادية المسعورة.

من أشهر الصالونات الثقافية التي استقطبت اهتمام

أعلام الأمة في الفكر والأدب والفن. صالون «عباس محمود العقاد» أشهر كتاب القرن العشرين في العالم العربي، وقد كتب عنه أو أشار إليه كثيرون، ولعل «أنيس منصور» هو الذي استطاع أن يكتب عن صالون العقاد باستفاضة فيما يقرب من سبعمائة صفحة، ويستطيع القارئ أن يرجع إليه ليرى اتساع الندوة وعمقها وتعدد موضوعاتها وتنوع روادها(٩).

بيد أنه من الجدير بالذكر أن القاهرة عرفت العديد من الندوات الحرة والمنظمة التي ضمت العديد من أعلام الفكر والأدب والثقافة، ومنها:

ندوة جمعية الأدباء بشارع القصر العيني، ندوة رابطة الأدب الحديث بجوار بنك مصر، ندوة الرابطة الإسلامية، ندوة الشبان المسلمين، صالون الفن بالشبان المسيحيين، ندوة طه حسين، ندوة الباقوري، ندوة نجيب محفوظ، الندوة البدرانية صاحبها الدكتور محمد بن فتح الله بدران وكان يديرها الشاعر محمود جبر، ندوة شعراء العروبة، ندوة كامل كيلاني، ندوة سميراميس، نادي خريجي الجامعات، صالون جاذبية صدقي، ندوة جميلة العلايلي، ندوة نادي القصة، ندوة آل عبد الرازق، ندوة الأهرام، ندوة صولت الحلواني، ندوة قهوة الحلمية، ندوة قهوة الفيشاوي، ندوة قهوة باب الخلق، ندوة قهوة متاتيا، ندوة قهوة المحافظة. وإذا كان معظم الندوات أو الصالونات السابقة قد توقف برحيل أصحابها أو بسبب الظروف المختلفة، فإن الأجيال الجديدة ما زالت تتجمع وتتلاقى في بعض الصالونات، ومنها ثلاث صالونات تعقد في نقابة الصحفيين أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس على التوالي، وهي الجيل الجديد الأدبية، ملتقى الأربعاء الأدبي، المساء الأسبوعي، وهناك ملتقى المثقف العربي يشرف عليه الدكتور عبد الولي الشميري سفير اليمن في الجامعة العربية، وهناك أيضا صالون الدكتور عبد المنعم تليمة، وصالون الدكتور سيد البحراوي وزوجه الدكتورة أمينة رشيد، وصالون الدكتور يحيى الرخاوي، وصالون الدكتور عبدالحميد إبراهيم.

وإلى ما قبل سنوات، كانت تعقد ندوة موسمية في صالون الشاعر الراحل «عبد الله السيد شرف»، وميزة هذا الصالون أن كان يجمع في مناسبات الأعياد وغيرها أدباء من مختلف أرجاء مصر، يتجمعون في منزل الشاعر بقرية «صنافيد» قريبًا من مدينة طنطا في وسط الدلتا. ومعظم الندوات أو الصالونات المعاصرة، تسعى إلى توجيه الشباب في المجال الإبداعي، قصة وقصيدة، وتعمل على نشر إنتاجهم في الصحف أو دور النشر.

وقد انضم مؤخرًا إلى هذا المجال بعض رجال الأعمال الذين يسعون لأمر أو آخر، إلى المشاركة في العمل الثقافي، وتخصيص جوائز للمتميزين من الأدباء، ونشر أعمالهم.

وبعد..

فإن الصالونات الثقافية في العالم العربي تمتد وتتوسع كمًا وكيفًا، وقد آثرت أن أشير إلى أبرز هذه الصالونات في قطرين عربيين، لأن الإلمام بأقطار العرب الأخرى يصعب في هذا الحيز الضيق بيد أن الأهم من الحديث عن الصالونات، هو دورها في توليد الأفكار وتعميق الرؤى وطرح التصورات وإضاءة التاريخ والأحداث، ووضع الأمة من خلال الحوار الحر الخالص على الطريق المستقيم لتبلغ غايتها وتتجاوز محنتها وتتبوأ مكانتها التي تليق بها في شتى المجالات والتخصصات.■

الهوامش

(١) انظر: درويش الجندي، ظاهرة التكسب وأثرها في الشعر العربي ونقده، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢٢٢ وما بعدها.

(٢) أبو هلال العسكري: كتاب الصناعتين(تحقيق البجاوي وآخر)، ص ١٠١.

(٣) طه حسين، حديث الأربعاء - جـ ٢ - دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص ٣٢ وما بعدها.

(٤) السابق، ص ٣٤.

(٥) السابق، ٤١ وما بعدها.

(٦) عائض الرداوي، ندوة الرفاعي، الرياض، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م، ص ٣٤.

(٧) أنور الجندي، آفاق جديدة في الأدب، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٧٩– ٨٥.

(٨) عايدة الشريف، محمود محمد شاكر: قصة قلم، دار الهلال، القاهرة ١٩٩٧، ص ٣١٦ وما بعدها.

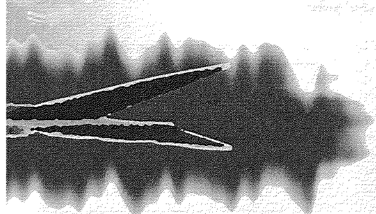
(٩) أنيس منصور، في صالون العقاد كانت لنا أيام، دار الشروق، القاهرة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣ م.



أسامة أمين
ألمانيا

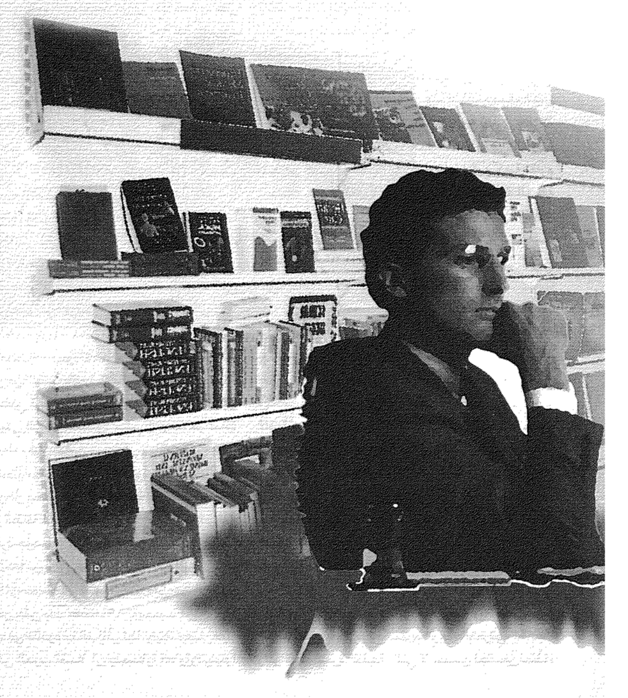
هل يتخيل إنسان أن رافعي لواء تعريف الغرب بالثقافة العربية، هم أناس قلائل غالبيتهم من الغربيين؟ وهل يتصور القارئ أن عدد الكتب التي نقلتها الولايات المتحدة طوال أربع سنوات عن اللغة العربية لم يتعد ١٣ كتابًا؟ وأن مستشرقًا سويسريًا واحدًا - اسمه هارتموت فيندريش - ترجم بمفرده ٣٥ كتابًا من لغة الضاد إلى اللغة الألمانية؟ وأخيرًا هل يصدق أن تسعة مترجمين من تسع دول أوروبية كونوا مجموعة (ذاكرة المتوسط)، ترجمت خلال ٦ سنوات فقط ٥٠ كتابًا لخمسة عشر مؤلفًا عربيًا؟

يشعر المرء بمرارة في صوت هارتموت فيندريش، وهو يتحدث عن الثقافة العربية ومدى وجودها في الغرب، ويلقي باللوم الشديد على العرب، «الذين لم ينفقوا شيئًا على نشر ثقافتهم، ولا يمدون يد العون المادي أو حتى المعنوي، للمبادرات التي يقوم بها الجانب الأوروبي».



الثقافة العربية في الغرب

العرب.. متقاعسون والغرب.. انتقائيون



استغربت كثيرًا مما يقول، ونبهته إلى أن هناك مكاتب ثقافية تابعة للسفارات العربية، تكلف بلادها ميزانيات باهظة، ولا يمكن أن يستوي وجودها وعدمه، فصدمني من جديد، بأن هذه المكاتب «ليس لها دور على الإطلاق، وينطبق نفس الأمر على بعثات جامعة الدول العربية في أوروبا».

أردت العودة إلى نقطة البداية حتى يكون الكلام مبنيًا على أساس موضوعي، فأشرت إلى أن نشر الثقافة ليس له وسيلة واحدة، بل هناك إلى جانب الترجمة إلى اللغات الأوروبية، الصفحات الأدبية والثقافية، التي لا تخلو صحيفة كبرى منها، علاوة على الأمسيات الثقافية التي يمكن من خلالها تعريف الجمهور الغربي بالمثقفين العرب، ودور وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، فإذا كان هناك قصور من الجانب العربي الرسمي في جانب، فلابد أن تكون هناك جوانب أخرى مضيئة.

ولكن يبدو أن فيندريش لا يرى أي بصيص نور، فيوضح لي أن كل ما ذكرته صحيح، ولكن «الوجود العربي الرسمي على هذه الساحة، إذا حدث - وهو أمر نادر - ، فإنه يكون استجابة لمبادرة من الجانب الأوروبي، وتكون المشاركة شرفية، ودعمًا معنويًا فقط».

وأخيرًا خطر لي حقل برع فيه بعض المثقفين العرب، وهو الكتابة باللغات الأوروبية مباشرة، دون حاجة إلى وسيط، وحققوا في هذا المجال شهرة وصيتًا جعلا أسماءهم معروفة للكثيرين من المثقفين في الغرب، وذكرت الأديب السوري الأصل (رفيق شامي)، الذي نشر الكثير من الكتب باللغة الألمانية دون وسيط يترجم أعماله. فسألني فيندريش إذا ما كنت قرأت كتبًا لرفيق شامي، ونبهني إلى أن المقصود بنشر الثقافة، هو تمامًا عكس ما يفعله رفيق شامي ومن على شاكلته، لأن هؤلاء «إنما يقصدون بكتاباتهم تحقيق الربح، والسعي وراء الشهرة، أي أن مصالحهم الشخصية هي التي تعنيهم، وليس نشر الثقافة العربية».

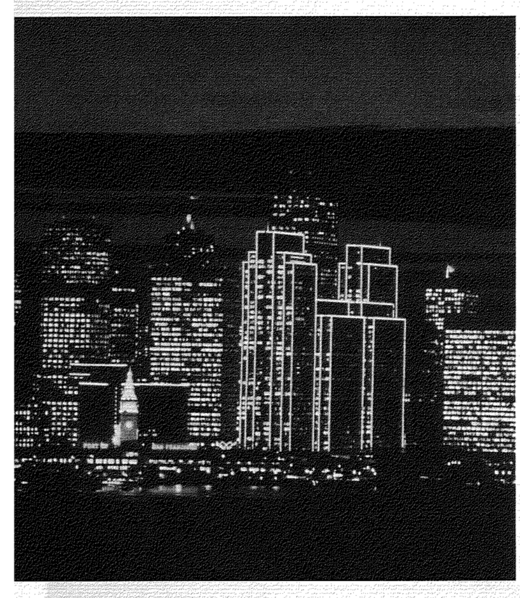
واستطرد موضحًا ما قاله أن هذا النوع من الأدباء يكتب للغرب ما يريد أن يسمعه، أي من خلال الالتزام بالصورة المرسومة في خيال الأوروبي عن العربي «الذي يجلس على باب خيمته، ويجيد فن الرواية والأساطير، أي الملتزم بعالم ألف ليلة وليلة، وهذا بعينه ما يجب على العرب أصلاً أن يتصدوا له، وأن يبينوا للغرب أن العالم العربي اليوم عالم زاخر بالمعرفة، والفنون والآداب الراقية بكل أنواعها».

تذكرت عندها أستاذ السياسة الدولية في جامعات ألمانيا والولايات المتحدة د. بسام طيبي، السوري الأصل أيضًا، الذي يصر دومًا على أن المسلمين في الغرب خطر على أوروبا، وأنهم جاؤوا في هجرة جديدة، تشبه هجرة المسلمين الأوائل من مكة إلى المدينة، بهدف نشر الإسلام في أنحاء المعمورة، وأن المجتمع الغربي له أصوله وقيمه المسيحية، والتي يجب أن يفرضها على القادمين من الدول الإسلامية، حتى لا يفقد هويته. ونظرًا لأنه يؤكد في بداية كل كتاب ينشره وفي مطلع كل مقال يكتبه أنه مسلم، فإن كلامه يحظى بالاحترام والاهتمام الشديدين، وعنده من الطلاب الكثيرين الذين ينهلون من آرائه، لينشروها من بعده في كل مجال.

وجدت أن هارتموت فيندريش قد فهم دور هؤلاء «المثقفين» العرب، بصورة غير معتادة في الغرب، فتجرأت لأسأله، عما إذا كانت هناك أصابع خفية تقاوم تحسين صورة العرب، وتأبى أن يتبوؤوا المكانة اللائقة بهم، خصوصًا أن أكبر النقاد الألمان على الإطلاق واسمه مارسيل رايش راينسكي - الذي نجا من الهولوكوست (المحرقة) - ، «يأبى أن ينزل الأدب العربي منزلة عالية» كما كتبت مجلة (فكر وفن) الألمانية.

لم يتردد فيندريش في الإشارة إلى أن ترجمة كتب من الثقافة العربية، تعرضت إلى صعوبات جمة، وأن هناك بعض وسائل الإعلام لا ترحب بذلك، بل إن «بعض دور النشر كانت تعتبر الترجمة لأديب فلسطيني مثلاً، عملاً مشينًا، نظرًا للعلاقة الخاصة التي تربط ألمانيا بإسرائيل، بسبب الخلفية التاريخية، ولكن الوضع تحسن كثيرًا خلال السنوات الماضية، وأصبح طبيعيًا أن توافق دور نشر مرموقة، على نشر أعمال نقلاً عن اللغة العربية».

فسألته عن سبب تمسك الكثير من دور النشر هذه بأعمال ليست هي أفضل ما كتب العرب على الإطلاق، بل إن بعض هؤلاء لم يعرف الاهتمام بأعماله، إلا من خلال الشهرة في الغرب، مثل نوال السعداوي وأمثالها، من الذين لا هم لهم سوى تشويه صورة هذا العالم العربي، وترسيخ مفهوم الرجل الشرقي الطاغية، والمرأة المنكسرة الذليلة، التي لا يضمن لها دين حقًا،



ولا تعرف تقاليد لها مكانة. فأوضح أن مثل هذه التوجهات موجودة للأسف، ولكن ليس كل من يترجم عملاً تكون له مثل هذه النوايا السيئة. وتساءل من جديد عن دور العرب، الذين «لولا تقاعسهم لما تركوا المجال لمثل هؤلاء ينتقون ما يسوقون له باعتباره ثقافة عربية».

وهنا أشار فيندريش إلى تجربة رائدة يقوم بها مع ثمانية زملاء له من إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وبولندا وهولندا والسويد وإنجلترا، في إطار ما يسمى بـ(ذاكرة المتوسط) تمولها المؤسسة الأوروبية للثقافة بالتعاون مع مدرسة المترجمين في طليطلة الإسبانية التابعة لجامعة قشتالة لامنتشا، التي بدأت في عام ١٩٩٦م بالترجمة من اللغة العربية إلى لغات الدول المذكورة، وذلك من خلال ورش عمل يلتقي فيها المترجمون بالمؤلفين لمناقشتهم في كل جزئيات أعمالهم، وآرائهم في أي تعديل مقترح، وسؤالهم عما غمض عليهم، وكانت المحصلة ترجمة أعمال أدباء عرب بلغ عددهم ١٥ أديبًا مثل إدوار الخراط ومحمود درويش ولطيفة الزيات وعبد الرحمن منيف وخالد زيادة ومي التلمساني.

وطالب بأن تساهم الدول الراعية للثقافة العربية، والتي لا تتوقف على حدود دعم كتّابها دون غيرهم، وتمد يدها إلى هذه المجموعة التي تسعى للقيام بمبادرة جديدة لترجمة أعمال عربية من جديد أطلقت عليها اسم (ذاكرة المستقبل).

ذهبت بكل هذه الهموم والاتهامات إلى مسؤول في جامعة الدول العربية، فاعترف فورًا بأن التقصير موجود ولا ينكره إلا جاهل، ولكنه أضاف قائلاً «هذه الاتهامات ليست موضوعية، حيث إنه لا يمكن القول أن هناك عدم رغبة في القيام بدور بناء» وفجأة تذكر أنه مسؤول ويجب أن يكون حديثه خطابيًا فبدأ بوابل من الإشادة بـ«الدور الرائد الذي تقوم به الأمانة العامة في القاهرة، والتي يتولى فيها خبراء تقويم الأعمال وانتقاء ما يصلح منها للترجمة، وبعد عرضه على اللجان المختصة، والمسؤولين المعنيين، وأخذ الآراء في جدوى ترجمة هذا العمل من مختلف الجوانب السياسية، تتم الترجمة. وقد وصلني اليوم كتاب عن حوار الحضارات، مترجم إلى اللغة الإنجليزية لتوزيعه على المراكز البحثية، وجهات صنع القرار في الدول الأوروبية».

حاولت أن أنبهه إلى أن المقام لا يتسع للخطابة والعنترية، وأن سؤالي واضح ويسير، وأنني لا أتحدث عن نشرات الجامعة العربية عن التعاون الأوروبي - المتوسطي وعن حوار الحضارات، بل عن دور العرب في نشر ثقافتهم، فإذا به يبدأ حملة شعواء على الاستشراق والمستشرقين، «ونواياهم المغرضة بدون استثناء، والدور المشبوه الذي تقوم به مؤسساتهم، والجامعات الأمريكية في الدول العربية، وأن كل ما تطبعه يكون له أبعاد خطيرة، فمثلاً التقرير السنوي، الذي تصدره هذه الجامعة، إنما يهدف إلى خدمة مصالحهم، وتزويد الغرب بالمعلومات اللازمة لهم، حتى يتمكنوا من التغلغل في مجتمعاتنا».

فأردت أن أبعد عن هذه النوبة التي أصابته، فسألته عن جمعية الصداقة العربية - الألمانية على سبيل المثال، والتي كان يرأسها وزير الاقتصاد الاتحادي الأسبق، يورجن موليمان، فضحك طويلاً، وقال إن هذه الجمعية «لها هدف واحد، هو التوفيق بين الأطراف العربية والأوروبية لإتمام الصفقات التجارية، علاوة على أن الصراعات الداخلية الحزبية بين أطرافها من أهم سماتها، وأنه بدلاً من التعاون لتحقيق الصالح العام، تستهلك الطاقات في تصفية الحسابات».

تعجبت وقررت أن أختتم حديثي معه بسؤال عن الحل، فأشار إلى (معهد العالم العربي) في باريس، معتبرًا أنه النموذج الذي يستحق الاقتداء به، فنبهته إلى أنه تعرض في السنوات الأخيرة إلى أزمات مالية عاصفة، بسبب عدم التزام بعض الدول العربية بدفع حصصها في ميزانيته، فقال إن هذه المشكلة ستواجهنا دومًا، ما دام الأمر يتكلف شيئًا، فإن رد الفعل سيتراوح بين الاستجابة الانفعالية، والوعود السخية، ثم المماطلة والتأخر، ثم دفع جزء يسير من المبالغ المطلوبة، ثم اتباع سياسة «أذن من طين وأخرى من عجين».

واختتم قوله بأنه «يشعر بألم لكن الإحباط لا يعرف طريقًا إليه، لأنه متفائل».

توجهت إلى العرب العاملين في مؤسسات ثقافية ألمانية لاستكشاف آرائهم، وعثرت على الدكتور المهدي العوني، التونسي المولد، الحاصل على الدكتوراه في التاريخ، والذي يعمل منذ سنوات كثيرة في القسم العربي بإذاعة صوت ألمانيا في مدينة كولونيا، وسألته



عن رأيه، فطالب بأن تحذو الدول العربية حذو الغرب في إنشاء مراكز ثقافية على غرار معهد جوته الألماني، والمركز الثقافي الفرنسي، وغيرهما من الجهات المسؤولة عن التعريف بثقافات بلادهم في المحيط الخارجي، واقترح اختيار اسم عالم أو أديب أو مفكر مثل ابن خلدون، لتكون هذه المراكز عربية، لا قطرية تمثل دولة عربية بعينها.

وأشار إلى تجربة (معهد دراسات التاريخ الإسلامي) في مدينة فرانكفورت، الذي دعمته المملكة العربية السعودية، وكان مجلس الأمناء مكونًا من السفراء العرب، ولكن المدير كان تركيًا هو فؤاد سزجين، والذي - حسب رأيه - قصر عمل المعهد على التفتيش عن مخطوطات تهمه هو شخصيًا، ودراستها، دون أن يكون لهذا المعهد إشعاع خارج أسواره. وهو الدور نفسه الذي يقوم به (معهد العالم العربي) في باريس، أي محدودية التأثير، والاشتغال بقضايا أكاديمية بحتة لا تهم العامة، بل ولا المثقفين غير المتخصصين في مجال بعينه. وأكد أنه «ليس المطلوب إنفاق الملايين على بناء معماري متميز، في مقابل مضمون ومحتوى لا يليق بهذا الإطار الفاخر».

وطالب العوني بإصدار دورية ربع سنوية تحتوي على ترجمات لأعمال ثقافية عربية متميزة، ينتقيها العرب على أسس موضوعية، على عكس ما يقوم به الغربيون حين ينتقون عملاً لترجمته من ثقافتنا. وإثراء الحضارة الغربية بالمحاضرات التي يلقيها المثقفون العرب، وإتاحة الفرصة لهم للقراءة من أعمالهم مباشرة، ومن خلال ترجمات يقوم بها عرب يشعرون بالنص العربي، وما فيه من خلجات وانفعالات لا يمكن للمترجم الغربي أن يهتز لها قلبه.

ويرى هو الآخر أن معاهد الاستشراق «مهما تغيرت من الخارج، واختلفت تسمياتها، فإنها تحافظ على جوهرها الرامي إلى الإساءة للشرق، فمثلاً عند طرح مفهوم الطلاق في الإسلام، والبحث عن جزئيات يعرف المستشرق أنها تثير النفور لدى القارئ الغربي، ثم مقارنتها بما يروق للقارئ الغربي من السائد في بلاده، يصل هذا القارئ إلى قناعة، بأن الشرق لا يصلح أن يكون معينًا ليغرف منه المعرفة أو الثقافة. وحتى المستشرقون الذين يهلل لهم العرب جميعًا من أمثال البروفيسورة أنيماري شيميل وغيرها، فإن الاطلاع على ترجماتها للأدب العربي، يجعل القارئ «يوقن أنها نالت فوق ما تستحقه من التقدير».

وطالب أن يقوم هو وأمثاله من العرب المثقفين من متقني اللغات الأوروبية بترجمة أعمال الأدب العربي، في إطار خطة طموحة تضعها إحدى المؤسسات العربية الراغبة في رعاية هذه الثقافة ونشرها.

توصلت في نهاية المطاف إلى عدة نقاط، أهمها:

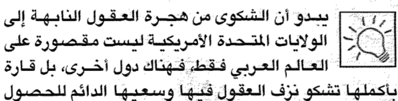
- هناك قناعة بأن العرب لا يمدون يد العون إلا إذا تعلق الأمر بترجمة كتب دينية فقط.
- توجد مبادرات عديدة وأنشطة مختلفة على يد أطراف راغبة كلها في نشر بعض مكونات هذه الثقافة العربية، ويبدو أن الخطوة الأولى المطلوبة هي حصر هذه المبادرات، وليكن في إطار مسابقة كبرى، تنظمها مؤسسة الملك فيصل أو غيرها من المؤسسات الثقافية المرموقة، وتحصل أفضل هذه المبادرات على جائزة تليق بهذه المهمة، ثم التنسيق بينها، بحيث لا نبدأ كالعادة من نقطة الصفر، والاستفادة من تجارب هذه المبادرات.
- هناك عدم ثقة متبادلة، وترصُّد كل طرف بالآخرين، ولذلك فإن التعاون بين هذه الأطراف سيتعرض - على الأقل في بدايته - لبعض الصعوبات، ولكني أعتقد أنه بمرور الأيام ومع أول ثمرة من ثمار التعاون، ستتبدل الحال، وتنشأ روح الفريق الواحد، الذي يرى أن هدفه أسمى من أن يموت على عتبة الصراعات.
- دور النشر العربية الصغيرة المنتشرة في الغرب، والتي تقوم بدور مشكور، ولكنه محدود، آن لها أن تدرك أنها تقاتل طواحين هواء، وهي تنشر أعمالاً لأدباء لا يعرفهم أحد سواهم، ولن يشتري أعمالهم إلا أفراد أسرة هذا الأديب العربي المقيم في الغرب، وربما جيرانه، ويجب أن تتوصل دور النشر هذه إلى طريقة للاندماج في إطار دور نشر كبرى قادرة على تحمل الخسارة في كتاب ما، ما دامت تربح من غيره.

وأخيرًا، أقتبس من جورج طرابيشي ما قاله في كلمة له نشرتها صحيفة الحياة اللندنية قبل سنوات يقول فيها: «لو استغنى كل جيش عربي عن طائرة واحدة من طائراته، لأمكن تمويل ترجمة ثمانين ألف عنوان»، ولعل قراء (المعرفة) أكثر حماسًا من قراء (الحياة) لمد يد العون، دون الاستغناء عن الطائرات.■

شكوى أوروبية وعربية

هجرة العقول مستمرة.. إلى أمريكا

المصدر: خدمة بي بي سي BBC العالمية ـ ١١ ديسمبر ٢٠٠٢.
ترجمة وتحرير: المعرفة

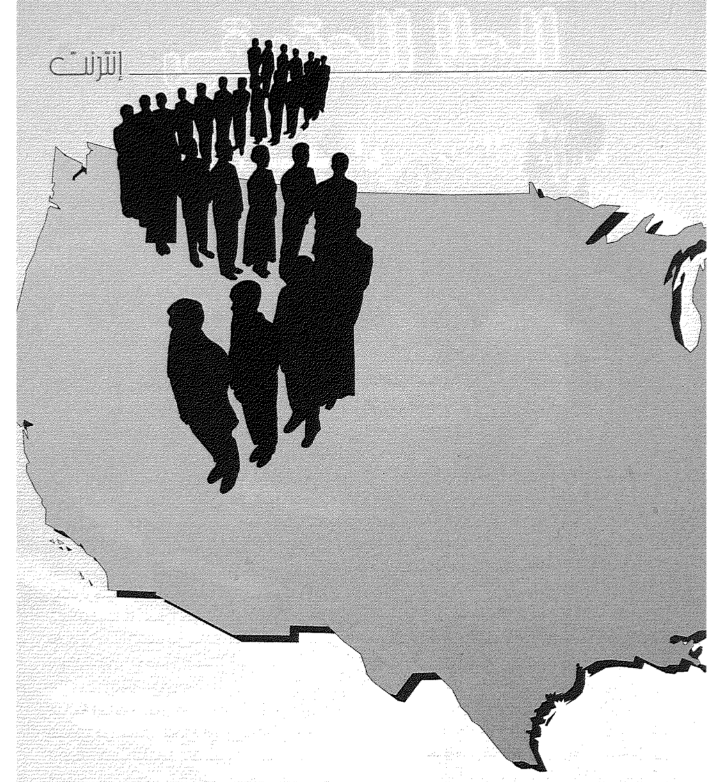


يبدو أن الشكوى من هجرة العقول النابهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليست مقصورة على العالم العربي فقط، فهناك دول أخرى، بل قارة بأكملها تشكو نزف العقول فيها وسعيها الدائم للحصول على فرصة مواتية لخبراتها خارج أوطانها.

وقد وجه عدد من العلماء الأوروبيين البارزين انتقادات شديدة لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه العلماء والشؤون العلمية، وطالبوا بإجراء إصلاحات جوهرية لمعالجة أوجه القصور ورصد المزيد من الأموال للحد من هجرة العقول إلى الولايات المتحدة.

وفي رسالة موجهة إلى المجلس الأوروبي، قال عشرة من رؤساء أكاديميات العلوم الأوروبية إنه «من الأهمية بمكان أن ندرك أن الولايات المتحدة أكثر نجاحًا من الاتحاد الأوروبي في اجتذاب المواهب الشابة في مرحلة ما بعد الدكتوراه من جميع أنحاء العالم».

ومن بين الموقعين على الرسالة رئيس الجمعية الملكية البريطانية للعلوم، لورد ماي، ورئيس الأكاديمية الفرنسية للعلوم، أوبير كورين، ورئيس الأكاديمية السويدية للعلوم، جان كارلسون. وقد تم إرسال الخطاب إلى الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي، رئيس وزراء الدنمارك أندريس فوه راسموسن. وحث العلماء في خطابهم على مناقشة الكيفية

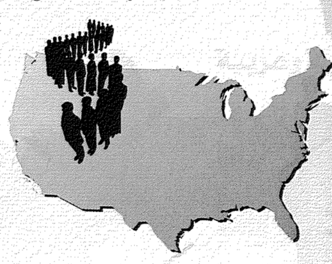


التي يمكن للاتحاد الأوروبي من خلالها أن يصبح أكثر قدرة على المنافسة وإيقاف تدفق العلماء إلى الولايات المتحدة بشكل رئيسي.

وأكد العلماء الأوروبيون أن هناك حاجة عاجلة إلى تخصيص مزيد من الأموال وإجراء مزيد من الإصلاحات لتقليص الفجوة الكبيرة بين ما تنفقه دول الاتحاد وما تنفقه الولايات المتحدة على الأبحاث العلمية والتنمية البشرية. وكان الاتحاد الأوروبي قد قرر في قمة الاتحاد التي عقدت في لشبونة بالبرتغال عام ٢٠٠٠م زيادة إنفاق الدول الخمس عشرة على العلوم لتصل إلى ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، وذلك بحلول عام ٢٠١٠م حتى يصبح الاقتصاد أكثر قدرة على التنافس اعتمادًا على العلم والمعرفة.

إلا أن المفوضية الأوروبية ذكرت في شهر نوفمبر الماضي أن الدول الأعضاء ما زال أمامها الكثير لإدراك هذا الهدف، واكتفت المفوضية بدعوة دول الاتحاد إلى تحسين معدلات الإنفاق على الأبحاث التنموية.

ودعا العلماء الأوروبيون حكوماتهم المختلفة لزيادة الميزانيات المخصصة للبحث العلمي بشكل يتناسب مع



ما هو قائم في الولايات المتحدة واليابان. وتشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الولايات المتحدة أنفقت نحو ٢,٧٪ من ميزانيتها في عام ٢٠٠٠م على الأبحاث والتنمية، بينما أنفقت اليابان ٣٪، مقابل أقل من نصف ذلك بين دول الاتحاد الأوروبي منذ منتصف التسعينيات.

كما ناشد العلماء الاتحاد الأوروبي لتبني النظام الجامعي الأمريكي، حتى يصبح التعليم والتحصيل الجامعي أكثر انفتاحًا وفعالية ومرونة، ودعوا أيضًا إلى تركيز الإنفاق الحكومي على الأبحاث الأساسية، وترك الاهتمام بالتنمية والبحث التطبيقي للقطاع الخاص.

وفي الوقت الذي يشعر الأوروبيون بأن هناك خطرًا يهدد تقدمهم بسبب نزف العقول الذي يتدفق على الولايات المتحدة، نجد شعوبًا أخرى يتهددها خطر آخر أعظم وأشد، ونعني بذلك الدول العربية، فهجرة العقول العربية تهدد وجود الأمة وتنذر بتخلفها عن ركب الحضارة المتقدمة، وهو الأمر الذي دعا أكاديمي عربي بارز للتحذير من أن الفجوة التكنولوجية التي تزداد اتساعًا بين العرب والغرب بوجه عام تشكل خطرًا وتهديدًا مباشرين على الأمن القومي العربي، بعد أن دخلت العلوم العصرية في مجالات تطوير الأسلحة الحديثة.

وقال زكريا حسين، مستشار رئيس الأكاديمية التابعة لجامعة الدول العربية إن دخول التكنولوجية المتطورة في مجال الإنتاج الحربي والمدني جعل من امتلاك التكنولوجيا العسكرية والمدنية هدفًا من الأهداف الاستراتيجية للدول. وأضاف دكتور زكريا أن التخلف العلمي والتكنولوجي وضعف القاعدة العلمية اللذين تعانيهما الدول العربية يشكلان تهديدًا خطيرًا للأمن القومي العربي، ولذلك يجب على الدول العربية أن تتبنى الأساليب اللازمة للحاق بركب الحضارة والتقدم لرفع كفاءتها في المجالات كافة.

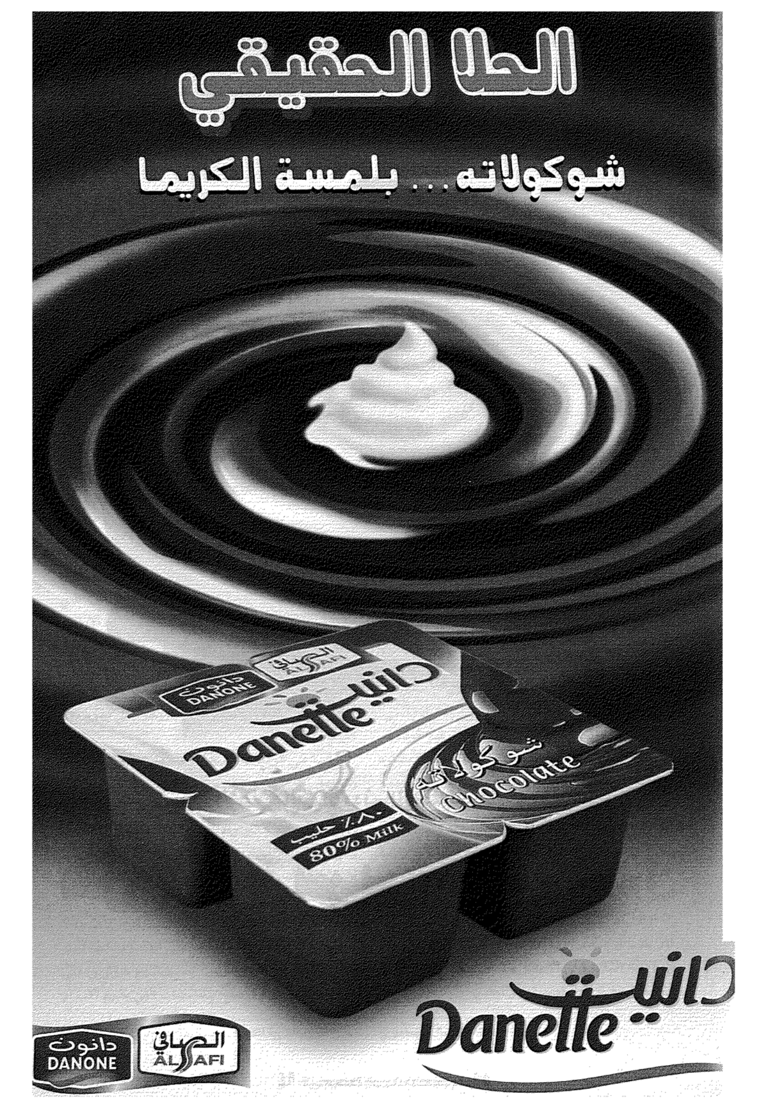
وقال الخبير العربي إن هجرة العقول العربية ما هي إلا نزف حاد في جسد القاعدة العلمية والتكنولوجية، مما سيؤثر سلبًا على الأمن القومي العربي. وأشار دكتور زكريا إلى «أن بناء القاعدة العلمية والتكنولوجية أصبح محورًا أساسيًا من محاور النمو الاقتصادي». وضرب مثلاً بالأقمار الصناعية التي أصبحت تستخدم في اكتشاف الثروات الطبيعية للبلاد العربية والتي تعتبر أهم ركائز التنمية الاقتصادية.

ختامًا: يجدر بنا أن نشير إلى ما أورده تقرير الأمم المتحدة للتنمية العربية عن حال الدول العربية في مجال التنمية والتعليم، حيث يتفق ما ورد بالتقرير مع التحذير الذي أطلقه دكتور زكريا حسين. لقد ذكر التقرير «أن المنطقة العربية غنية بشكل يفوق حجم ما وصلت التنمية فيها»، و«أن المواطن العادي عليه أن ينتظر ١٤٠ عامًا حتى يتضاعف دخله»، ويخلص التقرير إلى أن الحاجز أمام تحسين الأداء العربي لا يتمثل في نقص الموارد ولكن في نقص ثلاثة أشياء جوهرية هي:

- «الحرية، والمعرفة، واحترام القوى النسائية».

وعن المعرفة نقل التقرير عن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه قوله: «إذا أراد الله أن يُذل بشرًا، حرمه من المعرفة». ورغم إنفاق العرب نسبة مرتفعة من إجمالي الناتج المحلي على التعليم، إلا أن توعيته وجودته متدهورتان ولا تلبيان حاجات المجتمع، أما الأمية فما زالت مرتفعة فهناك ٦٥ مليون شخص أمي من بين ٢٨٠ مليون نسمة هم سكان المنطقة العربية. أما حجم الاستثمار في البحث العلمي وتقنية المعلومات فأقل من (سُبع) معدله العالمي.

في ضوء ما سبق يصبح الحديث عن الفجوة التكنولوجية وهجرة المواهب لمراكز البحث الأجنبية خارج الوطن مسألة تستحق الاهتمام، ولا يصبح من قبيل المبالغة القول بأن إهمالها يعرض الأمن القومي العربي للخطر.■



الحلا الحقيقي
شوكولاته... بلمسة الكريما
دانيت
Danette
DANONE
AL SAFI
شوكولاته
Chocolate
٨٠٪ حليب
80% Milk
دانيت
Danette
الصافي
AL SAFI
دانون
DANONE



الإعلان التليفزيوني الموجه للطفل

هل هو «شرير» إلى هذا الحد؟!

خالد جاويش*
الإمارات

يبدو أن العلاقة بين الإعلان التليفزيوني والطفل ستظل دائمًا مثارًا للنقاش سواء بين المتخصصين أو حتى عامة الناس، وغالبًا ما يُتهم الإعلان بأن له تأثيرات سلبية على الطفل، من بينها أنه قد يدفعه إلى شراء أشياء قد لا يكون في حاجة حقيقية إليها، أو أنه قد يؤثر على سلوكه الغذائي ويجعله يتناول مأكولات أو مشروبات لا تدخل ضمن النظام الغذائي الصحي الذي يفترض أن يسير الطفل عليه، أو أنه قد يولد لدى الطفل احتياجًا إلى بعض المنتجات التي قد لا يستطيع أهله توفيرها له إما لأنها خارج حدود إمكاناتهم الاقتصادية وإما لأنها غير متوفرة في المتاجر الموجودة في البلد الذي يعيشون فيه وهو ما يؤثر سلبًا على الحالة النفسية للطفل ويؤدي إلى شعوره بالإحباط.

هل الإعلان «شرير» إلى هذا الحد؟ هل الإعلان بالفعل يؤثر سلبًا على الأطفال؟ ألا يوجد للإعلان أي تأثيرات إيجابية على الأطفال؟

هذا ما سنحاول خلال الأسطر القادمة أن نستكشفه ونجيب عنه. لكني أود في البداية أن أؤكد أن الإعلان «أداة» يمكن إذا أُحسِن استخدامها وتوظيفها أن تؤدي إلى نتائج إيجابية مثل استخدام الإعلان في حملات التوعية الصحية وما شابه، أما إذا أُسيِء استخدامها وإدارتها فقد تؤدي إلى نتائج غير مرغوبة. ولذلك لا بد أن ننظر إلى «الإعلان» في حد ذاته باعتباره نشاطًا اقتصاديًا واتصاليًا مهمًا يُسهم في منح المستهلك حرية الاختيار وحق اتخاذ القرار بناء على المعلومات ويسهم أيضًا في دفع حركة السوق مما ينعكس إيجابيًا على زيادة المبيعات وبالتالي زيادة الإنتاج والاستثمارات وهو ما يعني مزيدًا من فرص العمل ومزيدًا من رفع مستوى معيشة الأفراد.

وإذا كنا نتحدث عن المستهلك وعن عقلانية القرار فقد يتساءل البعض وما علاقة هذا بالطفل؟ ولماذا نلاحظ في الآونة الأخيرة أن الأطفال قد أصبحوا مستهدفين بدرجة كبيرة من قبل المسوقين والمعلنين؟

الإجابة عن هذا السؤال ببساطة هو حجم المبالغ المالية التي ينفقها الأطفال أنفسهم، والتأثير أو الضغط الذي يمارسونه على ما ينفقه والداهم، وأخيرًا، المال الذي سينفقونه عندما يكبرون. وهذا ما تؤكده الأرقام والإحصاءات، ففي أستراليا على سبيل المثال ينفق الأطفال الأقل من ١٨ عامًا حوالي ٣١,٦ مليون دولار أمريكي أسبوعيًا ويؤثرون على أكثر من ٧٠٪ من مشتريات الملابس والوجبات السريعة التي يقوم بها الوالدان.

أما في الولايات المتحدة فينفق ٥٧ مليون طفل ومراهق أمريكي ممن هم في سنة المدرسة حوالي مائة مليار دولار سنويًا على الحلوى والطعام والمشروبات ومنتجات الفيديو والإلكترونيات واللعب والأفلام والرياضة والملابس والأحذية، بل تقدر إحدى الدراسات أن الأطفال قد «أثروا» على ما قيمته ٩ مليارات دولار من مبيعات السيارات في الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤م. أي أن أهمية الأطفال بالنسبة للمسوقين والمعلنين لا تنحصر فيما ينفقونه بأنفسهم على أنفسهم لكنها تمتد أيضًا إلى الدور الذي يؤدونه بصفتهم مؤثرين على قرارات الشراء الخاصة بالمنتجات التي يقوم الأب أو

* أستاذ الاتصال الجماهيري - جامعة الإمارات العربية المتحدة.

الأم بشرائها.

إذًا الطفل هدف مهم للإعلان والمعلنين، ولذلك هناك العديد من الإعلانات التي يتم توجيهها للطفل، لكن هل الطفل على الطرف الآخر يتعرض بالفعل لهذه الإعلانات؟ في البداية لا بد من تأكيد ضخامة الوقت الذي يقضيه الأطفال في مشاهدة التليفزيون، حيث تشير الدراسات إلى أن الطفل يقضي في المدرسة منذ التحاقه بصف الروضة إلى أن يتخرج من المرحلة الثانوية حوالي ١٣٠٠٠ ساعة، بينما يقضي خلال الفترة الزمنية نفسها حوالي ١٨٠٠٠ ساعة أمام شاشة التليفزيون.

وقد يتصور البعض أن مشاهدة التليفزيون لا تعني بالضرورة مشاهدة الإعلان، لكن الدراسات العلمية تؤكد أن الأطفال يتعرضون أيضًا للإعلانات. ففي دراسة ميدانية قمت بها على عينة من الأطفال المصريين ممن تتراوح أعمارهم بين ٩ سنوات و١٢ سنة من سكان القاهرة الكبرى بجمهورية مصر العربية في صيف عام ٢٠٠١م أشارت النتائج إلى أن جميع الأطفال الذين شملتهم العينة يشاهدون التليفزيون وأن جميعهم يشاهدون الإعلانات التليفزيونية، ومع هذا فقد اختلفت درجة حب الأطفال لمشاهدة الإعلانات، حيث بلغت نسبة من يحبون مشاهدتها ٧٧٪ في حين ٢٪ فقط هم الذين يكرهون مشاهدتها، أما البقية فعلى الحياد.

وهي نتيجة مشابهة إلى حد كبير مع نتائج إحدى الدراسات التي أجريت في الهند على عينة من أطفال الطبقتين المتوسطة وفوق المتوسطة الذين يعيشون في نيودلهي، حيث تم التوصل إلى أن جميع الأطفال يشاهدون التليفزيون بانتظام، وأن معظم الأطفال قد تأثروا بالإعلانات التي ظهر فيها أطفال، وأن الأطفال الذين يشاهدون التليفزيون ينتهي بهم الأمر إلى أن يصبحوا مستهلكين نشطين.

ومن النتائج المثيرة في الدراسة التي تم إجراؤها في مصر أن ٨٨٪ من أطفال العينة لديهم فهم صحيح للإعلان التليفزيوني و ٧٦٪ لديهم فهم صحيح للفرق بين إعلان التليفزيون والبرنامج التليفزيوني، ولكن لا بد هنا أن نتوقف ونشير إلى ارتفاع عمر الأطفال في العينة (بدءًا من ٩ سنوات) وهو ما يتفق مع نتائج دراسات أخرى ترى أن الطفل في عمر ٧ أو ٨ سنوات يستطيع التمييز بين الإعلان وما عداه من برامج تلفزيونية، أما الأطفال الأقل عمرًا فقد لا يستطيعون ذلك. ومن النتائج المثيرة للاهتمام إدراك غالبية أطفال العينة (٧٥٪) لاحتمالات عدم الصدق في الإعلان وهي أيضًا نتيجة تم التوصل إليها في دراسة الهند.

وما نود الإشارة إليه أن العلاقة بين إعلانات التليفزيون والأطفال هي علاقة تفاعلية ومعقدة ودائمًا ما تتوسطها عوامل مؤثرة أخرى من أهمها الأسرة والأصدقاء وزملاء الدراسة والعروض الموجودة داخل المتاجر وغيرها من العوامل، لذلك من العوامل التي تحمي الأطفال من أي تأثيرات سلبية علاقته بأفراد أسرته وبأقرانه، بالإضافة إلى تعليمه كيفية التعامل مع وسائل الإعلام بشكل عام ومع الإعلانات بشكل خاص، وأيضًا التشريعات التي تضعها الأجهزة الرقابية المختصة، هذا بجانب تعليم الطفل كيف يصبح مستهلكًا عاقلاً يجيد اتخاذ قراراته.

لكن ما الذي يتم الإعلان عنه للطفل؟ في دراسة تم إجراؤها في ١٣ دولة هي أستراليا والنمسا وبلجيكا والدانمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، تم التوصل إلى أن الإعلانات عن المنتجات الغذائية هي الأعلى بين الإعلانات الموجهة للطفل، وأن أكثر من نصف هذه المنتجات هي: الحلوى، طعام الإفطار المُحلّى، مطاعم الوجبات السريعة. ويرى المناهضون للنشاط الإعلاني الذي يستهدف الطفل أنه على الرغم من أن الإعلان يدعم حرية المستهلك في الاختيار لكن الاختيار الذي تقدمه إعلانات المنتجات الغذائية للأطفال هو اختيار بين إحدى ماركات الحلوى وماركة أخرى، وهو اختيار لا يشجع على أي نظام غذائي صحي متوازن. لذلك يطالب الكثيرون بحماية أكبر للأطفال من الإعلانات المضللة أو الخادعة أو الزائدة عن الحد خصوصًا عن المنتجات الغذائية التي لا تشجع على النظام الغذائي الصحي.

يتفق أطباء الأطفال واختصاصيو التغذية على ارتباط السمنة لدى الأطفال بارتفاع معدلات الجلوس أمام التليفزيون وألعاب الفيديو وأجهزة الكمبيوتر، وفي المقابل نقص النشاط الجسماني وارتباطها أيضًا بالنظام الغذائي غير المتوازن الذي يعتمد على الأطعمة التي ترتفع فيها نسبة الدهون. ومن وجهة نظر المعنيين بصحة الطفل فإن الإعلان يؤدي دورًا في ارتفاع معدلات السمنة بين الأطفال من خلال ثلاث طرق :

(أ) أنواع المنتجات الموجهة للأطفال.



(ب) تأثير الإعلانات على تفضيلات الأطفال للمنتجات الغذائية.

(ج) مدى تأثير هذه التفضيلات بالفعل على استهلاك الأطفال من الطعام.

ربما كانت هذه الدراسات وما توصلت إليه من نتائج أحد الأسباب التي دفعت دولتين مثل السويد والنرويج بعدم السماح بتوجيه أي إعلان تليفزيوني إلى الأطفال أقل من ١٢ سنة، وعدم السماح بإذاعة أي إعلان أثناء برامج الأطفال. النمسا أيضًا لا تسمح بإذاعة الإعلانات أثناء برامج الأطفال، وفي الإقليم الفلمنكي من بلجيكا لا يسمح بإذاعة إعلانات لمدة ٥ دقائق قبل أو بعد برامج الأطفال. ولا تسمح كل من الدانمارك وفنلندا والنرويج والسويد برعاية برامج الأطفال من قبل المعلنين، وعلى الرغم من السماح بهذا في ألمانيا وهولندا إلا أنه غير مستخدم. وتعتبر بريطانيا هي الأعلى بين دول أوروبا من حيث كم الإعلانات الموجهة للطفل، ويعارض المعلنون والوكالات الإعلانية أسلوب المنع السويدي متعللين بأن الأطفال عند بلوغهم سن ٧ أو ٨ سنوات يستطيعون أن يفهموا بشكل جيد هدف الإعلان ومقصده. ويرى هؤلاء المعلنون أن منع إعلانات الأطفال سوف يدمر تمويل برامج الأطفال المستقلة وهو ما يتفق معهم فيه رؤساء القنوات التليفزيونية الخاصة، ويشيرون إلى أن الإعلان يساعد الأطفال على التمييز وعلى النمو وأنه يمنحهم حرية الاختيار.

ويرى بعض معارضي الإعلان التليفزيوني الموجه للطفل أنه يجعل الطفل يضغط على والديه لشراء المنتج المعلن عنه، ومع هذا فقد توصلت دراسة مقارنة تم إجراؤها على البالغين في كل من إسبانيا والسويد إلى أن إلحاح أو إزعاج الأطفال لا يمثل مشكلة ذات أهمية، وأن الغالبية العظمى من الأفراد لا يرون في منع الإعلانات الموجهة للطفل حلاً لمثل هذه المشكلة.

الاختلافات في وجهات النظر حول الإعلان الموجه للطفل لا تنتهي، فالمعارضون كما أشرنا يرون أنه قد يخدع الأطفال ويضللهم خصوصًا من هم في سن أقل من ٧ سنوات، وأنه يؤثر سلبًا على نظامهم الغذائي ويحوله إلى نظام غير صحي وغير متوازن، في حين يرى

المؤيدون أنه ضمان لحرية الاختيار، ودعم مهم لبرامج الأطفال المستقلة. وسيظل الجدال قائمًا ومستمرًا بين المعلنين والوكالات الإعلانية والأكاديميين ووسائل الإعلام ومنظمات رعاية الأطفال والمنظمات الصحية والأهالي وغيرهم. لكن هذا الجدال أو على الأقل بعض جوانبه أمكن حسمها والوصول إلى اتفاق بشأنها من خلال التشريعات التي تضعها الحكومات أو المنظمات التطوعية أو الهيئات المهنية أو اللجان المسؤولة عن عمل وسائل الإعلام أو المسؤولة عن تنظيم النشاط الإعلاني أو غيرها.



وإذا كنا في عالمنا العربي قد تكلمنا بما فيه الكفاية عن إيجابيات وسلبيات الإعلان التليفزيوني الموجه للطفل إلا أننا نفتقر إلى وجود تشريعات موضوعة على أسس علمية عملية دقيقة ومدروسة تستفيد من تجارب الآخرين وتحللها وتضع ما يتناسب مع بيئتنا وديننا وثقافتنا وهويتنا. وسوف أختم مقالي هذا ببعض هذه القواعد المنظمة لإذاعة الإعلانات الموجهة للأطفال، والهدف منها توضيح كيف يهتمون في الغرب بأطفالهم ويقومون بحمايتهم من أنفسهم، بدلاً من أن يعرضوهم لمخاطر صحية أو نفسية أو سلوكية.

ومن ضمن هذه القواعد :

– لا يسمح بإذاعة الإعلان الذي يضلل أو يخدع الطفل.

– لا يسمح بإذاعة الإعلان الذي قد يتضمن ما يضغط على الأطفال لكي يطلبوا من والديهم أو غيرهم شراء السلعة أو الخدمة المعلن عنها.

– لا يجوز أن يتضمن أي إعلان ضمنًا أو صراحة:

– أن السلعة أو الخدمة تجعل الأطفال الذين يمتلكونها أو يستمتعون بها أفضل من أقرانهم.

– أن الشخص الذي يشتري السلعة أو الخدمة المعلن عنها لطفل ما أكرم أو أكثر سخاء من الشخص الذي لا يفعل ذلك.

– لا بد أن يستطيع الطفل الحصول على نفس الأداء الذي يصوره الإعلان.

– لا بد من توضيح حجم المنتج المعلن عنه للطفل وذلك عن طريق ربطه بشيء يستطيع الطفل إدراكه بسهولة.

– لا بد أن تتم الإشارة إلى ما إذا كانت السلعة المعلن عنها تحتاج إلى بطاريات أو ما شابه وأن يتم التمييز بوضوح بين سعر المنتج وسعر أي إضافات أو كماليات أخرى.

– إذا تم ذكر السعر فلا بد أن يقدم بدقة وبطريقة مفهومة للطفل ولا يذكر معه كلمة «فقط».

– إعلانات المنتجات الغذائية لا تحتوي على أي معلومات مضللة أو خاطئة عن القيمة الغذائية لهذا المنتج.

– لا بد أن يقدم الإعلان السلعة أو الخدمة المعلن عنها بكل دقة وألا تكون دعاوى الإعلان غامضة.

– لا تزيد الإعلانات على ٥ دقائق لكل ٣٠ دقيقة من برامج الأطفال، ولا يجوز أن يذاع نفس الإعلان أكثر من مرتين خلال ثلاثين دقيقة.

كانت هذه بعض القواعد المنظمة للإعلانات في التليفزيون في أستراليا علمًا بأن هناك لوائح في دول أخرى أكثر تشددًا. إن هذه القواعد تدلنا على مدى احترام الطفل وعقليته والرغبة الحقيقية في حمايته من كل ما يؤثر عليه سلبًا. ليس معنى هذا أن هذه القواعد قد بلغت الكمال لكنها درجة نتمنى أن نصل إليها فيما يتعلق بالتشريعات والقواعد المنظمة للإعلانات في التليفزيونات العربية، وألا تجعل هذه التليفزيونات من الكسب المادي هدفًا أوحد ولا نطالبها بتجاهله أيضًا، لكننا نطالب بالتوازن بين الربح المادي والحفاظ على أطفالنا وعلى تشكيل شخصياتهم وسلوكياتهم.■

المملكة العربية السعودية
وزارة العمل والشئون الاجتماعية
جمعية البر بالرياض فرع غرب الرياض

مشروع
الشفقة والإحسان



١٠ ريال
معاق ومريض

معاق وآلام المرض تسري
فلا عمل ولا مال يُعينني
فغاب الأهل والأصحاب عني
فجاء البرد معه الجوع يسري
ألا هل من مجيب للندائي
وينقذني من همي وغمي

١٠ ريال
أسرة سجين

صرخة أقولها في ظلمة الليل البهيم
الزوج مسجون والزوجة لطيم
والأبناء لا أيتام ولا والي حميم
الكل قد تخلى فأصبحت على وجهي أهيم

٥٠ ريال



١٠ ريال
صدقة جارية

من ذا الذي يسعى إلى العليا
بصدقة جارية على الدوامي
تجني رصيد ليس يفني
تجده يوم هول وعنائي

١٠ ريال
يتيم

أبي قد كان لي قلباً حنوناً
فمن لي بعده يرعى شئوني



١٠ ريال
أرملة

فقدت الزوج والأولاد أوملة
فمن لي بعد الله يا قوم غيركم

بخمسين ريال فقط تستقطع من راتبك شهرياً تشارك في مشروع الشفقة والإحسان فلا تتردد ولا تشاور فإنه باب إلى الجنة وفرصة قد لا تتكرر وقد لا تدركها فاغتنم يا راعاك الله غناك قبل فقرك يبارك الله في مالك وولدك وصحتك وتكون سبباً في سعادتك في الدنيا والآخرة.

الرياض - ظهرة البديعة - طريق المدينة - هاتف : (٤٢٥٦٠٧٩ - ٤٣٣١٥٥٠) - فاكس : (٤٣٢٥٥٨٤)
رقم الحساب لدى شركة الراجحي المصرفية فرع البديعة (٩/١٥٦٨٠) ص.ب ١٥٤٤٥٨ الرياض ١١٧٣٦
بنك الرياض / فرع البديعة ٢٢٤١٤٣٢٠٧٩٩٥٠








ISO 9001 APPROVED


BIOL


ECO CERT
Organic Certified



كل عام وأنتم بغير!

زياد الدريس
ziadd101@almarefah.com

لا يخاف من التغيير سوى الجبناء والكسالى، الجبناء يخافون لأن عدم ثقتهم بأنفسهم يجعلهم يخشون أن التغيير سيقودهم إلى الأسوأ، والكسالى لا يحبون التغيير لأنهم يدركون أنه سليزمهم ببذل جهد إضافي لا يمكن للتغيير والتطوير عادة أن يتحقق دونه، ولذا فهم يؤثرون رخاوة الجمود على مشقة التطور.

والخوف المرضي الذي يغشى بعض الأفراد أو المجتمعات من فكرة التغيير هو الذي يزيّن الجمود في أعين «الجمادات البشرية» ويغيّب مفهوم أن الأصل في التغيير هو التطور أي التحرك الإيجابي، وليس الانحراف أي التحرك السلبي.وأنه إذا حدث الانحراف فإن المشكلة ليست في مبدأ التغيير، بل في الأدوات والمضامين التي حُشيت بها حركةالتغيير.

الأديان كلها كانت عبارة عن حركات تغيير إيجابية، لم تستجب لمقولة الجمادات البشرية: "إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم لمقتدون".

وحركات الإصلاح الاجتماعي هي حركات تغيير أيضًا على مستوى المجتمع.

كما أن توالد الزوجين هو حركة تغيير فطري على مستوى الأسرة.

بل حتى على مستوى الفرد فإن التغيير اليومي في خلايا الجسم هو الذي يرمز إلى الحياة، وتوقفها عن التغيير لا يتم إلا تحت سلطة الموت!

إذا كانت الحياة لا تستمر إلا تحت طائلة التغيير، فلماذا نخاف ونهرب منه إلى الموت؟!

الذين تمر عليهم الدقائق والأيام والسنوات دون أي تغيير في مفاهيمهم وقناعاتهم ورؤاهم ووسائلهم في التفكير ليسوا أصحاب الثوابت -كما يظنون- بل هم أصحاب المثبتات/المثبطات!

الذين يفكرون وهم في الأربعينيات من عمرهم بنفس الأدوات والمنهجيات التي استخدموها في العشرينيات من عمرهم ثم في الستينيات، هم مصابون إما بشيخوخة مبكرة أو مراهقة متأخرة، وكلتاهما خلل في الذهن!

* * *

كونوا حريصين على التغيير.. كونوا سعاة إلى التطوير.

كونوا هذا العام غير وخير من عامكم الذي مضى، وغير وخير من عامكم القادم بإذن الله.

وما دمنا في مطلع عام هجري جديد فليقل كل واحد منا للآخر:

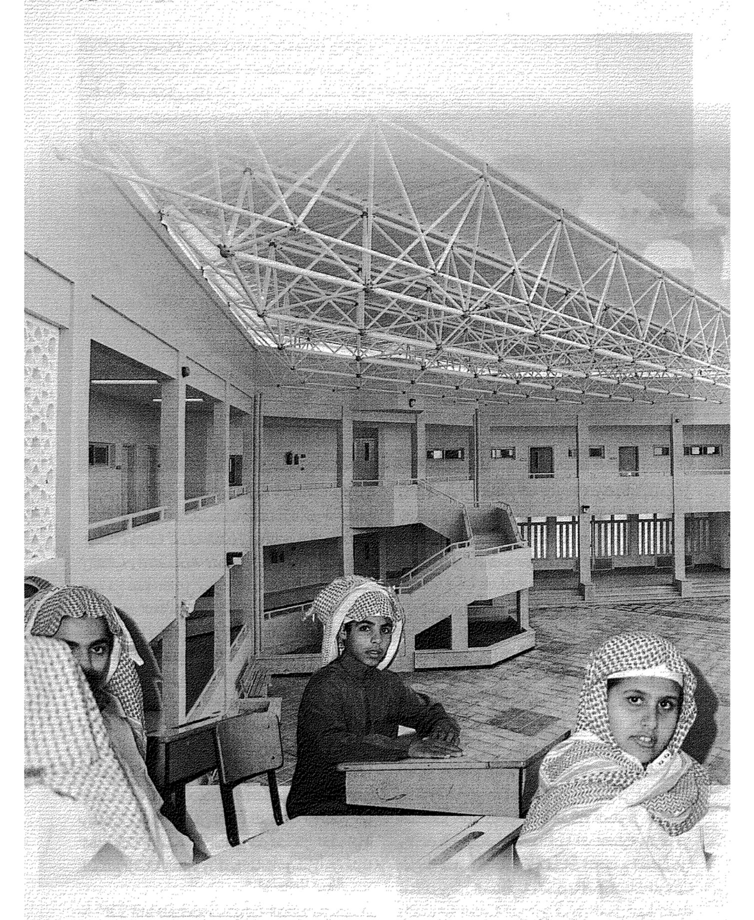
كل عام وأنت بخير..

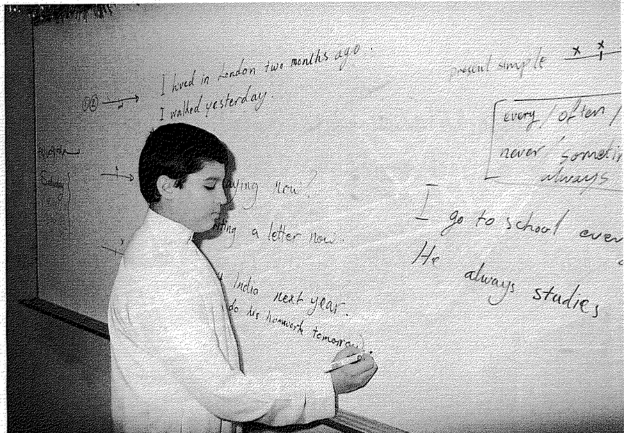
كل عام وأنت بغير.■

في ورقة أعدها خبراء تربويون سعوديون حول «رؤية مستقبلية لتطوير التعليم»:

تعليمنا يمر بأزمة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى

في العدد الماضي من «المعرفة» خصص ملف لندوة «ماذا يريد المجتمع من التربويين؟ وماذا يريد التربويون من المجتمع؟» عرضنا لمطالب المجتمع من التربويين ومطالب التربويين من المجتمع، وذلك كما تمخضت عنه «الندوات الصغرى» التي عقدت قبل الندوة الكبرى لاستطلاع الرؤى والمطالب من الجانبين. كما قامت «المعرفة» باستطلاعات خاصة حاولت أن تستقصي وجهات النظر لبعض قادة الرأي من الطرفين.
وفي هذا العدد تستكمل «الصورة» بعرض الدراسة التي أعدها خبراء تربويون سعوديون حول «رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في إطار تشاركي مجتمعي»، وهي كانت المحور الثالث من محاور الندوة وبها - مع الأوراق التعقيبية - خُتمت فعالياتها.





التعليم ليس خدمة تقدمها مؤسسات تربوية متخصصة فحسب!، بل إنه ظاهرة اجتماعية لها بعدها التنموي ووظائفها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لاتنفصل عن المجتمع وإنما تسير معه في نسق تكاملي مطرد، وكلما تقدم المجتمع تقدمت المؤسسات التعليمية فيه والعكس صحيح، فالمجتمع يؤثر في التعليم ويتأثر به، إذ إن لدى المجتمع طموحات وتطلعات مستقبلية، كما أن لديه مشكلات ومصاعب تواجهه، ويلتمس كثيرًا من الحلول والمعالجات من مؤسسات التعليم المختلفة، وفي المقابل فإن التعليم يؤثر في المجتمع عن طريق تطوير قدرات أفراده الذين يعملون - بالتالي - على تطوير المجتمع، وحل مشاكله، ودفعه للإمام. فالتعليم عامل مؤثر في الأفراد والأفكار وطرق الحياة، كما يؤثر في ميادين الاقتصاد والصحة والأمن، وبصورة موجزة لا يمكن للحياة المجتمعية أن تتطور دون تعليم، كما أن مستقبل التعليم متوقف على تفهم أفراد المجتمع لرسالة التعليم ودعمها: ماديًا، وبشريًا، ومعنويًا.

لقد أناط المجتمع مسؤولية التعليم بمؤسسات اجتماعية (المدرسة)، وذلك لا يعني أنها معنية وحدها بشؤونه بل إن المجتمع كله بأفراده ومؤسساته ينبغي أن يشاطروها الهم والعمل، ذلك أن التربويين لن يتمكنوا من تنفيذ خططهم التربوية وتحقيقها ما لم يجدوا الدعم والمؤازرة من المجتمع بمؤسساته المختلفة، فالعلاقة: علاقة تشاركية تكاملية بين المدرسة وبين والمجتمع.

إطار الورقة

الرؤية في عرف التخطيط: صورة المستقبل المنشود، ومعالم الطريق الموصلة إليها، وهي بذا تتطرق إلى مدخلات العملية التعليمية ومخرجاتها والعمليات التي تتضمنها، ليس على سبيل التفصيل بل معالم وخطوط عريضة وسياسات توجه العمل في مفارق الطرق وتحسم الخيارات المتاحة، وتحاول هذه الورقة صياغة رؤية لتطوير التعليم العام الذي تقوم عليه وزارة المعارف، بمنظور تشاركي تتعاضد فيه مع المجتمع في إعداد جيل المستقبل، منطلقة من واقع التعليم العام في المجتمع والتحديات الحالية وامتداداتها المستقبلية وأثرها في خريطة حاجات الفرد وحاجات المجتمع السعودي، بمستوى من العمومية وتحديد السياسات الموجهة والضوابط العامة التي يرى فريق العمل أنها كفيلة بتحقيق تلك الأهداف، وفي إطار من مضمون وثيقة

سياسة التعليم وخطوطها العريضة.

ملامح ربع القرن القادم

من ناحية علمية واقعية تتعذر صياغة رؤية مستقبلية للتعليم ما لم نعرف صورة - ولو عامة - عن شكل الحياة بعد عقدين، أو ربع قرن، لأن الحديث عن تطوير التعليم - حينئذ - يكون نوعًا من الترف الفكري والتعامل السطحي مع قضايا الفرد والمجتمع ؛ ذلك أن الطفل الذي نخطط اليوم لتعليمه، سيعمل ويتعامل مع الحياة بعد ربع قرن تقريبًا ؛ ومن أجل أن نتبصر شيئًا عن طبيعة المستقبل الذي ينتظرنا بعد ربع قرن، لا بد أن نتعرف معطيات الواقع القائم - الثابت منها والمتغير - ونستشرف امتداداتها المستقبلية في ضوء تسارع إيقاع التطور الحضاري في مسيرة الحياة البشرية الذي ينحني صاعدًا بصورة حادة في السنوات القادمة - على الأقل في مجال الماديات - ، فليس ما يحمله المستقبل تحديًا يسيرًا يكفي في مواجهته التطوير الجزئي والتحسين الذين عهدناهما ؛ بل علينا أن نقبل على حقائق العصر بعقول واعية رزينة، فنحن نواجه ثورة في حياة البشرية، لا بد أن تستتبعها ثورة شاملة في التعليم، لقد أصبح الحديث اليوم عن عصر ما بعد الصناعة أو ما بعد المدنية، ويتنبأ بعض دارسي المستقبل بأن النموذج التنبوئي الخطي سوف يتحول إلى نموذج عالمي فوضوي معقد لا يسير وفق خطوات رتيبة، بل يحمل في طياته مفاجآت ضخمة على جميع المستويات: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية، والمعلوماتية، يجعل من الصعب جدًا التنبؤ بحجم هذه التغيرات وسرعتها وما سوف تسفر عنه نتائجها، في ظل تنافس محموم بين الدول.

لقد بينت التجارب والمشاهدات تصاعد حدة التنافس بين الدول في ميادين مختلفة، ونتيجة لهذا التنافس المحموم الحالي بين الدول، صنفت الدول فيه إلى مجتمعات يطلق عليها العالم الأول، والعالم الثاني، والعالم الثالث وغيرها من العوالم التي سوف تظهر في المستقبل القريب، وبغض النظر عن موضوعية التصنيف وصدقه ومعاييره، فإن التصنيف - لسوء الحظ - يعكس قوة الدول في توجيه العالم والأخذ بخطامه: سياسيًا، واقتصاديًا، وعسكريًا، وثقافيًا. والمتمعن في الدول القوية يلحظ أن مصدر قوتها الأساسي هو المعلومات وأنظمة التقنية المتقدمة، وتعظيم قدرة أفراده على المشاركة والإنتاج والخدمات وصناعة القرار (الرشيد، ١٩٨٨م).

وفي ضوء هذه المتطلبات أصبحت الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى التريث والتوقف والتقاط الأنفاس ومحاولة تحديد إلى أين نحن ذاهبون بمجتمعنا السعودي الذي نتطلع أن يكون مجتمعنا المستقبلي القادر على منافسة المجتمعات الأخرى، فقد حذرت كثيرًا من الدراسات والتقارير إلى مخاطر الركون والسكون والاكتفاء بمشاهدة المجتمعات الأخرى وهي تحتل مواقع نشطة في اللعبة العالمية بينما ما زلنا نكتفي بالمشاهدة والتباكي على واقعنا.

وثمة تقارير وجهود بحثية ظهرت على المستوى العربي الذي نحن جزء منه، مثل دراسة (العالم العربي سنة ٢٠٠٠) والمعد من أنطوان زحلان وزملائه، ودراسة (استشراف مستقبل الوطن العربي) المعدة بوساطة مركز دراسات الوحدة العربية، ودراسة (المستقبلات العربية البديلة) والمقدمة من منتدى العالم الثالث بالقاهرة، ودراسة اليونسكو بعنوان (تأملات في مستقبل التعليم في المنطقة العربية خلال العقدين ١٩٨١ - ٢٠٠٠م)، والندوة التي عقدت بالتعاون بين منتدى الفكر العربي بعمان - الأردن ومكتب التربية العربي لدول الخليج ووزارة التربية بالبحرين بعنوان (الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي) في الفترة من ٣ - ٥ أكتوبر ١٩٨٧م، ودراسة (إستراتيجية التربية العربية) والمعدة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس، ودراسة (إستراتيجية تطوير التربية العربية) والمقدمة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس، وغيرها مما تناول مستقبل التعليم في العالم العربي، يمكن الاستفادة من منطلقاتها والخطط التي اعتمدتها في تحديد النقطة البعيدة من احتياجاتنا المستقبلية في العالم العربي ومن ضمنها احتياجاتنا في المملكة العربية السعودية.

وفي استعراضنا التالي لملامح العالم في المستقبل القريب - في ضوء حركة الواقع وتطوره - لن ننسى ما يخص مجتمعنا ونظامنا التعليمي من تحديات، إذ سوف نستعرضها لاحقًا. وقد لا نكون في حاجة إلى القول بأن تبويب هذه المعالم لا يعني استقلال أي منها عن غيره، وإنما هو أبعاد لواقع واحد عناصره متداخلة متكاملة.

الثورة المعلوماتية

يقول عالم دراسات المستقبل Naisbitt إن إمبراطورية المستقبل سوف تكون إمبراطورية المعلومات،

فقد أصبح من الملامح الملموسة الأساسية للعصر الحالي أنه عصر المعلومات والذي سوف يتضخم ليكون عصب التغيرات التي تحدث على مستوى الدول والمجتمعات الإنسانية، فسوف يترتب على الثورة المعلوماتية التي سوف تشهدها البشرية تحولات اقتصادية وتقنية وسياسية واجتماعية، فمن يملك المعلومة يستطيع أن يوجه تلك التغيرات كي تصب في صالحه، فالمجتمعات المتقدمة تتميز حاليًا بأن المعلومة متوفرة لديها ومتيسر تدفقها بين أركانها بصورة منظمة من مكان إلى مكان آخر، ويزداد عدد مستخدميها من وقت لآخر، بل إن هذه المجتمعات تشارك في إنتاجها وتخزينها.

تدخل بعض الدول معمعة الحقبة الجديدة وهي لما تزل بعد تعاني الأمية العلمية والتقنية والحاسوبية وغيرها من الأميات، بل لايزال بعضها يقبع في محاولة القضاء على الأمية الأبجدية، لذا فإن من أهم الاحتياجات الأساسية أمام التربية للعقود القادمة هو إعداد مجتمع معلوماتي، تتاح لأفراده المعلومات، والقدرة على المساهمة على إنتاجها ونقلها بالوسائل التقنية التي تتطور وتتعقد يومًا بعد يوم.

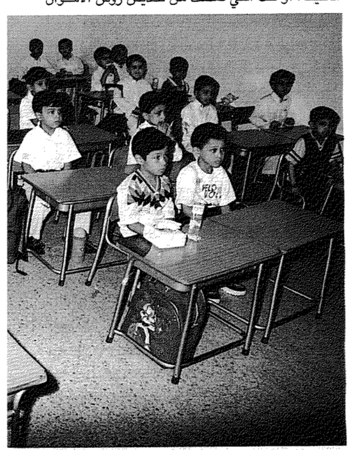
الانفتاح الاقتصادي

يأخذ الاقتصاد في المستقبل صيغًا جديدة تنسجم مع طبيعة العصر المعلوماتي، وقد بدأت بالفعل إرهاصات ما يسمى بالاقتصاد الرقمي ((Digital Economyالقائم على تقنية الاتصال ذات الرسائل المعلوماتية والاقتصاد العالمي الموجه بالمعرفة التي يملكها الأفراد عبر ما يسمى بالشبكة العالمية «الإنترنت»، إذ يتوقع أن يدفع هذا النوع من الاقتصاد إلى بروز فرص تجارية تتحرر من العقبات والحواجز التقليدية، بل إن لغة الاقتصاد العالمية بمجملها يتوقع أن تكون سوقًا حرة، فضلاً عن التكتلات الاقتصادية الكبيرة، وبطبيعة الحال هذا النوع من التعامل يحتاج من أي مجتمع أن يكون لدى أفراده كفايات متنوعة إدارية ومهارية ورقمية. ومن الأهمية بمكان أن يفكر التربويون في طبيعة الأنظمة التربوية ونوعية التغييرات التي يفترض أن تترافق مع تلك المتغيرات العالمية. في ضوء ذلك فإن الحاجة المستقبلية تقتضي تطوير مدخلات الدورة الاقتصادية من خلال تطوير الأفراد وإعدادهم إعدادا معرفيًا ومهاريًا ووجدانيًا. فالقوة الاقتصادية التي سوف تقود المجتمع هي الرأساميل المعرفية والمهارية للأفراد، فعملية المنافسة الاقتصادية المستقبلية تتطلب أفرادًا ذوي قدرات عالية تستطيع المنافسة في السوق العالمي. وهذا ما دعا كثيرًا من الدول المتقدمة إلى تسابق أنظمتها التربوية في تطوير قوائم بالمعايير والمهارات اللازمة للأفراد، بل إن هناك دولاً طورت إستراتيجيات تعمل على تهيئة الطلاب لسوق العمل.

التطور التقني

تنبئ علوم المستقبل عن ثورات تقنية في ميادين مختلفة في الصناعة والطب والوراثة والتعليم والحاسبات الآلية وغيرها من المجالات، وهي في طبيعتها تختلف عن الثورتين الصناعيتين السابقتين. وتفرض هذه التنبؤات التقنية السعي إلى الإمساك بالعلوم والتقنية وذلك لأثرها الوظيفي والمادي في حياة المجتمع، وفي هذا المجال يقول العالم الياباني ميشوكاكو:

ونحن نستعد لدخول القرن الحادي والعشرين، فإن المقدر أن يكون لهذا التسارع التطوري في حقول العلم والتقنية مضاعفات واسعة على ثروات الأمم ومستويات معيشتها...وإنه على مدى القرون الثلاثة الماضية، كانت الثروات تتكدس عند الدول التي تتمتع بالمصادر الطبيعية الغنية، أو تلك التي تمكنت من تكديس رؤس الأموال

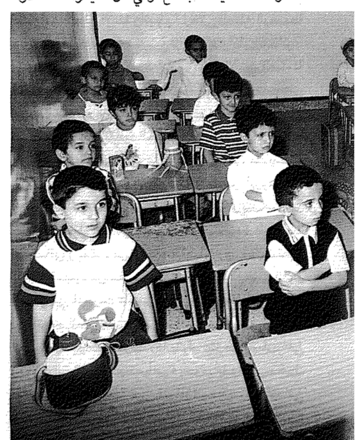


الضخمة... ولكن قد يبدو أن هذا المبدأ قد أشرف على التقويض والانهيار، حيث يظهر مفهوم جديد لثروات الأمم بعيدًا عن الثروات الطبيعية ورؤوس الأموال المكدسة.. مفهوم جديد يرتكز على قوة العمل والخيال والقدرة على الابتكار والتحكم في التقنية الجديدة.

إن الحاجة التقنية تفرض على المؤسسات التعليمية والتدريبية (ومنها المدرسة) أن تعمل وفق خطة وطنية لتطوير التقنية عن طريق إعداد الكفاءات الوطنية القادرة على الابتكار والتعامل بذكاء مع التقنية التي سيعظم دورها بشكل متزايد في صناعة المستقبل ورسم ملامحه.

ثورة الاتصال والتثاقف

يتجه العالم إلى تحقيق مفهوم القرية الصغيرة، وربما إلى أبعد من ذلك، عبر فضاء حقيقي أو افتراضي، ولم تعد معابر السفر ونقاط التفتيش وحدها بوابة الاتصال بأطراف العالم وثقافاته، بل يكفي للتجوال في العالم ولقاء أفراده بضع نقرات على لوحة المفاتيح، كما أن المستقبل يخبئ لنا المزيد. وعبر هذه البوابات تمرق رسائل ثقافية محملة بقيم وعادات قد لا تكون متوافقة مع المنظومة الثقافية للمجتمع، وفي ظل سيطرة ثقافة دولة



كبيرة مثل أمريكا لم تخف دول مثل كندا وفرنسا خوفهما على ثقافتيهما من التسطيح مع أنهما تشتركان في عموميات ثقافية معها، فما حال دول ناشئة تختلف إلى حد بعيد معها.

إن المتأمل في ظاهرة انتشار الإسلام في المجتمعات الغربية وبين المثقفين منهم على وجه الخصوص يشعر بنوع من الاطمئنان على المستقبل على الرغم من عدم تكافؤ الفرص أمام آلة إعلامية هائلة تملك التقنية والمعلومات وسلطة الغالب. فالتهديد الذي تحمله وسائل الاتصال والإعلام، والخوف من احتمالية هز عناصر الثقافة الوطنية، يقابله بشرى بتلاقح إيجابي بين العناصر الثقافية المتميزة في كل منهما، يمكن أن يتطور إلى تفاعل إبداعي مع المعطيات الثقافية للمجتمع، في حين أن السكون والانغلاق سوف يقودان إلى حالة من التخلف الثقافي. بين هاتين الحالين (الاغتراب الثقافي، والتخلف الثقافي) على المؤسسات الاجتماعية (ومنها المدرسة) أن تسعى في إعداد أفراد قادرين على التمييز بين الضار والنافع، وذلك بغرض الحفاظ على الهوية الثقافية التي تربط أفراد المجتمع وتجعله جسدًا متماسكًا ضد أي اختراق ثقافي أو اجتماعي من أي نوع.

بيئة تتعرض للخطر

أصبح الوعي البيئي ضرورة ملحة في العصر الحالي لجميع المجتمعات، وسوف يكون أكثر ضرورة في المستقبل القريب، فما أحدثه الإنسان من استنزاف للموارد الطبيعية بصورة لم يشهدها التاريخ من قبل واستهلاكها المحموم عادت بالأثر السلبي على التوازنات البيئية (الحيوية وغير الحيوية) ودوراتها الطبيعية، مما يعد نتيجة مباشرة لسلوك الإنسان واستخدامه غير الرشيد للأدوات والآلات والمواد الصناعية، وإطلاق يده في التصرف بالموارد البيئية غير المتجددة، حيث عمل على تلويثها بقصد أو بغير قصد. ولا شك أن مجتمعنا السعودي من أكثر المجتمعات حاجة إلى أن يكون على درجة عالية من الوعي البيئي، وخصوصًا في تعامله مع بعض الموارد الطبيعية الشحيحة وبالذات في مجال المياه؛ ولا سيما أن مستقبل المنطقة سوف يعتمد على توفر المياه بين دولها، بل إن المفكرين الإستراتيجيين يتوقعون أن يكون الماء محورًا للحروب التي سوف تشهدها المنطقة. كما أن البيئات العربية - كغيرها من البيئات - تعاني مشكلات مزمنة خطرة أخرى مثل: تلوث

الماء، والهواء، والتصحر، وانقراض الحيوانات الفطرية (الحسين ١٩٩٦م). لذا فإن على المؤسسات الاجتماعية (ومنها المدرسة) أن تتضافر جهودها في إعداد أفراد واعين بيئيًا يشاركون بفاعلية في الحفاظ على البيئة.

سمات واقع المملكة العربية السعودية

كما أن الرحلة نحو المستقبل تتطلب التعرف على قسمات العالم بعد ربع قرن، فإنها تتطلب التعرف على أبرز سمات واقع مجتمعنا السعودي، ومحاولة تحديد إمكاناته ومشاكله، ولاشك أن رسم صورة عن هذا الواقع مبحث يكتنفه بعض الغموض، ويكون أشد غموضًا حينما تكون الصورة تفصيلية، لذا فإننا سوف نحاول رسم صورة تبين الملامح الأساسية لمجتمعنا السعودى دون الخوض في مقارنات مع دول عربية أو خليجية.

- الاعتماد اقتصاديًا على الثروة الطبيعية

لقد أنعم الله على المملكة العربية السعودية بثروات طبيعية تتمثل في البترول والغاز والمعادن المختلفة. وقد استفادت المملكة من وجود هذه الثروات الطبيعية الثمينة في إحداث نقلة حضارية نوعية في وقت قصير، معتمدة عليها اعتمادًا كبيرًا في تسيير عجلة الاقتصاد والتنمية، ومثلت عائدات بيع البترول الجزء الأكبر والأهم من مجمل الدخل القومي العام، وتمتاز الثورات الطبيعية بعدم ثبات سعرها في السوق العالمية، مما يفرض على اقتصادنا أن يقلل من اعتماده على سلعة وحيدة إستراتيجية ينعكس تغير قيمتها سلبًا وإيجابًا على مجمل الاقتصاد، ولاسيما في ظل وجود عوامل لا تستطيع المملكة ضبطها في السنوات المقبلة التي سوف تشهد تقلبات في أسعار البترول نتيجة التأثير المتزايد من الدول المنتجة خارج منظمة أوبك، وبتنويع مصادر الدخل وتعديدها يفلت من ربقة التأثر الحرج بالتغيرات الاقتصادية العادية في السوق العالمية أو أن يكون رهينة بأيدي الظروف الخارجية. ويجدر عطف الإشارة هنا إلى ما سبق من أن القوة الاقتصادية التي سوف تقود المجتمع العالمي هي الرأساميل المعرفية والمهارية للأفراد.

- النمو السكاني

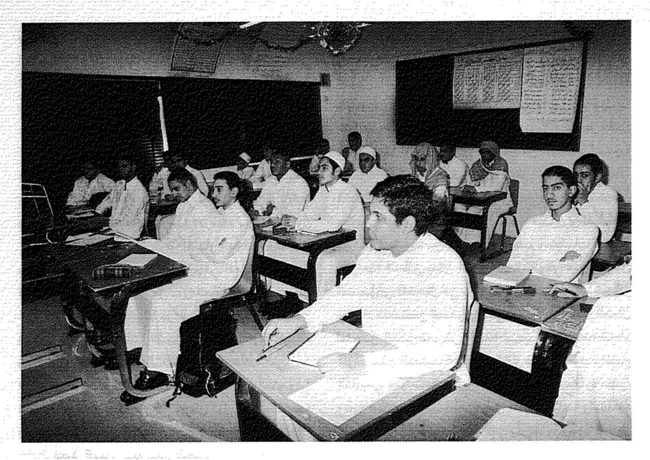
تعد المملكة العربية السعودية من الدول الفتية، إذ يبلغ عدد السكان في الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة نسبة ٤٥٪ من مجموع السكان، ويشكل النمو السكاني تحديًا أمام المخططين في المملكة العربية السعودية، فنمو السكان يصاحبه مستوى عال من حجم الإنفاق الحكومي والمعتمد بطبيعته على وحدانية المنتج، ويتزايد عدد السكان حاليًا بمعدلات عالية. إذ يبلغ مستوى النمو الحالي حوالي ٤,٦ (ندوة مستقبل الإسكان في مدينة الرياض ١٤٢٢هـ). وتجدر الإشارة إلى أن ربع القرن القادم سوف يحمل في طياته نموًا هائلاً لأعداد السكان ممن تتراوح أعمارهم بين ٥ - ١٩ سنة، إذ يتوقع أن يتجاوز عددهم خمسة وعشرين مليون نسمة من الذكور والإناث. ولاشك أن دلالات هذه الأرقام تحمل في طياتها جوانب سلبية، كما أنها تحمل في الوقت ذاته جوانب إيجابية، فهذه الفئة العمرية تمثل ضغطًا على الخدمات التعليمية والصحية وغيرها مما يتطلب إعداد العدة لاستيعابها وتوجيهها، كما أنها تحمل بشائر إيجابية إذا ما استثمرت ووجهت نحو تطوير قدراتها المختلفة كي تصب في تسريع العجلة التنموية ورفع مستويات الإنتاج القومي.

- الاعتماد على الغير

بالرغم من النمو النسبي في معدلات الإنتاج الوطني يظل مجتمعنا بعيدًا جدًا عن حد الاكتفاء الذاتي، ولا يزال يعتمد بصورة كبيرة على المنتجات الخارجية في كثير من السلع الإستراتيجية وحتى السلع البسيطة سواء في المجالات الصناعية أو الصحية أو الغذائية. ليس ذلك فقط بل يعتمد أيضًا على الأيدي العاملة الحرفية والمهنية المدربة الوافدة، إذ يزيد عددهم على خمسة ملايين عامل وعاملة.

- التأثيرات الثقافية الخارجية

تواجه المملكة - كغيرها من دول العالم - ما يسمى بالتأثيرات الثقافية الخارجية ولعل من أبرزها تلك المحاولات للتأثير في الهوية الاجتماعية والثقافية من خلال وسائل الإعلام الحديثة المعتمدة على البث الفضائي والقادم من مجتمعات أخرى، ولا نشك أن نسبة كبيرة من مستخدمي القنوات الفضائية أو مستخدمي الإنترنت هم من ما زال على مقاعد الدراسة في التعليم العام، وتلك المؤثرات الثقافية المصاحبة للتقنية الحديثة وتأثيرات الإنترنت وما يتولد عنه من تضارب في وكالات التنشئة الاجتماعية سوف يقود إلى دخول عناصر ثقافية أجنبية غير متوافقة مع النسيج الثقافي وبالتالي تزايد حالات الاغتراب الثقافي، في حين أن التقوقع والانغلاق وخصوصًا مع تلك المعدلات الكبيرة



في النمو السكاني ستولد حالة من الاختزان الثقافي للمجتمع (المنصور ١٤١٩هـ).

التحديات التربوية التي تواجه التعليم في المملكة

نحتاج مرة أخرى قبل التوجه إلى محاولة تحديد رؤية مستقبلية تشاركية تقود إصلاح التعليم وتطوره إلى وقفة تلقي نظرة نحو التحديات التي تواجه العملية التعليمية في المملكة العربية السعودية بغرض تلمسها وتشخيصها ووضع الإستراتيجيات المناسبة للتغلب عليها في إطار الرؤية التشاركية. فالتعليم في المملكة - شأنه شأن كثير من دول العالم - يواجه الكثير من التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف الخطط التربوية المرسومة، وكون المملكة العربية السعودية تتمتع بخصوصية بين كافة دول العالم، فإن من المتوقع أن تكون التحديات التي تواجهها العملية التعليمية ذات طبيعة خاصة أيضًا. ويكشف التحليل العميق لواقعنا أننا نمر بأزمة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، أزمة تنسحب تداعياتها على جميع الجوانب الحياتية دون استثناء، فسياساتنا التعليمية وبرامجنا ومناهجنا لم تحقق الأهداف المرجوة بمستوى طموحاتنا المتزايدة، وهناك معاناة من عدم الكفاية الداخلية والخارجية في التعليم، و ينبغي ونحن نستعرض بعض التحديات الحاضرة أن نتجه بعين البصيرة إلى حجم الكارثة المستقبلية جراء تفاقم هذه التحديات، ما لم نعد بالنظر إلى طريقة تفكيرنا وتبصرنا في خططنا ونوعية أدواتنا، وطبيعة علاقات المؤسسات التربوية بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى، وللإحاطة بأبرز تلك التحديات التربوية فقد تم تقسيمها إلى تحديات اقتصادية واجتماعية وفنية. ولعل من أهم هذه التحديات ما يأتي:

أولاً: التحديات الاقتصادية:

- ارتفاع تكلفة التعليم

نتيجة للزيادة الكبيرة في الطلب على التعليم، ونظرًا لكون الخطط التنموية المتعاقبة قد أكدت أهمية إتاحة فرصة التعلم لكافة المواطنين في جميع مناطق المملكة المختلفة، فقد اتبعت المؤسسات التعليمية سياسة التوسع الكمي في أعداد المدارس للوصول إلى طالب الخدمة في موقعه. ولقد أدت هذه السياسة إلى وجود عدد كبير من المدارس المزودة بالمدرسين والمدرسات اللازمين لتدريس التخصصات المختلفة لخدمة عدد قليل من الطلبة والطالبات مما زاد من حجم الإنفاق الجاري على التعليم وبشكل خاص على التعليم العام. ولقد أشار تقرير

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) للعام ١٩٩٨م إلى ارتفاع نسبة أجور المعلمين لإجمالي الإنفاق الجاري على التعليم في المملكة العربية السعودية حيث بلغت في عام ١٩٩٥م حوالي ٨٤,٦ ٪. كما بلغت حصة المستوى ما قبل الابتدائي والابتدائي حوالي ٨٢,٣ ٪ من إجمالي الإنفاق الجاري على التعليم وبلغ الإنفاق الجاري لكل تلميذ كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للفرد للمستوى الابتدائي وما قبله حوالي ٢١ ٪ في عام ١٩٩٥م. وبمقارنة هذه الأرقام بأرقام الدول الأخرى التي تضمنها التقرير المشار إليه أعلاه تتضح زيادة حجم الإنفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية عنه في الكثير من دول العالم باستثناء بعض الدول التي تحولت حديثًا من النظام الاشتراكي والتي تشتكي من ضعف البنية التحتية والتنظيمية والتعليمية. وما سبق يوضح أهمية التغلب على الأسباب التي أدت إلى ارتفاع تكلفة التعليم في المملكة العربية السعودية بالمقارنة بما هو قائم في الكثير من دول العالم المتقدم والنامي.

- سوق العمل ومخرجات التعليم

أدت الزيادة الكبيرة في أعداد السعوديين الراغبين في دخول سوق العمل المصحوبة باستمرار استئثار العمالة الأجنبية لغالبية فرص العمل المتاحة في سوق العمل السعودي إلى بروز ظاهرة البطالة بين الأيدي العاملة السعودية. وعلى الرغم من تعدد الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة الخطيرة، إلا أن فقدان العمالة السعودية للمهارات المطلوبة في سوق العمل يمثل أحد أبرز مسببات البطالة على الأقل من وجهة نظر القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. ويرجع الكثير من المحللين السبب في ذلك إلى اهتمام المؤسسات التعليمية بالجوانب النظرية أكثر من اهتمامها بالجوانب العلمية التطبيقية مما أدى إلى عجز تلك المؤسسات عن تأمين خريجيها بالحد الأدنى المقبول من المهارات المطلوبة لشغل الفرص المتاحة في سوق العمل. واستشعارًا لذلك، أكدت الخطة الخمسية السابعة أهمية إعادة النظر في مكونات المناهج التعليمية كإجراء ضروري لتحقيق المواءمة المنشودة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن الخلل في سوق العمل السعودي المتمثل في بروز ظاهرة البطالة واستمرار اعتماد المستثمر السعودي على العمالة الأجنبية كممثل لعنصر العمل يفرض واقعًا جديدًا يلزم معه قيام المؤسسات التعليمية بإعادة النظر في الأسلوب والمنهج التعليمي حتى تتمكن من إكساب خريجيها مهارة مهنية وفنية تمكنه من الالتحاق بفرص العمل المتاحة وتساعده على مواجهة حدة المنافسة التي يفرضها وجود العامل الأجنبي.

- عدم كفاية التمويل المخصص للمؤسسات التعليمية



بلغ مخصص وزارة المعارف في ميزانية عام ١٤٢١/١٤٢٢هـ (٢٢,٨٩٠,٦٠١,٠٠٠) ريال بينما كانت في عام ١٣٩٠/١٣٩١هـ ٤٣١,٠٠٠,٠٠٠ ريال فقط مما يعطي إشارة قوية على حجم الزيادة في ميزانية وزارة المعارف بين عامي ١٣٩٠ و ١٤٢٢هـ. إلا أنه على الرغم من هذه الزيادة الكبيرة لا تزال المؤسسات التعليمية تشتكي من عدم كفاية التمويل الحكومي لتوفير العناصر الرئيسة للبيئة التعليمية. ولعل من أبرز مؤشرات عدم كفاية التمويل لتحقيق الأغراض التعليمية الرئيسة، استمرار الاعتماد على المدارس المستأجرة كمقر لتقديم الخدمة التعليمية، حيث بلغ عدد المباني المستأجرة في عام ١٤٢١هـ ٤٢٠٠ مبنى تمثل ما نسبته ٥٢٪ من إجمالي المباني المدرسية. ومما لاشك فيه فإن المباني المستأجرة تفتقد إلى المقومات الرئيسة التي يتطلبها تقديم خدمة تعليمية متميزة مما يحول دون تحقيق الأهداف التربوية للعملية التعليمية. ومن مؤشرات عدم كفاية التمويل افتقار المدارس الحكومية إلى التقنيات التعليمية المناسبة. حيث أشارت دراسة المويشير (١٤٢٠هـ) إلى أن المدارس الابتدائية الحكومية تفتقر إلى الوسائل التعليمية لتدريس الرياضيات حيث اتضح أن المتوفر منها ٨ وسائل من أصل ٤٨ وسيلة. ومما لاشك فيه فإن افتقار البيئة التعليمية إلى المبنى المدرسي المناسب ووسيلة التعليم الملائمة يحول دون الوفاء بمتطلبات الرسالة التربوية مما يقتضي ضرورة العمل من أجل القضاء على سلبيات عدم كفاية التمويل من خلال البحث عن مصادر تمويل إضافية ومن خلال التوسع في إشراك القطاع الخاص في مجال تقديم الخدمة التعليمية.

ثانيًا: التحديات الاجتماعية:

- زيادة معدلات النمو السكاني

أدت زيادة معدلات النمو السكاني في المملكة العربية السعودية إلى زيادة مضطردة في الطلب على التعليم العام بشكل خاص وعلى التعليم بكافة مستوياته المختلفة بشكل عام. وتشير تقديرات خطة التنمية السابعة إلى أن إجمالي عدد السكان من السعوديين قد بلغ (١٥,٧) مليون نسمة في عام ١٤٢٠هـ ويمكن أن يرتفع ليصل إلى نحو (٢٩,٧) مليون نسمة في عام ١٤٤٠هـ بمعدل نمو سنوي يبلغ متوسطه حوالي (٣,١). كما يتوقع أن يرتفع عدد السكان السعوديين ليصل في عام ١٤٥٠هـ حوالي (٣٨,٥) بمعدل زيادة سنوية تبلغ في متوسطها حوالي (٢,٩) بين عامي ١٤٤٠هـ و١٤٥٠هـ. وتوافقًا مع هذه الزيادة الكبيرة في عدد السكان، ازداد عدد الطلبة والطالبات في جميع مراحل التعليم العام والعالي من نحو (٥٤٧) ألف طالب وطالبة عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ إلى نحو (٤,٨) مليون طالب وطالبة عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ. أما بالنسبة لطلبة وطالبات المرحلة الابتدائية فقد ارتفع عددهم من (٣٩٨) ألف طالب وطالبة في عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ إلى نحو (٢,٣) مليون طالب وطالبة عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ. كما ازداد عدد طلبة وطالبات المرحلة المتوسطة والثانوية من (٧٧) ألف طالب وطالبة إلى نحو (١,٨٣) مليون طالب وطالبة خلال الفترة نفسها. ونتيجة لهذه الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة والطالبات، ازداد عدد مدارس البنين من (٢٧٧٢) مدرسة عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ إلى (١١٧٢٢) مدرسة عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ وازداد عدد مدارس البنات من (٥١١) مدرسة إلى (١١٧١٣) مدرسة في عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ. كما انعكست الزيادة الكبيرة في أعدد الطلبة والطالبات على أعداد المدرسين والمدرسات، حيث ازداد عدد المدرسين والمدرسات من (٢٣) ألف مدرس ومدرسة إلى حولي (٣٦٣) ألف مدرس ومدرسة خلال الفترة نفسها. ومما سبق يمكن القول بأنه نتيجة لكون العلاقة بين معدلات النمو السكاني ومعدل الطلب على التعليم علاقة طردية، ونتيجة للتوقعات التي تشير إلى حدوث زيادة كبيرة في أعداد السكان السعوديين، فإن من أهم التحديات التي ستواجه صانعي القرار في المؤسسات التعليمية هو كيفية تأمين المتطلبات المالية والإدارية والتعليمية اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على التعليم العام.

- العولمة والتحديات المصاحبة

«تعد العولمة محاولة لتشكيل رؤية جديدة ومختلفة نحو العالم والنظر إليه ككل واحد وجعله إطارًا ممكنًا للتفكير مع وجود آليات وتقنيات لها قدرة التعامل مع حقائقه وعناصره» وعبر هذا التعريف يتضح أن المحاولة الأساسية للعولمة هي التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في تشكيل الرؤى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لحياة مجتمع من المجتمعات ووفقًا لذلك فإن تحديات مواجهة هذا الهدف تتمثل في صياغة نموذج واع لتحديد تلك التحديات وطرق مواجهتها بشكل يضمن

إبقاء المجتمع متمسكًا بثوابته الأساسية مع الإدراك الشامل لما يجري عالميًا من تغيرات وتطورات. وقد ذكرت إحدى الدراسات (آل ابراهيم ٢٠٠٢م) مجموعة من التحديات العولية التي تواجهها التربية ومن أبرزها:

أ - تحدي القيم والهوية.
ب - تحدي التكنولوجيا والتقنية.
ت - تحدي الطاقات الكامنة والطاقات المهدرة.
ث - تحدي البحث العلمي.
ج - تحدي الاتصالات.
ح - تحدي الأمية الشاملة.
خ - تحدي الدراسات المستقبلية.
د - تحدي تعريب العلوم ومتابعتها.
ذ - تحدي تدفق المعلومات.
ر - تحد سياسي واقتصادي.

وإذا أضفنا إلى التحديات السابقة تحدي فهم ثقافة الآخر، وتحدي حتمية التغييرات الثقافية، فإن تأثير العولمة سيفرض معايير جديدة للتربية ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند الرغبة في إعادة صياغة مكونات البرنامج التربوي في المملكة. وبشكل عام فإن البرنامج التربوي الجديد ينبغي أن يستثمر الإيجابيات المترتبة على عولمة العالم مع الاستمرار في المحافظة على الهوية الاجتماعية الأساسية من أجل النهوض بالمجتمع التربوي وفقًا لمنطلقات أساسية مثل:

- الثقة بمضمون ثقافتنا الإسلامية التي عاشت عالمية على مدى سبعة قرون مضت.
- الجرأة على مواجهة التحدي وتفعيل الواقع لفهم محددات التغيير ووسائله وأساليبه.
- التطلع إلى الأمام وتفعيل الطموح كحقيقة أساسية نحو إحداث التغير ومواجهة التأثيرات الخارجية.
- الواقعية في المواجهة والإيمان بحتمية التغيير في المجال التربوي من خلال رسم الخطط وتطبيقها ومتابعة آليات تنفيذها في أرض الواقع.

وأخيرًا فإنه على الرغم من تعدد التعريفات لمصطلح العولمة إلا أنه ربما يتفق الجميع على أنها نظام أو نسق ذو أبعاد متعددة تتجاوز كونها مجرد آلية من آليات التطور التلقائي للرأسمالية إلى كونها بالدرجة الأولى دعوة إلى تبني نموذج معين يعكس أيديولوجيات تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الغالب القادر على إحداث التأثير.

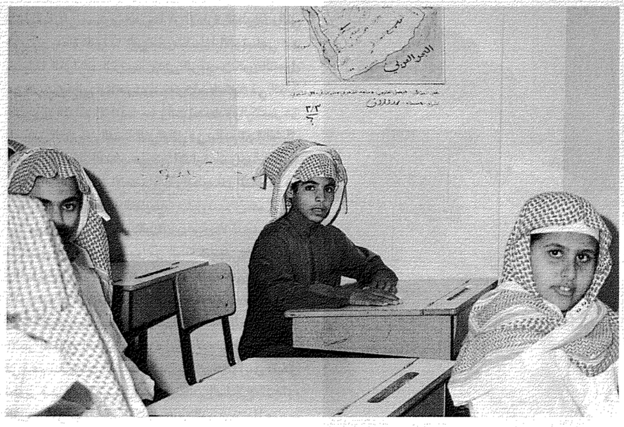
وإذا أضفنا إلى التوجه العالمي نحو العولمة: التطور الكبير في وسائل الاتصال ومصادر المعلومة، فإن تصميم المناهج التعليمية ورسم الخطة التربوية لم يعد يعتمد بشكل كبير على المعطيات الداخلية والمتغيرات الوطنية إذ أصبح من المسلمات تأثر الثقافات المحلية بمسار مكونات ومتغيرات الثقافات العالمية. وبالتالي فإن مسؤولية المحافظة على الموروث الثقافي للمجتمع وصيانته في ضوء المؤثرات الخارجية يقع بالتأكيد على عاتق المؤسسات التعليمية التي يلزمها تحقيق ذلك من خلال تصميم مسار تعليمي ملائم لمواجهة التحديات الخارجية.

- التغيرات في المناخ الأسري

لم تعد الأسرة تحتفظ ببنائها النمطي التقليدي القائم على وجود أسرة ممتدة، بل أصبحت في السنوات الأخيرة نموذجًا مختلفًا لما كانت عليه في السابق. وتشير بعض الدراسات إلى انخفاض مستوى أدائها التربوي لعدة عوامل من أبرزها انشغال الوالدين أو أحدهما، وضعف أدائهما التربوي، وبذا تشكل الأسرة بشكلها الحديث تحديًا تربويًا يستلزم تفعيل دور التربية كمؤثر أساسي في محيط الأسرة. ولعل من أبرز التحديات التي يجب على التربية أن تعيها في ظل تغيرات المناخ الأسري ما يلي:

- تحدي تفعيل التربية وأهميتها إعلاميًا واستغلال الوسائل التقنية الحديثة والانتقال إلى المحيط الأسري من خلال برامج تقنية موجهة.
- تحدي تفعيل الإيمان بدور التربية كمؤثر في البناء الأسري.
- تحدي نقل التربية كعناصر جامدة تفتقد إلى الإثارة والتشويق إلى عناصر جذابة تستهوي الأفراد نحو التواصل والتقارب معها.
- تحدي التربية في مواجهة التغيرات السريعة التي تحدث في الأسرة والتي دائمًا لا يواكبها نفس الدرجة من التغيير في المجال التربوي مما يوسع الهوة بين التربية والأسرة في المحيط الاجتماعي.

وعبر هذه التحديات يتضح أن درجة التغير في المناخ الأسري إذا لم يواكبها إدراك واهتمام في المجال التربوي فإن التربية سوف تصبح غير قادرة على تفعيل دورها التأثيري اجتماعيًا، وبذلك يصبح مصدر التلقي الأسري محصورًا فيما تقدمه العناصر الأخرى التي



وجدت طريقها للتأثير في البناء الأسري كالتأثير الإعلامي وتأثير الوسائل التكنولوجية الحديثة.

ثالثًا: التحديات الفنية :

- مناهج التعليم

تشير بعض الدراسات التي أجريت على بعض مناهج التعليم في المملكة العربية السعودية إلى أنها تعاني ضعف الاهتمام بجوانب النمو (الجسمي، والعقلي، والانفعالي، والاجتماعي) بل إنها تعاني الضعف حتى في الجانب المعرفي ؛ فهي إنما تركز فيه على مستويات عقلية متدنية، الشمري (١٤٢١هـ)، (الشايع، ١٤١٦هـ). إن على مناهج التعليم أن تتناول جوانب النمو كلها بالرعاية والتعهد، بتوازن وشمولية، ودون إخلال كلي أو جزئي بأحدها، في سبيل إعداد شمولي للمتعلمين.

- برامج النمو المهني والتدريبي للمعلمين

إن تسارع النمو المعرفي والمهاري بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية والمعلوماتية التربوية تحتم درجة من السرعة في الاتجاه نحو التغيير في عمليات تدريب المعلمين لتحقيق النمو المهاري والأدائي لتتوافق مع متطلبات النمو العالمي في المجالات المعرفية والمهنية. ولما كان المعلمون هم الأدوات الفاعلة لتحقيق البناء التربوي فإن تحديات تدريبهم والوصول بهم إلى المستوى المنتظر يظل هاجسًا تربويًا ينبغي تحقيقه من خلال توفير البرامج التدريبية القادرة على تقديم المهارات الأساسية للمعلمين. ونظرًا للأعداد الهائلة من المعلمين في المملكة العربية السعودية فإن عمليات التدريب الفردي لكل معلم عمليات مكلفة اقتصاديًا وزمنيًا. فقد أشارت إحدى الدراسات الأجنبية إلى أن تحديات التدريبات تواجه بالأعداد المتزايدة من المعلمين وحاجتهم إلى التعلم والتدريب مما يحتم التفكير في أساليب وطرق حديثة لتدريب المعلمين.ومن المؤكد أن أنجح الأساليب لمواجهة تحدي تزايد أعداد المعلمين هو الوصول إلى وسائل تدريبية تقوم على استغلال الوسائل التكنولوجية لتنمية المهارات الفردية لدى المعلمين.

- المركزية في اتخاذ القرارات التربوية

من المسلمات التربوية الثابتة أن المركزية في اتخاذ القرارات التربوية تشكل عائقًا أكيدًا أمام تطور العملية التربوية. حيث يساهم اتخاذ القرارات مركزيًا في تقليص مشاركة العاملين في المجال التربوي وبخاصة المدرسة والإدارة التعليمية. وقد أشار الكثير من الدراسات إلى أن مركزية القرارات تساهم في عدم تطبيق القرارات التربوية بشكلها المتوقع وذلك بسبب الكثير من المعوقات

التطبيقية على مستوى المدرسة أو الإدارة التعليمية والتي لم يتم مراعاة ظروفها البيئية ومحيطها الاجتماعي عند صياغة القرارات التربوية. وعلى الرغم من كون التحول من المركزية إلى اللامركزية فكرة أساسية في النمط التربوي القائم إلا أنها ما زالت تصطدم بالكثير من العوائق الإدارية والفنية التي يأتي في مقدمتها الشكل العام للهيكل التنظيمي في الإدارة التربوية العليا بالإضافة إلى ندرة الإحصاءات والمعلومات المستقاة من واقع المدرسة والإدارة التعليمية.

وما السبيل إلى المستقبل؟

نرى كما يرى كثير من السياسيين والقياديين والتربويين أن المدخل الرئيس للتغلب على المشكلات والتحديات المستقبلية التي تواجه المجتمع (أفرادًا ومؤسسات) والعبور به من بوابة المستقبل يتطلب هو الآخر إصلاح التعليم باعتباره أحد الأدوات المهمة المؤثرة في دعم مقومات التنمية وتسريع حركتها من خلال تطوير قدرات الإنسان ذاته، ويتطلب إصلاح التعليم التوجه إلى بناء علاقة تكاملية بين التربويين والمجتمع، وذلك لإصلاح جميع أركان التعليم بما تحمله هذه الكلمة من جوانب وأبعاد، وذلك عبر صياغة رؤية علمية مستقبلية تقود مسيرة العمل التعليمي وتوجهه. وقبل التوجه إلى وضع هذه الرؤية، يجدر بنا في البداية أن نعمل على تغيير المفاهيم المتعلقة بالعمل في مجال التربية والتعليم، واعتبارها مهنة ورسالة شرعية ومجتمعية، وتبني هذا التصور يستدعي - بالضرورة - فهم دور التعليم وحقيقته في تطوير المجتمع، فيجب أن نتحرر من فهمنا التقليدي للتعليم بأنه نقل المعارف والمعلومات من جيل إلى جيل، والذي يقود في النهاية إلى سكون المجتمع وركوده، بل وتعطيل مهارات أفراد المجتمع الفكرية. ونظرًا لما طرأ على مفهوم التعليم من تحول وتغير في العصر الحاضر فإننا نرى التعليم بأدواته وفعالياته المختلفة نحو التطوير والتغيير بمثابة أداة للتغير.

إن تطور مفهوم التعليم يضيف يومًا بعد يوم أبعادًا جديدة لوظائف التعليم، فالتعليم عملية اجتماعية، وطالما كانت المجتمعات في حالة تطور وتغيير مستمرين، فإن مفهوم التعليم أيضًا ينبغي أن يكون ديناميكيًا متغيرًا. ونظرًا لسرعة خطى التغيير المعاصر، أصبح التعليم وأدواته وبخاصة السياسات والخطط والمناهج والمعلمون



من أهم وسائل مواكبة هذا التغيير، وهذا بالتالي يفرض على المدرسة - كي تؤدي وظيفتها بكفاية - أن يتطور التعليم فيها بحيث يستوعب المتغيرات ليس في المجتمع المدرسي وحده، بل أيضًا في العملية التربوية على وجه العموم، وتطوير التعليم ليست عملية عفوية أو عشوائية، ولكنها عملية إرادية موجهة لها مفهومها ودواعيها وأسسها وخطواتها، كما أن لها معوقاتها البشرية والمادية والنفسية والثقافية والتربوية التي ينبغي على أصحاب القرار في مجال التربية والتعليم الإحاطة بها.

ولقد سعت الدول المتقدمة، منذ وقت بعيد، إلى توجيه التعليم فيها ليحقق الأهداف التي وضعتها الدول والتي تعبر عن طموحها نحو مستقبل تقدمي وتنموي. وقد حققت النهضة التعليمية التي شهدتها تلك الدول، في مراحل مبكرة من نموها، إسهامات جوهرية في تكوين مستويات مرتفعة من التقدم الاقتصادي والتقني في الوقت الحاضر. وهذا لا يعني إطلاقًا استعارة التجارب العالمية ومحاولة زرعها في مجتمعنا، ذلك لأن لدى أي

مجتمع تحديات ومطالب تنموية ومرتكزات أساسية توجه التعليم وتقوده إلى المستقبل.

أداة العبور للمستقبل

الإنسان هو أداة التغيير في المجتمع، لذا فإن حاجتنا الاستراتيجية للعبور للمستقبل تتمثل في بناء الإنسان الصالح، الذي يعرف ربه ودينه، ويستقيم على شرعه، الواعي بما يدور حوله، القادر على التفاعل الإيجابي مع المتغيرات المحلية والعالمية المختلفة، المتمكن من المشاركة الإيجابية في تطوير المجتمع، القادر على منافسة أقرانه في المجتمعات المتقدمة. وعلى المدرسة أن تسعى في إعداد هذا الإنسان، وتربيته تربية شمولية، تربية علمية وعملية، في مجالات العقيدة، والعبادة، والأخلاق، والحقوق والواجبات الفردية والاجتماعية، وبناء الذات، وحفظ الدين والنفس والعقل والمال والبدن ؛ وهذا يوجب مزيدًا من توجيه الجهود وتركيزها وتقويم المدخلات والمخرجات والعمليات في سبيل إعداد جيل من الطلاب والطالبات يتحلى بالسمات والخصائص والخصال التالية:

- عميق الإيمان بالله تعالى.
- عابدًا لله على بصيرة.
- متمثلاً الأخلاق الإسلامية الحميدة في سلوكه الشخصي والاجتماعي.
- صحيح البدن، والعقل، والنفس.
- معتزًا بدينه وانتمائه لوطنه وأمته.
- واثقًا بنفسه دون غرور.
- مقدرًا مسؤولياته تجاه نفسه ومجتمعه وأمته.
- متهيئًا لأدواره ووظائفه الاجتماعية (ابن، بنت، أب، أم، عضو في المجتمع...).
- ملتزمًا النظام العام.
- متفاعلاً بحكمة مع الثقافات الأخرى.
- مشاركًا بفاعلية في النشاطات الخيرية والأعمال التطوعية.
- يدير ذاته ووقته بكفاءة.
- يفكر بأسلوب علمي سليم.
- يستخدم مصادر المعلومات بكفاءة.
- يراعي قواعد السلامة ويتوقى المخاطر.
- يستخدم التقنية بكفاءة وفاعلية.
- يتقن المهارات اللغوية الأساسية (اللفظية والحركية).
- يتقن المهارات الحسابية الأساسية.
- قادرًا على التعلم الذاتي.
- محافظًا على بيئته.

رؤية لتطوير التعليم في إطار تشاركي تربوي مجتمعي

إن بناء هذا الإنسان يتطلب اعتماد رؤية تشاركية تنطلق من المعادلة العلمية التي ترتكز على أن التعليم نظام حيوي يتأثر ويؤثر في فعالية وكفاءة المؤسسات الأخرى، وإن الاستثمار في المؤسسة المجتمعية أيًا كان نوعها ووظائفها يعتمد على كفاءة الاستثمار في التعليم، وتحاط التربية بوصفها نظامًا اجتماعيًا ومتغيرًا سلوكيًا بالعديد من المتغيرات مما يتطلب إحداث العديد من التعديلات في بنودها واستراتيجيتها لتعايش التغيرات ولا تصطدم معها. وتتمثل تلك الرؤية في: (تحقيق علاقة تكاملية بين مؤسسات التربية والمجتمع بكل قياداته ومؤسساته المختلفة، بصورة تدفع المؤسسات التربوية إلى تربية الطالب تربية شاملة ومتكاملة ومتوازنة، تتفق

مع ثوابت المجتمع وتطلعاته وطموحاته، من خلال دعم المجتمع للمؤسسات التربوية ومؤازرته لها فكريًا، وماديًا، ومعنويًا في إطار من المصلحة الوطنية).

مرتكزات رؤية تطوير التعليم

يرتكز تحقيق الرؤية المستقبلية المشتركة إلى تحديد الأدوار، ورسم التوقعات من المؤسسات التربوية والمؤسسات الاجتماعية في المجتمع، ويمكن تفصيلها على النحو الآتي:

أولاً: متطلبات ذات علاقة بالوزارة:

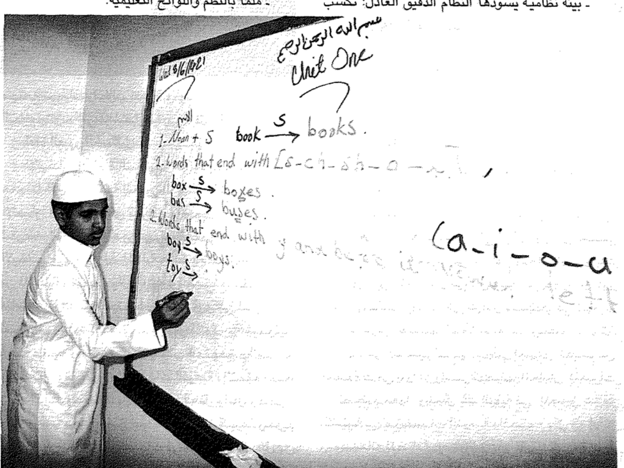
الأول: رفع كفاية العمل الإداري (التخطيط والمتابعة والتقويم...) في الوزارة والأجهزة التابعة لها ؛ بحيث يتحقق أكبر قدر من التكامل والتنسيق وتحديد الإجراءات والصلاحيات وتوحيدها.

الثاني: رفع كفاية بيئة التعلم لتكون:

- بيئة آمنة ؛ يشعر الطالب فيها بالأمن والطمأنينة النفسية والاجتماعية.
- بيئة أخلاقية ؛ تسود بين أعضائها الأخلاق الإسلامية الفاضلة.
- بيئة نظامية يسودها النظام الدقيق العادل؛ تكسب الطلاب خلة الشعور بالالتزام والانضباط والمسؤولية.
- بيئة اجتماعية ؛ يتفاعل أفرادها تفاعلات إيجابية بالرأي والحوار والقرار والإدارة وتكسبهم شعورًا بالثقة في النفس والمسؤولية والإيجابية تجاه الغير.
- ذات أبعاد مكانية ملائمة (الغرف والساحات...).
- غنية بالمثيرات المحسوسة المنظمة.
- تقنية، توظف التقنية توظيفًا إيجابيًا هادفًا.
- بيئة ترعى الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن يعانون صعوبات التعلم.

الثالث: رفع كفاية مدير المدرسة ليكون:

- قدوة في خلقه وسلوكه.
- متقنًا مهارات الإدارة (التخطيط، المتابعة، التنظيم الإداري، إدارة الموقف واتخاذ القرارات).
- متقنًا مهارات الاتصال الشخصي والتفاعل الاجتماعي.
- ذا معرفة علمية بالمقررات التعليمية المطبقة في المدرسة.
- قادرًا على تقويم الأداء المدرسي.
- ملمًا بالنظم واللوائح التعليمية.



الرابع: رفع كفاية المعلم والمعلمة ليكون كل منهما:
- قدوة في خلقه وسلوكه.
- متمكنًا في تخصصه العلمي.
- متمكنًا في العلوم التربوية فيما يخص مهمته.
- متقنًا مهارات التخطيط للدرس.
- متقنًا مهارات الإدارة الصفية (قيادة الصف)، وإدارة الموقف التعليمي.
- متقنًا استخدام تقنيات التعليم ووسائله.
- متقنًا مهارات الاتصال والحوار والتفاعل الاجتماعي.

الخامس: تطوير مضمون المناهج التعليمية ليحقق التالي:
- غرس الانتماء الواعي للدين الإسلامي السمح وبناء الهوية.
- مراعاة بناء الشخصية المتوازنة معرفيًا ومهاريًا ووجدانيًا.
- تنمية مهارات التفكير بأنواعه وأنماطه.
- تنمية مهارات العلم والتعلم، وعاداتهما وآدابهما.

* اختيار المحتوى وتنظيمه وصياغته مراعيًا ما يأتي:
- خصائص نمو المتعلمين في كل مرحلة.
- الفروق الفردية، ومراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- التركيز على المفاهيم الأساسية في العلوم المختلفة.
- التوازن بين التنظيم المعرفي والتنظيم النفسي.
- التكامل بين محتوى المقررات التعليمية.
- قرن المعرفة بتطبيقاتها.
- التركيز في المرحلة الأولية من التعليم الأساسي (الصفوف الثلاثة الأولى) على أن يتقن الطلاب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والتحدث والاستماع.

السادس: التطوير المهني المستمر لشاغلي الوظائف التعليمية.

السابع: التقويم المستمر للأفراد والعمليات وفق معايير وأدوات تقويم محكية محكمة.

الثامن: دعم العمليات التعليمية المساندة مثل الإشراف التربوي، والنشاط الطلابي.

التاسع: تطوير النظام التعليمي لتحقيق ما يأتي:
- البدء في تعليم القراءة والكتابة والاستماع والتحدث في مرحلة التعليم التمهيدي (سنتان قبل المدرسة).
- التركيز في المرحلة الأولية (الصفوف الثالث الأول) على تعليم المهارات الأساسية.
- تنويع التعليم الثانوي، للمواءمة بين المخرج التعليمي وبين سوق العمل.

العاشر: دعم برامج محو الأمية (القرائية) وتطوير أدواتها ووسائلها، للانتقال إلى محو الأمية التقنية.

الحادي عشر: دعم برامج التعليم الخاص.

ثانيًا: متطلبات ذات علاقة بالمجتمع:

الأول: الأسرة (المنزل).
- التنشئة الاجتماعية الفاضلة، القائمة على التمسك بالدين والقيم الإسلامية.
- ترسيخ التوازن النفسي والاجتماعي والأخلاقي.
- نقل الثقافة وتنمية الخبرات الاجتماعية.
- إعداد الأفراد ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع.
- التفاعل الإيجابي مع مؤسسات المجتمع (المؤسسات التربوية).
- توجيه أفراد الأسرة، وحمايتهم من المؤثرات السلبية.

الثاني: المؤسسات ذات الصبغة الاجتماعية (الأندية، والمؤسسات الثقافية والإعلامية).
- توجيه النشء واستغلال إمكاناته البدنية والعقلية.
- الحفاظ على الهوية الثقافية والاجتماعية والسياسية.
- المحافظة على المكتسبات الوطنية وصيانتها.
- تفعيل البرامج المهنية والفكرية والبدنية لاستيعاب أفراد المجتمع.
- التعاون مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى في توجيه النشء.
- احترام المستوى العقلي والإدراكي لأفراد المجتمع.

الثالث: مؤسسات القطاع الخاص كمؤسسات اجتماعية.
- تفعيل الجوانب الاجتماعية.
- تفعيل مشاركة رأس المال الخاص في الدعم الاجتماعي.
- المساهمة الفعلية في تدريب وتنمية مهارات أفراد المجتمع.
- تمويل النشاطات الاجتماعية.
- المشاركة في الدعم المادي بجانب الدعم الحكومي

- الالتزام بدعم وتشغيل البرامج التربوية.

مقومات تحقيق الرؤية المستقبلية

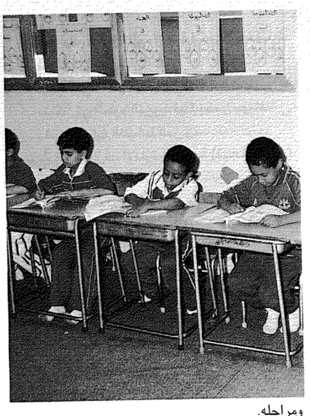
إن تلك الرؤى لن تتحقق دون دعم وإرادة سياسية قوية وحازمة لإحداث التطوير المنشود في إعداد متعلمين يسهمون في تطوير المجتمع، وهذا يتطلب تطويرًا للبيئة التعليمية بجميع عناصرها ومكوناتها البشرية والتنظيمية والمادية، وفي هذا الشأن نرى ضرورة الاعتماد على المقومات الآتية في إحداث التغيير الإيجابي في النظام التعليمي، وهي:

الأولى: العمل على إيجاد خطة وطنية لتطوير التعليم، تتوفر فيها الأمور التالية:

- أن تتولى القيادة الحكومية إعدادها وضمان الالتزام بتنفيذها.
- أن تقوم على تآزر وطني من جميع المشاركين في ميدان التنمية.
- أن تنبثق بصورة علمية عن خطة عامة للدولة.
- أن تحدد إصلاحات موجهة نحو تحقيق أهداف الامتياز في التعليم.
- أن تتضمن دعمًا ماليًا قابلاً للاستدامة.
- أن تكون مصممة لفترة محددة وموجهة نحو أنشطة معينة.
- أن تتضمن مؤشرات دورية للأداء.

الثانية: تبني مفهوم الجودة الشاملة، من خلال السياسات التنفيذية التالية:

- التخطيط في جميع مراحل العمل ومستوياته التنظيمية.
- اعتماد نظام تقويم دوري شامل ومستمر (للمدخلات والعمليات والمخرجات) يستند إلى أساس معياري محكم عالميًا ويستخدم مقاييس علمية ومؤشرات تربوية منضبطة، ويتسم بالصدق والموضوعية.
- تطبيق نظام محاسبي عادل في جميع المستويات التنظيمية.
- تبني أسلوب الإدارة باللوائح والنظم ذات الاستقرار النسبي في جميع المستويات التنظيمية، والاستغناء عن التعاميم والتوجيهات أثناء العام الدراسي.
- التوسع في تفويض الصلاحيات التنفيذية (الإجرائية) في جميع المستويات التنظيمية، وخصوصًا للميدانيين.
- التطوير المهني للأفراد في كل مستويات العمل ومراحله.



- توظيف مفاهيم الإدارة الحديثة.
- التطوير المستمر للنظم واللوائح والوسائل والأدوات والأوعية.

الثالثة: التوسع في إشراك المجتمع (أفرادًا ومؤسسات) في التخطيط والتنفيذ والتقويم، من خلال السياسات التنفيذية التالية:

- التوسع في دعم المدارس الأهلية دعمًا علميًا وماديًا ومعنويًا.
- تخصيص بعض قطاعات الوزارة، مثلاً: إعداد المناهج، تقنيات التعليم، التقويم التربوي، البحوث التربوية، التدريب التربوي، وبعض قطاعات النشاط الطلابي... وغيرها.
- توسيع الصلاحيات الإشرافية والإدارية لمجالس الآباء في المدارس.
- إشراك أعضاء من المجتمع في لجان التخطيط والتطوير.

الرابعة: التطوير الشامل المستمر للنظم واللوائح التعليمية من خلال السياسات التنفيذية التالية:

- تبني أسلوب النمذجة (بناء النماذج) كأسلوب تطويري شمولي لعناصر العملية التعليمية ومكوناتها.
- نقل الخبرة التعليمية العالمية المتفوقة وتكييفها وفق قيم المجتمع وثوابته.

- التواصل والتعاون مع المنظمات والمؤسسات التربوية العالمية المعنية بالتعليم العام.

- السعي في إبرام اتفاقات التعاون وتبادل الخبرة مع النظم التعليمية العالمية المتقدمة.

- التوسع في توظيف التقنية الحديثة تعليميًا وإداريًا.

الخامسة: التركيز على تطوير العملية التعليمية التعلمية وتخفيض الهدر التربوي، من خلال السياسات التنفيذية التالية:

- إعطاء الأولوية للمشروعات والبرامج التي تعنى بتطوير المدرسة ذاتها بعناصرها وعملياتها.

- تخفيض كلفة بناء المدرسة وتجهيزها بالتركيز على المواصفات التعليمية الأساسية والاستغناء عن المواصفات التكميلية المظهرية.

- تطوير البرنامج المدرسي في اتجاه إعطاء الطلاب الفرصة لتنمية شخصياتهم وتطوير قدراتهم.

- التطوير المستمر للمنهج التعليمي.

- التوسع في برامج التطوير المهني للعاملين.

- تحجيم القطاعات الإدارية المركزية في الوزارة (الوكالات وإدارات العموم وإدارات التعليم...)، من خلال التخفيض التدريجي للمركزية الإدارية ومنح الصلاحيات وخصخصة المهام.

السادسة: تسريع العمل على استكمال المباني المدرسية المجهزة، من خلال السياسات التنفيذية التالية:

- العمل على استقطاب القطاع الخاص للمساهمة كشريك في تشييد المدارس وتجهيزها.

- تيسير مواصفات البناء المدرسي بالاستغناء عن المواصفات المظهرية غير المؤثرة في عملية التعليم والتعلم.

- رفع مستوى شروط فتح المدارس الأهلية وتجديد رخصة عملها لتشمل توفر بناء مدرسي مجهز وفق شروط معيارية.

السابعة: توثيق الصلات بالاقتصاد الوطني من خلال السياسات التنفيذية التالية:

- العمل على تعزيز التعاون وتوثيق الصلات بالرؤى والخطط الاقتصادية الوطنية.

- العمل على إعداد جيل المستقبل المعد إعدادًا مهنيًا عامًا، المتسلح بالمهارات والمعارف والاتجاهات والعادات المهنية والاقتصادية الإيجابية.

- العمل على الرفع من درجة المرونة في أنظمة الصرف.

- العمل على استثمار الخبرات الاقتصادية: النظرية والتخطيطية والعملية، للرفع من فاعلية أداء المنظومة التعليمية.

- توظيف تقنيات المعلوماتية في تطوير نظم تعليمية خاصة بالمدارس الصغيرة النائية.

خاتمة

حاولنا في هذه الورقة أن نبين طبيعة العلاقة بين التربويين والمجتمع، وكشفنا أن العلاقة بينهما علاقة تفاعل وتكامل، فكل منهما يتأثر بالآخر ويؤثر فيه، وهذه العلاقة التلازمية فرضتها السمات الحالية لمجتمعنا السعودي، وكذلك التحديات التربوية التي تواجهها المؤسسات التربوية وخصوصًا في مؤسسات التعليم العام، كما أن هذه العلاقة تبرز بصورة قوية من خلال الإعداد للمستقبل الذي يتوقع أن يموج بتغيرات عديدة على مستوى: الفرد، والمجتمع المحلي، والمجتمع العالمي.

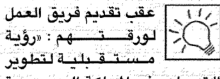
إن هذه التحديات تفرض على التربويين وعلى المجتمع السعي حثيثًا في بناء الإنسان بكل ما تحمله هذه الكلمة من مضامين النمو والإنتاج والمشاركة، فلا يمكن أن يقوم التربويون بهذه الوظيفة بمعزل عن دعم المجتمع للمؤسسات التربوية سواء فكريًا أو ماديًا، وفي الختام حاولنا أن نضع بعض المقومات والمقترحات التي يمكن أن تعمل على تحقيق الرؤية التشاركية لتطوير التعليم ■

عنوان ورقة العمل المقدمة لندوة ماذا يريد المجتمع من التربويين؟ وماذا يريد التربويون من المجتمع؟

رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في إطار تشاركي مجتمعي

إعداد :
أ.د. عبدالرحمن بن إبراهيم الشاعر
د. عثمان بن ناصر البريكان
د. موضي بنت فهد النعيم
د. مفرج بن سعد الحقباني
د. محمد بن راشد الشرقي
د. منصور بن عبدالعزيز بن سلمة
د. علي بن حمد الخشيبان
أ. أحمد بن سليمان الدامغ
أ. أحمد بن عيضة الزهراني
أ. كريمة بنت عبدالرحيم بخاري





عقب تقديم فريق العمل لورقتهم : «رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية»، كان المحاور الرئيس للورقة هو المفكر الدكتور محمود سفر، الذي لقيت مشاركته وطرحه ورؤاه تجاوبًا وتفاعلاً كبيرين من لدن حضور الندوة. وهذا هو نص المشاركة.

تعقيبًا على ورقة« رؤية مستقبلية لتطوير التعليم»..

محمود سفر:

سنتجاوز الأزمة بـ الشفافية.. الوسطية.. المشاركة

صورتان متناقضتان رسمتهما ورقة الرؤية المستقبلية لتطوير التعليم التي بين أيدينا: صورة لمستقبل البشرية المليء بالتطورات المتلاحقة والتعقيدات المركبة، وصورة واقع حال المجتمع السعودي المثقل بالمشكلات والمليء بالتحديات، وما بين الصورتين يجد قارئ الورقة نفسه شديد القلق، شديد الإحباط، شديد القلق على المستقبل، وشديد الإحباط للكم الهائل والحجم الكبير من الأعمال المطلوبة من المجتمع السعودي إنجازها ليصل إلى مشارف المستقبل. ذاك كان الشعور الذي طغى عليَّ وأنا اقرأ الورقة للوهلة الأولى، وإذا كان القلق مقبولاً فإن الإحباط ممنوع، فما لبث شيء من الطمأنينة وبعض الثقة أن عادت إليَّ نفسي بالتدريج مع كل مرة أعيد القراءة بتمعن وتؤدة.

وبين يدي هذه الورقة المهمة وقبل التحاور مع ما جاء فيها نورد ملاحظات ثلاثًا نعتبرها مدخلاً لمداخلتنا:

الملاحظة الأولى: هي أننا كنا نفضل لو استخدمت الورقة في عنوانها كلمة «إصلاح» بدلاً من لفظة «تطوير» لأن ما جاء فيها اكتسب شمولية الإصلاح أكثر من جزئية التطوير.

الملاحظة الثانية: هي أن التعليم الذي نسعى لتطويره بمعاونة المجتمع يجب أن يشمل كل مراحله ودرجاته، وأن لا يقتصر على العام منه الذي تتحمل وزارة المعارف مسؤوليته، حتى وإن أعطينا الأولوية له

باعتباره البوابة التي يدخل منها الطلاب إلى باقي المراحل.

والملاحظة الثالثة: هي أن تطوير التعليم برغم ضرورته والحاجه لا يستطيع بمفرده أن يحقق غاياته في غياب إصلاح باقي قطاعات المجتمع ودون أن تتناغم مع تطوره باقي المؤسسات بتطور مماثل.

نأتي الآن إلى الورقة التي بين أيدينا، ولنا معها ثلاث وقفات:

الوقفة الأولى عن مفهوم العلاقة ما بين التعليم والمجتمع، والوقفة الثانية عن تغيير المناهج ومتطلبات هذا التغيير، والوقفة الثالثة عن العولمة وما هو قادم معها من تحديات.

ونبدأ بالوقفة الأولى: بذل معدو الورقة جهودًا في تعزيز مفهوم العلاقة بين التعليم والمجتمع وبذلوا جهدًا خاصًا في وضع تصور لما يجب أن تكون عليه العلاقة، حاولوا من خلاله استقطاب المجتمع معهم ليعينهم على تطوير التعليم، ولنا في هذا المضمار نقاط ثلاث نناقشها معهم:

النقطة الأولى: عن غياب دور المسجد:

نأخذ على الورقة أنها لم تأت على ذكر دور المسجد بعد تطوير وظيفته وتأثيره في صياغة الذهنية وترسيخ الإيمان وأهميته في شد أزر المدرسة والمنزل فهو رفيق دربهما.

- فلا أحد يستطيع أن ينكر أو يتنكر لدور المسجد وما له من أهمية في المجتمع، فالارتباط الإيماني والتعلق النفسي بالمسجد في قلب وضمير المسلم لهما من العمق والتأثير الكبيرين اللذين لا يمكن الاستغناء عنهما أو الاستعاضة بهما «إذا رأيتم الرجل يرتاد المساجد فاشهدوا له بالخير، أو قال فاشهدوا له بالإيمان»، ومجتمع يعج بالمؤمنين الأخيار والذي تسعى التربية والمربون إلى تحقيقه هو ذاك الذي يكون المسجد في قلبه.

- المسجد إذًا من مقومات المجتمع المسلم وخاصية من خواصه، وعنصر فعال من عناصر التوجيه والتثقيف فيه.

- وهو بجانب مكانته الاجتماعية المرموقة رديف المدرسة والبيت وهذا الثلاثي يعتبر منطلقًا رئيسًا من منطلقات العلاقة التي تربط التربية بالمجتمع. وغياب التركيز على دوره يجعل الحديث عن أي تطوير في أي جانب من جوانب الحياة في المجتمع المسلم حديثًا مبتورًا.

لهذا نأمل أن يتدارك المعنيون هذا الأمر.

النقطة الثانية: تتصل بدور الأسرة:

فقد جاء حديث الورقة عن دور البيت في العلاقة المنشودة أو لنقل في العلاقة المفقودة بينه وبين المدرسة وكأنه حديث اعتذاري تبريري. فعند الاعتراف بانخفاض مستوى الأداء التربوي للأسرة نجد الورقة تبرر ذلك بانشغال الوالدين أو أحدهما لتستنتج من ذلك أن الأسرة غدت في ذاتها تحديًا تربويًا بدلاً من أن تكون عاملاً مساعدًا على تعزيز المفاهيم التربوية في نفس الطفل.

في ظننا أن هذا القول يميل إلى التبسيط والتهميش لدور البيت في تقويم الخلق واستقامة السلوك. البيت السعودي يظل قوامه الدين والخلق الإسلامي، واهتمام الوالدين بأبنائهما من الدين والخلق الذي لا يمكن التفريط فيه مهما انشغل الأب أو انشغلت الأم بمشاكل الحياة. والأجدى أن نعزز ونؤكد في خطة التطوير دور رب البيت والأسرة في رعاية الأبناء والعناية بتربيتهم.

فلن تنجح المدرسة في تقويم السلوك وتعزيز مفاهيم الخلق الإسلامي المعتدل السمح دون أن يكون للمنزل دور المكمل ومكانته المؤثرة.

ثم نصل إلى النقطة الثالثة: وهي ذات صلة بإنتاجية المجتمع:

فالورقة تعرضت للجوانب الاقتصادية العامة وأفردت حيزًا لما يخص اقتصاديات التعليم دون أن تربط ذلك بإنتاجية الفرد ومساهمته الفعالة في الدورة الاقتصادية أخذًا وعطاء. وهو ما يجب أن يكون.

فمن أهم دلالات نجاح العلاقة بين المجتمع وخطط ومناهج التعليم تعزيز إنتاجية الفرد في المجتمع لأنها الخلاصة والنتيجة النهائية لأي مسعى تربوي وتعليمي ومؤسسي مجتمعي. ومعدل إنتاجية المجتمع ترتبط بالحالة الحضارية التي يعيشها المجتمع، والحالة الحضارية تعتبر دالة لفعالية الخطط التربوية والتعليمية في إعداد الإنسان المنتج.

علينا إذًا أن نضمن خطط تطوير برامج ومناهج تعد مواطنًا منتجًا وفعالاً، وهو هدف من أهم أهداف التربية الوطنية التي سوف نتعرض لها بعد قليل.

نأتي للوقفة الثانية عن التغيير المرتقب في المناهج:

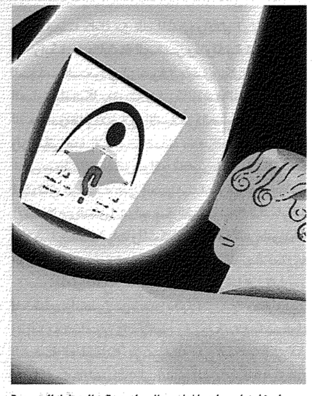
فمن الملاحظات الأساسية التي تؤخذ على الورقة من وجهة نظرنا، أنها لم تتعرض إلى ملامح التغيير المنشود أو لنقل التغيير التطوري المطلوب، ولا نعرف لذلك سببًا سوى أن المعدين لهذه الورقة ربما حصروا رؤيتهم المستقبلية في الخطوط العريضة لتطوير التعليم دون الخوض في التفصيلات، فإن كانت الحقيقة هي هذه فإننا من باب «ما لا يصح الواجب إلا به فهو واجب» نود أن نعرض لبعض أهم ملامح التغيير الجديرة من وجهة نظرنا بالعناية والاهتمام على النحو التالي:

أولاً: تدريب الطلاب على التفكير عند التلقي: إذ لابد من الانفتاح على الطالب بطرق تقوي من تفاعله مع ما يتلقاه من علوم ومعرفة، وتركز على مشاركته في الحوار مع من يعلمه ويرشده، وتشجعه على ممارسة التفكير وإعمال العقل لكسب الثقة في الذات، والمقدرة على النقاش بمنطق سليم ومستقيم.

محتوى المناهج الحالية وطرق تدريسها تكدس في ذهن الطالب كمًا هائلاً من المعلومات التي لا يستطيع بالضرورة استيعابها إلا بالقدر الذي يؤدي الامتحان فيها، ومن ثم لا يستفيد منها بعد تخرجه فهي لم تدربه على إعمال عقله ولا على الحوار ومواجهة الرأي الآخر مما يعتبر نقصًا في بناء الشخصية، وعلينا أن نتداركه في البرامج المطورة.

لا نريد لطلابنا بعد تخرجهم أن يحملوا في عقولهم رفوف كتب مرصوص عليها ما حفظوه ليجتروه عند الحاجة بقدر حرصنا على أن يتدربوا على التفكير وإعمال العقل فيما هو مفيد لهم ونافع لأمتهم ولوطنهم مستفيدين بكل ما تكدس في عقولهم من معلومات ومعارف وعلوم ، فكما قال الفيلسوف (كونفوشس): «المعرفة بلا تفكير لا قيمة لها، والتفكير بلا معرفة كارثة».

ثانيًا: تعزيز المحبة للأمة، والانتماء للوطن والولاء له: لقد ترسخ انطباع لدى البعض بوجود تناقض بين الولاء للدين والولاء للأمة والانتماء للوطن، فتضاءلت محبة الوطن عند كثير من الناس، وقلت تبعًا لذلك فاعليتهم في المحافظة على مكتسبات الوطن، وفي العمل بعزيمة وإصرار من أجل نموه وتطوره، فظل البعض منهم على مقاعد المتفرجين، ولم تسيطر على عقولهم مفاهيم التضحية ولم تتغلغل في نفوسهم معاني الإيثار.



لهذا فإن على المناهج التعليمية والخطط التربوية ومؤسسات المجتمع (من منزل ومسجد وإعلام وخلافه) أن يؤكدوا بطرق متناغمة أن لا تعارض بين الولاء للوطن والولاء للدين وأن يعملوا على تعزيز مفاهيم الانتماء للأمة ومحبة الوطن والإعلاء من قيمة العمل من أجل رفعته.

على هذه المؤسسات مجتمعة ومتفرقة مسؤولية إيجاد مواطن قادر على العطاء بلا حدود بنفس راضية، وإخلاص في العمل مشهود، وتفان في الواجب ملموس.. مواطن يقدر المسؤولية، وينبذ الاتكالية ويرفض الاستسلامية، ويتخلى عن روح اللامبالاة فيحمل في نفسه فعالية روحية عالية تسيطر على تفكيره وتهيمن على تصرفاته يتلمس بها ومن خلالها القول المأثور: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه».

ثالثًا: الالتزام بنهج الوسطية في الطرح، والاعتدال في الفكر، والتوازن في النفس: في جميع مراحل إصلاح وتطوير خططنا وبرامجنا في التربية والتعليم والإعلام والتوعية والإرشاد والتثقيف.

مررنا في هذا البلد بالكثير من المواقف المأساوية والمؤلمة نتيجة الغلو في التعامل، والتشدد في الفكر، والتمسك بأضيق السبل في القضايا العامة المعاصرة، والأخذ بأصعب المسالك عند التصدي للتطورات الحضارية التي تهم المجتمع، ويكفي ما مر بنا فقد نال

وطننا حصته كاملة من تلك المآسي والآلام.

رابعًا: معايشة العصر ومواكبة تطوراته: أن للمجتمع السعودي أن يعيش عصره بكل معاني هذه العبارة متمسكًا بعقيدته وملتزمًا بقيمه النافعة ومبادئه الفعالة، ونظام الأخلاق الإسلامي الصحيح والسليم، ولن يتأتى هذا إلا إذا:

- سيطر الإحساس بواقع العصر والرؤيا الناضجة لمحدثاته النافعة على السياسات والخطط وبرامج الإصلاح والتطوير لمواجهة القضايا المتشابكة، والتصدي للتحديات والمشكلات المركبة التي أبرزتها الورقة.

- وتغلغل ذلك الإحساس وتلك الرؤيا في نفوس المخططين والمنفذين من رجال تعليم وتربويين وعلماء دين وقادة اجتماعيين وإعلاميين وغيرهم ممن يتصدون للخدمة العامة، كلٌ في مجاله وفي الثغرة التي هو عليها، ليمتد الإحساس إلى نسيج المجتمع بكامله.

خامسًا: مواجهة معضلة كيفية التعامل والتواصل مع الآخر: والتعرض لهذه القضية المهمة والحساسة يتطلب كل جهد مخلص وطاقة لجلاء ما أحاط بها من شبهات كانت السبب في بعض العنت الذي لحق بالمجتمع وما زال، لهذا من الواجب أن تتحرر القضية وتتضح الرؤيا حولها.

فالمجتمع السعودي - كأي مجتمع معاصر - في حاجة ضرورية وملحة إلى التلاقي مع العالم الآخر المخالف في العقيدة والمذهب والسلوك والقيم والمنطلقات في تعامله واقتصاده وسياسته وعلاقاته الاجتماعية، لأن البديل هو التقوقع والعزلة التامة عن حضارة العصر ومقومات الواقع المعاصر.

على خطط وبرامج التربية والتعليم والتوعية والتثقيف المطورة أن تتأكد من تدريب المتلقي على التواصل مع المخالف في العقيدة والمختلف في المذهب والمغاير في النهج، ومن ثم الانفتاح عليه بوعي، وإدراك وسماحة ورفق واعتزاز بالذات.

الوقفة الثالثة عن العولمة وما هو قادم معها من تحديات:

لن تكون الرؤية المستقبلية لأي جانب مستكملة، وموضوعية وفاعلة وعميقة، إذا لم تستعرض تحديات العولمة، وما ينتظر المجتمعات والأمم من تغيرات تصحبها معها.



لقد أحسن معدو الورقة صنعًا بتعرضهم للعولمة كمقوم من مقومات الرؤية المستقبلية لتطوير التعليم، وإن كنا نأخذ عليهم إن كان تطرقهم للموضوع موجزًا وسرديًا، ولهذا فإننا نؤثر الحديث عن العولمة وتحدياتها للمجتمع السعودي في مستقبل الأيام بشيء من التوضيح من وجهة نظرنا، ونقصر الحديث على التحدي الثقافي والفكري بشقيه: الأول كيف يرى الآخرون ثقافتنا؟ والثاني ما هو موقفنا من ثقافة الآخرين؟

إن أردنا أن نعرف موقف الآخرين من ثقافتنا: علينا الاعتراف بشجاعة وشفافية بأن الأمة بأكملها تقف اليوم حائرة أمام الهجمات الشرسة والباطلة والظالمة ضد الإسلام وثقافته، بل وضد كل عربي ومسلم. ولا تدري ماذا تفعل وهو امتحان صعب عليها أن تجتازه.

إن انقلاب الموازين وتغير المفاهيم وارتباك الأولويات جعل العقل المسلم حائرًا يبحث عن أفضل الطرق لتصحيح ما آلت إليه صورة الإسلام وثقافته لدى الناس في الغرب من تشويه وازدراء. وعلينا أن ندرك أن الغرب يفكر اليوم في الإسلام بصورة جديدة وغير مسبوقة. فماذا نحن فاعلون؟

سؤال يجب أن يستفز ويشغل رجال التربية والتعليم والموجهين للبرامج الثقافية والعاملين في منظومة الإعلام والمسؤولين عن تدريب وتوعية الشباب لإعادة التقويم والبحث بشفافية وصدق عن مواقع الخلل والتسيب في الخطط والبرامج وتصحيح المعوج منها.

أما موقفنا من ثقافة الآخر: فنحسب أن تقبل أمتنا لثقافة الغير وقع بين حدي الإفراط والتفريط دون الوسطية التي يستوجبها العصر، ولا البصيرة التي تستدعيها متطلبات مواجهة ثقافات العولمة المتعددة.

نظن أن الناس في مجتمعنا انقسموا تجاه الموقف من ثقافة الغير إلى ثلاث فئات:

- فئة قبلت الثقافة كما هي بلا قيود ولا شرط.
- فئة رفضتها بلا نقاش.
- وفئة قبلت التعامل معها بانتقاء وعلى استحياء.

الذين قبلوا التعامل مع ثقافة الغير بحرية ودون ضوابط يعتقدون أن كل ما فيها مفيد ومقبول ولا حرج في الأخذ به كما هو وعلى علاَّته، وهو موقف في ظننا أقرب ما يكون إلى الانبهار والتحيز منه إلى العقلانية، والمنطق.

والذين رفضوا ثقافة الغير دون نقاش يعتقدون أنها كلها شر مستطير وتأثيرها ضار، ويجب عدم التعامل معها أو التجاوب والتأثر بها، وهو موقف في ظننا يؤدي إلى العزلة والتقوقع داخل شرنقة الذات، والانفصال عن العصر وما يدور فيه، وهذا أمر مستحيل في عصر العولمة وثورة الاتصالات وانفجار المعرفة.

والفئة الثالثة الحذرة في تعاملها مع ثقافة الغير تعتقد أن الأمة لا تملك العدة والعتاد الفاعلين للتعامل مع ثقافات العولمة بمساواة وندية. فهل هذا الاعتقاد صحيح؟

الإجابة تكمن في ظننا في معرفة واقع منظومات التعليم والتربية والثقافة والإعلام وباقي المنظومات في مجتمعنا لنكتشف:

- أن منظومة القيم والمبادئ والتقاليد الصالحة قد اعتراها بعض الوهن.
- وأن النظم التعليمية والتربوية ومحتويات المناهج في مسيس الحاجة إلى تطوير.
- وأن منظومة الإعلام مثقلة.
- وأن منظومة الثقافة ليس بها جهاز متفرغ يشرف على تنميتها وتطويرها فتوزعت قضاياها بين أجهزة منشغلة بقضاياها الأساسية وبالتالي:
- ليس للمنظومة أولويات واضحة.
- ولا خطط متفاعلة مع الاحتياجات المجتمعية.
- ولا برامج فعالة لنشر الوعي وتشجيع الإبداع.

إذا أدركنا كل هذه المشكلات واعترفنا بها أو ببعضها، ورغبنا في التعامل مع الآخرين بتكافؤ وندية أخذًا وعطاء وتطلعنا إلى انفتاح ثقافتنا بقيمها ومبادئها على ثقافة الغير دون توجس وتقبلنا التحدي الثقافي للعولمة بعزيمة وإصرار (ولا يبدو أمام أمتنا خيار آخر) فإن ثمة شروطًا موضوعية يجب تحقيقها منها:

أولاً: سمو الفعالية الروحية في الفرد من خلال المنزل والمدرسة والإعلام للتكيف مع المحيط والعالم المعاصر بعقلانية ورشد، وفعالية واتزان.

ثانيًا: الإسراع في خطى تطوير المنظومات التعليمية بأكملها، لتنتج للوطن إنسانًا ساميًا بعقيدته وواثقًا من ذاته ومنسجمًا مع نفسه ومعتزًا بشخصيته باعتدال وتوازن وانفتاح.

ثالثًا: الخروج بمنظومة الثقافة والفكر من الجمود والتخشب، أو الانبهار والانحياز أو التوجس والريبة، لترتكز على أسس جديدة من فكر وثقافات العالم المعاصر أصلح وأنقى وأجمل ما فيها من قيم وأفكار وفنون تتفق مع ثوابت الأمة، وتنسجم معها، وليصبح الموقف من ثقافة الآخر هو التفاعل بندية واحترام مشترك لخير الإنسانية جمعاء.

أثرنا هنا قضية ارتباط التعليم بالثقافة في منظومة الفرد الواحد لنختم بها تعليقنا على ورقة الرؤية المستقبلية، ولندلل ونؤكد الملاحظة الثالثة من الملاحظات التي بدأنا بها حديثنا وهي:

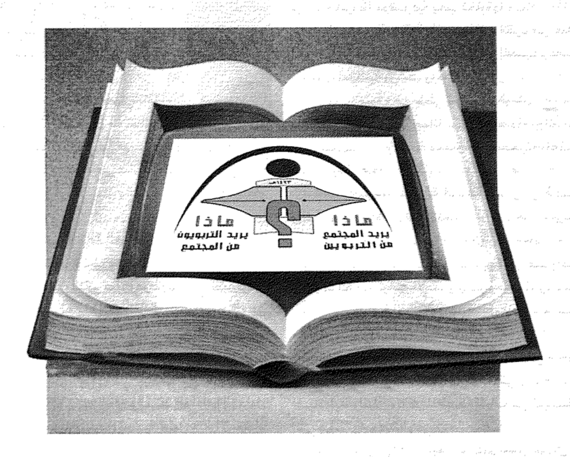
ضرورة أن يواكب تطوير التعليم تطوير مماثل في باقي منظومات الحياة في المجتمع السعودي، وإلا فإن الجهود التي سوف يبذلها العاملون في مجال تطوير التعليم سوف تذهب سدى وتصبح دون جدوى وغير ذات موضوع، فالتعليم برغم أهمية تطويره لا يجب أن يغرد خارج السرب. فالفرد مهما نال حظه من تعليم متطور يظل إعداده وتدريبه ناقصًا دون تضافر جهود القطاعات الأخرى في توعيته وتثقيفه وتبصيره وحثه على العمل المثابر والجهد الجاد في ظل العولمة وتحدياتها، وانفتاح الدنيا وثورة الاتصالات.■



البيان الختامي لندوة

«ماذا يريد المجتمع من التربويين وماذا يريد التربويون من المجتمع»

دعوة إلى مجتمع «تعلم»



بعون من الله وتوفيقه عقدت تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، ندوة «ماذا يريد المجتمع من التربويين؟ وماذا يريد التربويون من المجتمع؟» التي افتتحها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض في الفترة من ١٨-٢٠ ذو القعدة ١٤٢٣هـ، بمركز الملك فهد الثقافي بمدينة الرياض.

أولاً: لقد أثرى مضامين هذه الندوة مشاركة مجتمعية واسعة من خلال ورش العمل التي سبقت الندوة والتي عقدت في مختلف مناطق ومحافظات المملكة، وشارك فيها قرابة (٥٠٠٠) مشارك ومشاركة، ثم أثريت حوارات هذه الندوة عبر ندوة جماهيرية شارك فيها نخبة من مثقفي ومفكري المجتمع مع نُخبة من التربويين، وذلك بغرض

الوصول إلى رؤية مشتركة بين المجتمع والتربويين من أجل تعليم وتربية أفضل في بلادنا.

وقد خرجت الندوة بالعديد من الرؤى والأفكار والتوصيات التي ستساعد على وضع «تصور مشترك لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية».

علمًا بأنه سيتم مع هذا البيان الختامي إرفاق جميع أوراق العمل والمشاركات والتوصيات للإفادة منها عند وضع آلية عمل التصور المشترك.

ثانيًا: ملامح التصور المشترك لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية:

لا تقوم حياة المجتمعات ونهضة الأمم على الإجراءات والمعالجات الآنية، بل لابد من أن تنطلق مسيرتها من خلال خطط ومعالجات استراتيجية تنبثق عن رؤية شمولية متكاملة للتطلعات القادمة.

وتظهر الحاجة ملحة في المملكة العربية السعودية إلى وضع رؤية علمية طموحة تنطلق من الواقع لتواجه المستقبل وتوجهه حيث يشكل النمو السكاني المرتفع تحديًا أمام المخططين، وسيحمل ربع القرن القادم بمشيئة الله في طياته نموًا هائلاً لأعداد السكان ممن تتراوح أعمارهم بين (٥-١٩) سنة، إذ يتوقع أن يتجاوز عددهم خمسة وعشرين مليون نسمة من الذكور والإناث. ولا شك في أن دلالات هذه الأرقام تحمل في طياتها جوانب سلبية، كما تحمل في الوقت نفسه جوانب إيجابية، فهذه الفئة العمرية تمثل ضغطًا على التعليم والصحة وغيرها، مما يتطلب إعداد العدة لاستيعابها وتوجيهها، كما أنها تحمل بشائر إيجابية إذا استثمرت ووجهّت نحو تطوير قدراتها المختلفة كي تسهم في تسريع عجلة التنمية.

من هذا المنطلق فالسؤال الملح هنا: من المسؤول عن التعليم؟ إن الجواب الأمثل هو: نحن، أي أعضاء المجتمع بجميع عناصره ومنهم التربويون. وهذا هو الجواب الطبيعي الذي يفترض أن تبنى عليه قاعدة التشاركية بين التربويين والمجتمع، والذي بدونه يصبح النظام التعليمي والمدرسة بشكل خاص كبش الفداء لأي قصور في عملية النمو الاجتماعي والاقتصادي.

لكن هذه المشاركة بين التربويين والعناصر المكونة للمجتمع لن تتفعّل ولن تجدي ما لم تنطلق من أصحاب القرار على مستوى الدولة، وما لم تجد الدعم السياسي لها من مؤسسات الدولة العليا، دعمًا يتمثل في إيجاد النظم والمؤسسات الاجتماعية التي تكوّن القنوات لهذه العلاقة التشاركية التربوية.

إن تقاسم المسؤولية والمشاركة في اتخاذ القرار يقود وبشكل قوي إلى شعور جميع أعضاء المجتمع من العاملين في المؤسسات التربوية أو خارجها بالانتماء أولاً إلى تلك القرارات وثانيًا إلى المجتمع الذي أصدر تلك القرارات، وهذا الشعور يؤدي أيضًا إلى تبني القرارات وتفعيلها بشكل إيجابي يحقق الأهداف المرجوة. ونتيجة تفعيل العلاقة المجتمعية التشاركية يبدأ مفهوم الثقة المتبادلة ينتشر في المجتمع، ويبدأ إحساس العاملين في المؤسسات التربوية بالاطمئنان والثقة عند تبني الأعمال التجديدية داخل العملية التعليمية بكافة عناصرها مما يكون له كبير الأثر في دعمها وتطويرها.

إن الرؤية المستقبلية لما يتوقعه التربويون من المجتمع السعودي هي أن يكون «مجتمع تَعلُّم» توظف موارده المالية والفكرية على جميع المستويات الرسمية والشعبية معًا سواء في داخل المدرسة أو خارجها لتنمية المواطن المتعلم الذي اكتسب القيم والعلوم والمعارف والمهارات والاتجاهات المطلوبة، وأصبح قادرًا على المشاركة في بناء المجتمع بشكل فعال.

وفي «مجتمع التعلم» الذي ننشده تركيز كبير على التعليم المستمر وأنشطة التعلم على مدى حياة الفرد، وعدم تركيزها على مراحل التعليم العام.

إن هناك حاجة ماسة للانتقال من مجتمع يركز على الحصول على شهادات وتكون قيمة الفرد فيه معتمدة على الدرجة التي حصل عليها أو الجامعة التي تخرج فيها إلى مجتمع يقيم الفرد بناء على ما لديه من قيم ومعارف وعلوم ومهارات واتجاهات بغض النظر عن المستوى التعليمي الذي وصل إليه أو الشهادة التي حصل عليها.

ولتحقيق التعليم الأمثل المؤسس على أفكار الرؤية المستقبلية «الآنفة» القائمة على مفهوم «العمل التشاركي» و «مجتمع التعلم» فإنه لابد من تفعيل ما يلي:

- قيام القطاع الخاص ومؤسساته بتقديم الدعم المادي للعمليات التعليمية وتطويرها باعتبار ذلك من أهم جوانب العملية التشاركية بين التربية والمجتمع، والذي يجب أن يكون وفق تنظيم واضح لا يقوم فقط على التبرع والهبات بل على فائدة الطرفين. كما أنه على القطاع الحكومي توفير الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص للقيام بهذا الدور.

- ضرورة أن يواكب تطوير التعليم تطوير مماثل في

باقي منظومات الحياة في المجتمع السعودي، وإلا فإن الجهود التي سوف يبذلها العاملون في مجال تطوير التعليم سوف تذهب سدى، فالفرد مهما نال حظًا متطورًا من التعليم يظل إعداده وتدريبه ناقصًا دون تضافر جهود القطاعات الأخرى في توعيته وتثقيفه وحثه على العمل.

- اختيار فريق من التربويين ومن المجتمع لمراجعة هذه الرؤى والتوصيات وتكوينها بالصورة النهائية، تمهيدًا لرفعها إلى الجهات العليا لإقرارها والتوجيه بوضع آلية مجدولة لتنفيذها وإعمالها.

- صياغة مناهج التعليم بصورة تراعي:

- الاهتمام بالأفراد كأفراد وتعزيز الشخصية الإسلامية، وقبول الفروق الفردية بينهم سواء كانت في التعليم أو القدرات العقلية والمستويات الاجتماعية والاقتصادية والتوزيع الجغرافي.

- جعل الطالب محور اهتمام العملية التعليمية في بيئة صحية آمنة.

- الاهتمام بجوانب النمو (الجسمي،والعقلي، والنفسي، والاجتماعي) للطلاب، وتعزيز السمات الإنسانية في شخصياتهم.

- تعزيز الترابط الأسري، والانتماء نحو المجتمع الأكبر، والشعور بالوطنية على المستوى المحلي، والإسلام على المستوى الأوسع، وتدريب الطلاب على سماع الرأي الآخر، والتعامل معه بهدوء وثقة.

- توعية الطالب والطالبة بأهمية العمل التطوعي وتدريبهما عليه، لما فيه من فوائد عظيمة تتمثل في القضاء على صور الفراغ المتعددة، واكتساب الصفات الشخصية الإيجابية، والتخلص من السلبية، وتعلم ضبط النفس، والقدرة على تحمل المسؤولية واتخاذ القرار، وتحقيق مفهوم الانتماء والمواطنة.

- إيجاد مجالس تربوية دائمة، تكرس الشراكة بين مؤسسات التربية (البيت،المدرسة،المسجد، الإعلام،الأندية،...) وترعى الانسجام وتعزز الفعالية بين تلك المؤسسات، مما يساعد على توحيد التوجهات التربوية، واقتراح الحلول التي تتناسب مع الظروف البيئية والاجتماعية لكل مدينة أو حي، ويعيد للمدرسة دورها الريادي في النهوض بالمجتمع.

- الاستمرار بصورة دورية (كل سنتين مثلاً) في عقد حوار وطني تربوي على غرار ندوة «ماذا يريد المجتمع من التربويين؟ وماذا يريد التربويون من المجتمع؟» يتابع ما تم الاتفاق عليه من اقتراحات وتوصيات ويفعّل تنفيذها، كما يناقش الرؤى التربوية المستجدة في العالم.

ثالثًا: إن المشاركين في هذه الندوة وعلى رأسهم وزير المعارف الدكتور محمد بن أحمد الرشيد، ورئيس اللجنة المنظمة الدكتور خالد العواد وأعضاء اللجنة المنظمة واللجان الفرعية والفرق العلمية ليرفعون أسمى آيات الشكر والتقدير إلى راعي هذه الندوة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز على رعايته الكريمة لها، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز على تفضله بافتتاحها.

كما يشكرون جميع المشاركين من آباء وأمهات وطلاب وطالبات وتربويين ومثقفين، الذين أثروا الندوة بأطروحاتهم وآرائهم، المنطلقة من غيرتهم وحبهم لهذا الوطن، وحرصهم على أن يكون في المستوى الذي يليق به كمجتمع عربي مسلم، يحمل مشعل رسالة الإسلام إلى العالم كافة. ■

توصية ختامية

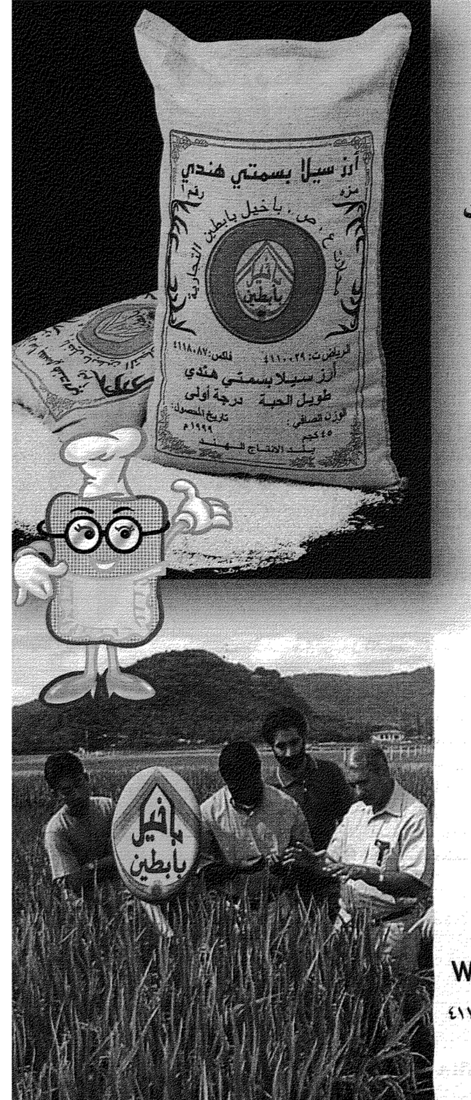
عقب البيان الختامي تم الإعلان عن تشكيل فريق عمل يقوم بإعداد صورة نهائية للرؤية المستقبلية لتطوير التعليم السعودي، تمهيدًا لرفع الرؤية إلى المقام السامي لإقرارها وتوجيه الجهات المعنية بإنفاذها وقد تم اختيار معالي الدكتور محمود سفر رئيسًا لهذا الفريق.

محمود سفر

من مواليد مكة المكرمة ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.
بكالوريوس هندسة مدنية من القاهرة ١٣٨٤هـ.
دكتوراه في هندسة الجيوتيكنيكال من أمريكا ١٣٩٣هـ.
أمين عام المجلس الأعلى للجامعات ١٣٩٥هـ.
وكيل وزارة التعليم العالي وأمين عام المجلس ١٣٩٧هـ.
أول رئيس مؤسس لجامعة الخليج العربي بالبحرين ١٩٨٤م.
وزير الحج السعودي ١٤١٤هـ - ١٤٢٠هـ.

من مؤلفاته وأبحاثه:

دراسة في البناء الحضاري.
ثقب في جدار التخلف.
أزمة الخليج: الفتنة الكبرى.
التعليم التقني: ضرورة وتحدٍّ.
الإنتاجية: نظرة تأمل وتدبر.
المواطنة من منظور حضاري.



إمنح نفسك الفرصة

واكتشف ...

واحداً من أرقى سلالات

الأرز في العالم ....

أرز

باخيل بابطين

منتهى الجودة

يمكنك الوثوق بها

بكل ما تعنيه الجودة

WWW.BABTAIN.WS

الرياض هاتف ٤١٣٥٧٤٩ فاكس ٤١١٨٠٨٧

البداية

أحمد اللهيب
allhaeb@yahoo.com

قد يتوهم البعض أنَّ شاعرًا مثل محمود درويش لا يمكن أن يضع نفسه في المشهد الشعري المعاصر دون حد الفوقية المنطلق من الأنا المتخثرة في نفس الشاعر المبدع أصلاً، فكيف إذا كان مثل محمود درويش في هذا الكم الإبداعي العالي الثقة في محيط الأدب العربي كلّه.

ما شدني للحديث عن هذا الشاعر، ذلك اللقاء الجميل الذي أجرته معه قناة النيل الثقافية، فكان مما قال: «لقد أصدرت في مسيرتي الإبداعية ما يربو على ألف صفحة واليوم أتمنى أن أقدم للقارئ العربي منها مائة صفحة أو دون ذلك»، هذه العبارة تخرج من شاعر مبدع ومقتدر، وما

سفير الشعر

يوم مجد

(ذكرى الهجرة النبوية)

عبدالرحيم محمود*

يوم مجد فات ما أجمل ذكره ... فيه - لو نَفطِنُ - آياتٌ وعبرهْ

فيه إنْ همَّ الفتى فليقتحم ... لا يخفْ ضحضاح ما ينوي وغَمْره

شرعةٌ علّمناها المصطفى ... ليتنا نمشي على الشرعة إثره

لم تكن هجرة طه فرَّة ... إنما كانت على التحقيق كرَّه

كانقباض الليث ينوي وثبةً ... وانقباض الليث في الوثبة سوْره

ورمى في السَّوْح أبطالاً لهم ... فوق سوح الموت تِمْراحٌ وخَطْره

وانجلى العِثْيَر عن هاماتهم ... كُللت بالغار من مجد وفخره

نصروا الله فلم يخذلهمو ... بل جزاهم ربهم فوزًا ونصره

فمشوا في الناس نورًا وهدى ... وبدوا فوق جبين الدهر غُره

ركزوا أرماحهم فوق العلا ... وحدى الحادي بهم عزًا وشهره

إن تصدر له قصيدة واحدة إلا وتطير الآفاق العربية بحثًا عنها، وما إن يداعب مسامعنا صوته من خلال موجات الأثير أو من خلال الرائي إلا ونتشوق لسماع ما يقول.

وفي واقعنا الشعري المحلي يتبختر كثير من الشباب فرحًا، وتتشقق أوداجه كبرًا وغرورًا حين يُصدر ديوانًا واحدًا يتخلله من الأخطاء العروضية والنحوية ما يتخلله، زاعمًا أنّ ذلك إبداع جديد يُسمّى (قصيدة نثر)، ومع ذلك يخرج قائلاً: أنا الوحيد الذي يكتب القصيدة العربية بأشكالها المختلفة، وما هو بعالم أنه يحفر يقينه الإبداعي بيديه، وسينتهي قطاره الشعري في صحراء قاحلة لا تجد فيها نفسه إلى الماء سبيلاً، يتمطى بشدقيه في الأمسيّات الشعرية بقصيدة لا يدرك فيها إلا من كان في غيبوبة في لحظات إلقائه وليتها غيبوبة صحية - إن وجد - ولكنها غيبوبة أشبه ما تكون بالموت.

هنا أضع قلمي لأشنّف أسماعكم بكلمة أخرى لـ (محمود درويش) قائلاً عندما سئل عن علاقته بالمتنبي: أتصور أنكم تظلمونني عندما تقارنون بيني وبين أبي الطيب المتنبي، فأنا حقيقة لا أستطيع أن أقف وقوفًا قليلاً أمام قامته الشعرية الكبرى، فما زلتُ آمل أن أصل إلى ما وصل إليه.

إليك شاعري الكبير تحية جميلة لتواضعك الجميل.■

وأتينا نحن من بعـــدهمـــو ... وأضعنا ما جنوا طيشًا وغِرَّهْ

يُثغِرُ السور علينا ونرى ... ثم لا نرتق بالأفعال ثغره

ونرى الماكر في أمجادنا ... ثم لا تُفسِدُ للشقوة مَكْره

ونرى حد حمانا ناقصًا ... كلَّ يوم شطرة من بعد شطره

ولنا في كل يوم قالةٌ ... فأرونا فِعلة في العمر مره

لا يصون الحدَّ إلا حِدَّةٌ ... ويذيب القيدَ إلا نارُ ثوره

ومذاق الموت أحلى في الوغى ... من حياة ضنكة في القيد مُرَّه

ونفوس الخلق أعلاها التي ... إن تعش عاشت وماتت وهي حره

لاتقولوا ما لنا من قدرة ... إن تريدوا ينخلقْ عزمٌ وقُدره

إن فيكم لبقايا طيباتٍ ... لم يزل في الدم مجراها وخيره

فانهجوا نهجًا قويمًا واعلموا ... واعملوا لا تبخسوا «مثقال ذره»

ما أضر الشعب كاليأس فإن ... يئس الشعب يكون اليأسُ قبره

هكذا نقضي ولم تبدر لنا ... غضْبةٌ في حقنا أيَّةُ بدره

ولنا ثار على الناس وما ... نام من يطلب أن يدرك ثأره

* * *

هاجر الهادي إلى رُجعى فإن ... نحن هاجرنا فماذا بعدُ هجره؟

قد خرجنا أمس من أندلس ... ودخلنا بعد في نيران حسره

وإذا نحن خرجنا في غد ... هل يحنُّ الناس للأقصى بزَوْرَه؟

ليس يحمي الحق إلا فتكة ... ويعيد الحق فينا غير قسْره

---

*عبدالرحيم محمود (١٩١٣-١٩٤٨م) ولد في بلدة عنبتا التي تقع قرب طولكرم، ويلقب بالشاعر الفلسطيني الشهيد، انخرط في سلك التعليم وتركه في ثورة ١٩٣٦، ثم رحل بعد ذلك إلى العراق، وعاد وانضم إلى صفوف المجاهدين ضد اليهود ما بين عامي (١٩٤٧-١٩٤٨) واستشهد في معركة الشجرة في ١٣ تموز ١٩٤٨م.

شعر

أندلسية

فهد الغاوي
حائل

ما نسينا خبروها ... كيف ينساها الولوعْ
كيف يسلوها محبٌ ... بعدها عاف الهجوع
شهد الليل عليه ... وحكت عنه الدموع
أنها حبٌّ مكين ... عرشه بين الضلوع
كم تمنى أن يراها ... لَوْ لَمَا فات رجوع
صار بعد الوصل دهرًا ... بشذا الذكرى قنوع
خطفوا الزهرة منا ... زهرة كانت تضوع
قد سقيناها دمانا ... مثلها كيف يضيع
جنةٌ عنها لهونا ... فطُردنا بالجموع
وبها عشنا قرونًا ... للدياجير شموع
يُعجبُ الشرق عُلاها ... ولها الغرب خضوع
يا ربى الأندلس الخضـ ... ـراء يا طيب الربوع
كم لك اشتاق فؤادٌ ... وبكِ هام ولوع
نسأل الرحمن يومًا ... فيه نأتيك جموع

قصة قصيرة

الطاولة الصغيرة

وليد سليمان
عمان

اشتريْت طاولتين واحدة كبيرة وأخرى صغيرة، وعادت بهما إلى البيت، وكأن مسرحًا متنقلاً إبداعيًا يسير في سيارة بكب متوسطة.

خجلت من الجيران أن يروها مشترية طاولتين شعبيتين... فاشترت بعض الكتب القديمة لأنها لم تقرأ منذ فترة أية كتب ثقافية.. أدخلت الطاولتين وهما من اللون نفسه داخل بيتها، فهي تعيش مع زوجها دون أولاد حتى الآن.

تحدث زوجها كمال، وكأن هذا الأثاث الجديد لم يسترضه كنمط من الاستهلاك، ولكنه صرح لها قائلاً: كنت أود لو اشتريت لنا خزانة ملابس جديدة، فابتسمت وقالت: في المرة القادمة....

هناك في الزاوية كانت الطاولة الصغيرة القديمة وشبه المهترئة قد تقلصت جانبًا، وبدت كئيبة وحزينة ومهملة منذ اللحظة التي رصدت دخول منافستين لامعتين بجانبها في الغرفة نفسها.

حملت نادين الطاولة القديمة، وقالت: سأرميها لقد أصبحت مثيرة في قدمها، لا أدري لم احتفظ بها، هل تظن أنها فضة أو ذهب؟!

حملتها فشعرت لأول مرة أنها ثقيلة، فاستغربت ولكنها حملتها بشيء من الصعوبة، وألقت بها من نافذة البيت إلى خرابة مهجورة في هاوية تحت الدار، فهوت حتى سمعت صوتًا غير ممتع عندما ارتطمت بالخرابة.

صفرت وحركت أطراف جسدها فرحًا، وقالت لزوجها المندهش قليلاً: اصنع لي كاسًا من الشاي وضعه على الطاولة الصغيرة، أما الطاولة الكبيرة فسوف أضع عليها الكتب الجديدة وأقرؤها فيما بعد، وبعد نصف ساعة قرع الباب قرعًا متكسرًا، انقطعت نادين لفتح الباب لتتفاجأ بلوعة.. أن الطارق هو الطاولة الصغيرة القديمة وهي تتحرق شوقًا: أرجوك دعيني أدخل البيت.. لأنني لا أستطيع العيش في الخرابة والعزلة، ولا مانع عندي بالعيش بقية عمري بجانب الطاولتين الجديدتين!!!.

ضحك الزوج من نادين طويلاً واحتضن الطاولة القديمة■



تواصل

- حنان قمر الدين محمد، السودان، نعتذر عن عدم نشر قصتك «ضياع أسرة» لعدم مناسبتها للديوان، بانتظار الجديد وشكرًا.
- عبدالحميد الراوي، كفر الشيخ، شكرًا على تواصلك، ونعتذر عن عدم نشر قصيدتك «مناجاة» لافتقادها الصياغة الفنية للشعر، نرجو المحاولة مرة أخرى.
- علي عيسى أحمد، الأحساء، نعتذر عن عدم نشر قصيدتك «الليل الطويل» لأنها تفتقد أهم مقومات الشعر وهو الوزن. بانتظار الجديد.
- سامي أحمد الزهراني، جازان، نشكر لك تواصلك، وقصيدة «الشهادة» تفتقد الوزن الشعري، نرجو أن تحاول مرة أخرى.
- سعيد ناصر القرني، بيشة، شكرًا على تواصلك، خصوصية مشاركتك حالت دون نشرها، بانتظار الجديد.
- جبريل الفضيل، الخبر، نعتذر عن عدم نشر قصيدتك «نفثة صدر» لاختلال الوزن في بعض مقاطعها، نرجو مراعاة ذلك وشكرًا.
- عاطف حسانين، مصر، وصلت مشاركتك «كهف الغرباء» ونعتذر عن عدم نشرها لعدم مناسبتها للديوان وشكرًا.
- محمد رياض الشوربجي، الرياض، نشكرك على مشاعرك الجميلة نحو المجلة، ونحن بانتظار مشاركاتك.
- فهد صالح المهنا، المدينة، ما كتبته يفتقد أهم مقومات الشعر «الوزن، اللغة، الصورة» كما أنه يميل إلى العامية وهذا لا يناسب الديوان، شكرًا لك.
- عبدالله بن سعد الغانم، تمير، شكرًا على كلماتك الجميلة وجملك المعبرة، ونحن بانتظار الجديد منك، لك خالص تحياتي.
- محمد علي البدوي، القنفذة، نشكر لك تواصلك الجميل، ونعتذر عن عدم نشر المسرحيات لأنها تأخذ حيزًا كبيرًا من مساحة الديوان، بانتظار الجديد.
- أحمد سعد الطيار، الباحة، نعتذر عن نشر مشاركتك لافتقادها الوزن، حاول مرة أخرى، ولك تحياتي.
- إبراهيم عثمان (عرعر)، محمود عبدالصمد زكريا (الإسكندرية)، عباس أمير معازر (الأردن)، عياد بن مخلف العنزي (الحدود الشمالية).

نشكركم على تواصلكم، ونعتذر عن نشر المشاركات النقدية لأنها تأخذ حيزًا كبيرًا من الديوان، نرجو أن تكون المقالة النقدية مختصرة في المرات القادمة.

الإخوة والأخوات

- مصطفى رجب، مصر.
- سمية بنت عبدالله النجاشي، جدة.
- عادل فرج عبدالعال، مصر.
- محمود عبدالقادر، الوجه.
- عبدالمنعم الحسين، الأحساء.
- محمد سعد دياب، الرياض.
- ماجد أحمد خليل، الرياض.
- عمار علي حسين، مصر.
- عبدالله خليفة السويكت، الزلفي.
- أحمد محمد النقيب، الإسكندرية.
- مصطفى نصر، الإسكندرية.
- طاهر أحمد الزارعي، الأحساء.
- مجاهد عبدالمتعالي، أبها.
- حسب الله يحيى، مصر.
- خالد الجاسر، الرياض.
- عبدالله الزكري، الرياض.
- لحسن باكور، المغرب.
- محمد صديق، الرياض.
- وفاء رزق السيد، مصر.
- محمود سليمان، القاهرة.
- محمد أبو العز، شرورة.
- بتول عمر برنو، مكة.
- عبدالحميد محسن سليمان، الكويت.
- علي عبدالله العيسى، الأحساء.
- فهد بن علي الغانم، الرياض.
- صالح أحمد القرشي، جدة.
- محمد مفتوح، المغرب.
- عبدالله هادي السلمي، أبها.
- أحمد عبدالمنعم عريود، تبوك.
- نجوى أنور ناظر، سورية.

وصلت مشاركاتكم وسترى النور قريبًا.

الإخوة والأخوات

- وفاء الحمري، المغرب.
- محيي الدين عباوي، الرياض.
- عبدالله الطليان، الخرج.
- أم أنس، الباحة.
- ياسر شاكر، سوريا.
- فاطمة العوامي، العوامية.
- حسين عبدالكريم العامر، الأحساء.
- جمال محمد مرسي، حفر الباطن.
- موسى راجح الرحيلي، المدينة.
- علي مفرح الثوابي، أبها.
- محمد عبدالسلام الباشا ـ الرياض.
- عبدالحليم عبدالله، الرياض.
- عيسى بن مشعوف الألمعي، رجال ألمع.
- وفاء عمر حضرمة، سوريا.
- طارق أحمد شوقي، الرياض.
- خالد الحمد، الرياض.
- ياسر محمد السيد دويدار، الإسكندرية.
- حسن أحمد مخافة، جدة.

وصلت مشاركاتكم وبانتظار الجديد.

سورة

- كارثة.. ولو بنسبة ١%
- العدالة المفقودة
- مشهد مؤثر

المعرفة



هذه «سبورة» تفتح يديها للجميع.
هي ليست صفحة القراء - كما في المطبوعات الأخرى - مخصصة للصغار فقط!
«سبورة» سميناها هذا الاسم محاكاة للسبورة إياها..
تلك التي يكتب فيها المعلم والطالب معًا..
يكتب فيها العلم ومحاولات التعلّم جنبًا إلى جنب.
هكذا هي إذًا سبورة المعرفة للكبار والصغار معًا.. هي للجميع بلا استثناء.

المعرفة

كارثة.. ولو بنسبة ١٪

يوسف الهقاص
عنيزة

تعليمنا هزيل

هذه الجملة هي خلاصة رأي المشاركين في جلسة سمر تقليدية، معظمهم من غير التربويين، وكان حضوري معهم كعدمه، حيث مشاركتي لم تتجاوز ابتسامة مصطنعة، ظاهرها الوقار وباطنها الانهزامية.

ولما انفض المجلس تأملت كلامهم وصمتي، فانتابتني حمى الغيرة التربوية وعاتبت لساني على يبوسته، ولأني لم أكن أرتدي ساعة في معصمي فلقد تمنيت لو أستطيع إعادة عقارب ساعة الحائط إلى الوراء لأوقف كل من تجنى على تعليمنا - وهو أجهل من حمار أهله به - عند حده.

آه.. لو عاد بي الزمن لما سكتّ عن الاتهامات الباطلة.

- أحمد: التعليم كان وليس الآن.

- المهندس عبدالرحمن: جاري معلم مدخن، و.. (الله يستر علينا وعليه)

- أبو علي: ابني كاد يفقد حاسة السمع من جراء صفعة طائشة من معلم الرياضيات.

- خبير الحاسب: في بعض الدول تجرى تجارب العلوم بواسطة الحاسب الآلي، ومدرسة أخي مستأجرة ولا مختبر فيها.

- تاجر جملة: كبدة الحاشي، والإشراف الفاعل خلال الفسح لا يجتمعان.

- موظف متقاعد: يمكن الاستمتاع بتحليل المباريات الرياضية داخل غرفة المعلمين بصورة شبه يومية، هكذا يقول ابني المعلم.

آه.. لو عاد الزمن لأثبت للجميع.. أثبت لهم ماذا؟

هل أثبت لهم خطأ قولهم؟

لا أستطيع.

هل أثبت لهم صحة قولهم؟

أيضاً لا أستطيع.

ما العمل؟

وجدتها! سأقول إن جميع ما ذكر هو حالات شاذة، والشاذ لا حكم له.

ولكن هل سيصدقني منهم أحد؟

أستبعد ذلك.

إذًا، كيف أثبت لهم خطأ زعمهم؟

أبكي؟ كلا فهذا اعتراف بالهزيمة.

أضحك؟ جنون.

واخيبتاه.. إن صدق أبو منصور في ادعائه: التعليم مهنة من لا مهنة له!

أظنه مبالغًا في كلامه، على أنها ستبقى كارثة إن صح ولو بنسبة ١٪.

آه.. لو عاد الزمن.. ولكن هل من الضرورة أن أثبت لهم؟ لا أعتقد ذلك، حسنًا سأدع الأيام تثبت، أما أنا فمؤمن بأن الصمت أحيانًا من الحكمة، أليس كذلك؟ ■

العدالة المفقودة بين (الكادر) و(السلم)

إسماعيل الراجح
وزارة المعارف - الرياض

المعلوم أن سلم رواتب الوظائف التعليمة (كادر المعلمين) لا يطبق إلا على من يعمل في الميدان أي في المدارس (معلم، مدير مدرسة، مشرف تربوي، وكيل أو مساعد مدير مدرسة) وكل هذه المسميات تقع تحت مسمى واحد هو (معلم) وهؤلاء لهم مميزات ومزايا تختلف عن الموظفين الآخرين ممن هم على سلم رواتب الموظفين العادي. ومن أهم هذه المزايا هي فرق الراتب حيث يزيد الفرق في الراتب بين موظفي الدولة العاديين والمعلمين والعاملين في سلك التعليم على ثلاثة آلاف ريال إضافة إلى استمرار العلاوة السنوية دون انقطاع، عكس موظفي الدولة على سلم الرواتب العادي حتى لو كانوا تربويين حيث تتوقف علاواتهم السنوية بمجرد انتهاء الدرجات المخصصة للمرتبة، وقد يبقى الموظف سنوات على الدرجة نفسها إذا لم يحصل على ترقية يحصل من خلالها على علاوة جديدة واحدة عكس الزملاء على الكادر التعليمي الذين تستمر علاواتهم دون انقطاع.

والغريب في الأمر أن هناك عددًا كبيرًا ممن هم علي الكادر يعملون بجهاز الوزارة على أعمال إدارية عادية بعيدة كل البعد عن مجال عملهم الأصلي وهو الميدان وبالمزايا نفسها التي يحصل عليها العاملون بالميدان والمثبتون على الكادر. وهذا مع الأسف يولد شعورًا بالظلم والتفرقة بين هؤلاء وزملائهم ممن هم على سلم الرواتب العادي، فالجميع يقومون بالعمل نفسه وبالجهد نفسه وفي الإدارة الواحدة نفسها، مع وجود المزايا التي تمنح للمثبت على الكادر التعليمي من حيث استمرار العلاوة دون انقطاع ومن حيث ميزة الفرق في الراتب، وهذا في اعتقادي يولد الحقد والكراهية بين العاملين في القطاع الواحد.

إن الأمر صعب وغير طبيعي باستمرار مثل هذا الوضع الشاذ دون اتخاذ أي أجراء حاسم لإعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي، ويمكن الاستفادة من بعض هؤلاء المثبتين على الكادر إذا كانت الحاجة ماسة لخدماتهم في جهاز الوزارة ولمدة محددة حتى ينهي عمله المكلف به ثم يعود إلى الميدان حيث مكانه الطبيعي. وإذا رغب أي واحد منهم في الاستمرار بالعمل الإداري بجهاز الوزارة فعليه التنازل عن الكادر التعليمي كما هو متبع من الجميع، حيث إن الكثير ممن كانوا على الكادر وشعروا بعدم الرغبة في الاستمرار بالعمل الميداني معلمين أو مديري مدارس أو مشرفين تربويين تنازلوا عن الكادر بكل رحابة صدر وتركوا غيرهم يستفيدون من مزايا هذا الكادر.

أرجو أن تنظر وزارة المعارف ووزارة الخدمة المدنية في هذا الأمر وأن تجد حلاً لهذا الخطأ الوظيفي، وأن تجعل الجميع سواسية كل في مجاله ووظيفته، ومن حقه أن يتمتع بجميع المزايا التي كفلها النظام له.■

مشهد مؤثر على كريات الدم

عبدالعزيز الثبيتي
الرياض

يتحرجم كثير من الطلاب ويجتمعون خارج الفصل في مشهد مؤثر انتظارًا للفارس الملهم والبطل الهمام، والحبيب اللبيب، يحدون النظر في كل قادم، ويتطاولون بحثًا عن المحبوب (الأستاذ الفاضل) هل جاء؟ قمة الحب وشنخوبه، وهو حب جنوني أشبه بحب قيس لليلى أو عنترة لعبلة.

وما إن يطل المعلم بطلعته البهية حتى تتكدس الأكوام البشرية في محاولة للدخول مع ذلك السرداب، يتكدسون مع الآهات وشيء من التشتشة (تش جاء المدرس) وقليل من الفأفأة (أففففف جاء الأستاذ) يضاف إليها بعض التختخة (أخخخخخ ما غاب) كل هذا لأن المعلم حضر!

فإذا ولج الفصل انهالت عليه الاقتراحات أن يؤجل الدرس أو يؤخر الشرح فالحصة تحتضر وهي تلفظ أنفاسها الأخيرة أو على أقل تقدير وإن كان لابد فاعلاً فليقرق معهم (من القرق وهو الحديث المختلط الموجع للرأس المسبب للصداع) فيصاب الأستاذ المحبوب بإحباط شديد، الله به عليم، بسبب هذه الهمة العالية للطلاب وحبهم للعلم والتعلم، مع أنه أفنى ليله، وأسهر أهله، وكد ذهنه، وشحذ همته ليبحث عن معلومة يستفيد منها طالب، أو شاردة تسهل عليه فهم مسألة عويصة، أو أنبوشة تفتح ما استغلق، ثم يفاجأ بهذا المشهد الذي يرفع ضغطه، ويعكر صفوه، ويذهب رونقه، ويحطم أعصابه، ويشل أركانه، ويقتل حماسته، فيهذ الدرس هذًا في ثوان معدودة وأنفاس محبوسة، وينتهي!! فلا طالب علم فهم، ولا المعلم راض عن أدائه، ويتكرر المشهد مرات ومرات والقافلة تسير إلى .... المصير. ■

الخط العربي يحتضر

مناور الظفيري
حفر الباطن

حروف اللغة العربية، هذه السلاسل الذهبية من منظومة العناصر الفنية للفن الإسلامي التي تحتوي على الزخارف النباتية والزخارف الهندسية والخط العربي، وهذا الأخير يحمل في طياته وبين حروفه قدراً هائلاً من الجمال والتشكيل الفني الذاتي النابع من حركة الحرف وتآلفه مع بقية حركات الحروف الأخرى التي بهرت العالم، مما دفعه إلى أن يفرد له الكثير من الكتب الفخمة التي تحكي مسيرة هذا الخط وجمال حركته والإبهار الذي يشع من بين ثنايا حروفه. ولقد شرف هذا الخط بأن جعله الله قالبًا للقرآن الكريم وشرفت لغته بأن جعلها الخالق عز وجل لغة أهل الجنة.

إلا أن هذا الفن الجميل ساحر العيون، وزعيم الفنون، أفل نجمه في السماء، فأصبح يصارع من أجل البقاء، بين حياة وفناء، فهل يترك يصارع وحده أم أنه له حق على كل من يحب العلم وأهله، والفن وسحره، والتراث وماضيه، فإذا لم يحم من قبل المؤسسات التعليمية فمن يحميه؟ ومن ينفض الغبار عن حروفه ليعود إليها بريقها ولمعانها، إن الإفراط في استخدام الحاسب (الكمبيوتر) في المدارس سواء في النشرات الداخلية أو الخطابات، أو التعاميم أو حتى اللوحات الحائطية التعليمية، وغياب تشجيع وصقل المواهب أفقد الخط العربي أهميته كموهبة ربما تكون مصدر رزق لمن يتمتع بها، ولم نعد نرى تلك الأناقة والبراعة والسحر الشرعي أثناء كتابة الحروف والكلمات والجمل بل عشنا وللأسف الإعاقة الحرفية وغياب الذوق المهاري، وهذا ما جعل بعض المتطفلين على هذا الفن مما يسمون (بالخطاطين) يستغلون الموقف لسحب ما في الجيوب. ■

منهج الأحياء يحتاج إلى إحياء!

علي الأحمدي
المدينة المنورة

مناهج الأحـيـاء في المرحلة الثـانوية في المملكة وضـعت قبل سنوات عـدة ولم يطرأ عليـهـا خـلال تلك السنوات إلا تعديلات بسيطة وبقيت تقريبًا كما هي عند وضـعها، ولذلك فهي ما زالت غير مواكبة لمتغيرات العصـر الذي حصل لجميع العلوم ومنها علم الأحياء حيث شـهد خـلال العقـود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين تقدمًا هائلاً في العديد من التخصصات ومنها علم الأحياء الجزيئية (البيولوجيا الجزيئية).

واستطاع العلماء من خلال هذا العلم أن يتوصلوا إلى كم هائل من المعلومـات حـول الخليـة وتركـيـبـهـا وتركيب النواة وأبرز العمليات الحيوية التي تتم فيها، بل ووصل الأمر إلى فك الشفرة الوراثية الخاصة بالإنسان من خـلال مـشـروع الجينوم البـشـري الذي سـيـمكن العلمـاء إن شـاء الله من مـعـرفـة أسـرار كـثـيـرة حـول الإنسـان وإيجـاد عـلاج للأمـراض وبخـاصـة الأمـراض الوراثية. فهذا العلم وما يتعلق به من موضوعات ما زال للأسف الشديد غائبًا عن مناهجنا في مادة علم الأحياء والتي ما زالت تناقش موضوعات حول هذا العلم، كانت تقدم قبل عقود عدة في مناهج دول أخرى.

وهذا مـثـال على حـاجـة مناهجنا وخـصـوصًـا في العلوم الطبـيـعـيـة إلى مـواكـبـة التـقـدم العلمي في هذا العصر.

وأتحول إلى مدى مساهمة مناهج الأحياء في حل مـشكلات المجـتـمع وعـلاجـهـا. وأناقش هنا مـشكلتين يعـانيـهـمـا المجـتـمع السعودي ،وهمـا مشـكلة التدخين ومشكلة أمراض الدم الوراثية. فبالنسبة لمشكلة التدخين التي لا يـخـتلف اثنان على مدى انتـشـارها الواسع بين تلاميـذ المدارس في المملكة، وهي في ازدياد مسـتـمر، ومناهج الأحيـاء في المملكة في غياب شبـه تام عن هذه المشكلة، فـفي الصف الأول الثـانوي يدرس التـلامـيـذ الجهاز التنفسي في الإنسـان (تركيبه ووظائفه) دون أي إشـارة من قـريب أو من بـعـيـد لسـلامـة هذا الجـهـاز وضـرورة المحـافظة عليـه وخطورة التـدخين على هذا الجهاز والأضرار الناجمة عنه.

والمشكلة الثانية وهي انتشار أمراض الدم الوراثية في المنطقـة الشرقيـة في المملكة التي تطالعنا الصحف بين الفـتـرة والأخرى بتـقـرير أو اسـتطلاع حـول هذه المشكلة التي تفاقمت بشكل كبير نتيجة الجهل بهذه الأمراض من قـبل أفراد المجتمع وزواج الأقارب الذي هو ناتج عن هذا الجهل في النهاية.

والدور الأكبـر للتوعيـة بهذه الأمراض وخطورتها يقع على المناهج الدراسـيـــة، وبالأخص مناهـج علم الأحيـاء التي للأسف لا تعرض الشيء المثير عن هذا الموضـوع، ففي مناهج الأحيـاء للصف الثاني الثانوي نجد إشارة للأمراض الوراثية بشكل عام ومنها بعض أمراض الدم كالهيموفيليا دون أي إشارة إلى أمراض أخرى كفقر الدم المنجلي والثلاسيميـا، دون توضيح لمدى انتشـار هذه الأمراض في المملكة، أو طرق الوقاية والحد منها.

وهذه أمثلة تبين وجود قصـور وضـعف في العلاقة بين مناهج الأحياء ومتغيرات العصـر ومستجداته من جهة وحاجات المجتمع ومتطلباته من جهة أخرى.

ويجب ألا نعمم ذلك على جميع المناهج الدراسيـة في المملكة فربما يكون الوضـع مـخـتلفًـا بالنسـبـة لهذه المناهج، ومـا تناولتـه هنا خـاص برؤيتنا لمناهج الأحيـاء في المرحلة الثانوية.

ولذلك ففي اعتقادي أنه آن الأوان للجهات المسؤولة عن التـعليم في المملكة العـربيـة السـعـودية أن تقـوم بمراجعـة شـاملة لجميع المناهج الدراسـيـة المطبـقـة في المملكة، ودراسـة أهداف هذه المناهج ومـدى ارتبـاطـهـا بمتـغـيـرات العـصـر والتـقدم المعرفي والتقني الهـائل خـصـوصًـا في العـقـود الثـلاثة الأخـيـرة من القـرن العشرين، وأيضًـا مدى ارتباطها بحاجات المجتمع السـعـودي ومتطلبـاته الذي مـر ومـا زال بمتـغـيـرات اجتماعية واقتصادية وعلمية تجعل من عملية إعادة النظر في هذه المناهج أمرًا ملحًا وضروريًا ■

لماذا يا بعض إدارات العمل؟!

عبدالعزيز الغامدي
الرياض

لماذا تفعل بعض إدارات العمل كل ما تفعله سلبيًا للموظفين؟ سؤال لا بد أن يحير كل من له علاقة بالعمل الوظيفي في هذا العالم كله. ما هي المبررات لكل ذلك؟ هل لدى بعض إدارات العمل ما تستطيع أن تعلنه لأي مجتمع بكامله دون أن تشعر بالخجل من كل ما تفعله؟ إن كانت بعض إدارات العمل شجاعة وواثقة من نفسها إلى درجة أنها تستطيع أن تأتي بالحجة التي تتفوق بها على الطرف الآخر، فمن حق الجميع أن يعلموا، من حقهم معرفة الحقيقة، فإما أن يطمئنوا بعد ذلك وإما أن يتحصنوا ضد أي وباء إداري قد يصيبهم، فلماذا إذًا لا تتقدم بعض إدارات العمل وتعلن ما لديها؟ لماذا تختبئ دائمًا خلف ما تسميه بالخطابات واللجان والقرارات السرية؟ وكيف يضمن الموظف حقوقه بين كل هذه السريات؟ ولماذا لا نناقش الخلافات علنًا ووجهًا لوجه؟ ولماذا يعتقد البعض بأن المصلحة العامة تقتضي دائمًا السرية في إجراء المعاملات؟ ولماذا يجهل هذا البعض أن السرية الدائمة قد تكون المزرعة الخصبة للكثير من الأخطاء والمظالم والتجاوزات.

باستطاعة بعض إدارات العمل أن تنظر إلى كل ما يقوله ويفعله ويكتبه الموظفون على أنه رأي، فقط رأي، لها الحق أن تقبله أو ترفضه دونما حاجة إلى أي تشنج أو تخبط أو تهور أو رعونة أو تخلف إداري قد يكون في شكل ادعاءات وقرارات مرفوضة تمامًا ولا يمكن لها أن تكون إلا خزعبلات لا تتناسب مع المكان ولا الزمان ولا الحقيقة.

أي مجتمع يا بعض إدارات العمل بحاجة إلى موظف هو لذاته ثروة وليس في حاجة إلى موظف تدفعه مخاوفه من نفسه، من عقله، من لسانه، من مجتمعه، من الواقع، من المستقبل، من العمل، من الحق، من الأمانة، من الإخلاص، من الضمير، من ومن ومن ألف منْ... كي يبحث لنفسه بأي طريقة على نصر وجاه وثروة، أي مجتمع يا بعض إدارات العمل بحاجة إلى موظف يعرف معنى ﴿إن خير من استأجرت القوي الأمين﴾، ويعمل بموجب ﴿وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾. وليس أبدًا بحاجة إلى موظف تجعله مخاوفه لا يعرف إلا معنى «أنا ومن بعدي الطوفان» ولا يعمل إلا بموجب «الغاية تبرر الوسيلة»، أليس الأمر كذلك يا بعض إدارات العمل؟

ماذا عسى أي مجتمع أن يقول لزائر أو مقيم يشاهد بعض مؤسسات ذلك المجتمع تدار بشعوذة إدارية غير مسبوقة؟ وماذا تعتقد بعض إدارات العمل أنه سيقول من الدهشة أو الإعجاب؟ هل سيقول: «هذا هو الإنتاج العالي المواصفات في أحسن صوره؟»، أم أنه سيقول: «هذا هو التخلف العالي للإنتاج بعينه؟». ليكن لبعض إدارات العمل هنا التفكير ولتكن لها أيضًا الإجابة.

المجتهد بعلم وحسن نية لا يعاقب يا بعض إدارات العمل، بل يشكر ويحترم في كل مكان وزمان وعند كل مذهب ودين وأمة، وحتى لو افترضنا جدلاً أن مجتهدًا قد أخطأ في الأسلوب، فإنه عند ذلك ربما للضرورة القصوى يعاتب ولكنه لا يعاقب أبدًا يا بعض إدارات العمل، فرب العباد، وهو رب العباد سبحانه، يثيب المجتهد بعلم وحسن نية حتى ولو أخطأ، فأي إدارة تكون تلك التي لا تريد كلمة حق ولا إخلاص ولا أمانة ولا اجتهاد ولا رفع ظلم عن مظلومين ولا تطوير ولا معالجة أخطاء؟

لماذا تتصرف بعض إدارات العمل دائمًا بانفعالية يجب أن لا تكون من صفات إدارة عمل؟ ألا تعرف بعض إدارات العمل عُمر، ليس أي عُمر يا بعض إدارات العمل وإنما عُمر بن الخطاب، أتعرفه بعض إدارات العمل؟ عُمر بن الخطاب رضي الله عنه يا بعض إدارات العمل وهو من هو يقول: «الحمد لله الذي جعل فيكم من يقوّم عوجي»، فلماذا تغضب بعض إدارات العمل وتتخبط ويصيبها ما يصيبها عندما يقال لها من الأفضل عمل كذا وليس كذا.

هل نسيت بعض إدارات العمل نفسها إلى درجة أنها تعتقد أنها قادرة متى ما شاءت أو رغبت على فصل هذا من العمل وتعيين ذاك؟ ألا تعرف بعض إدارات العمل أنها فقط إدارات عمل؟ لماذا تريد بعض إدارات العمل أن تشعر الآخرين بأنها تستطيع أن تفعل ما لا تستطيع؟ ألا تعرف بعض إدارات العمل حقًا حدود صلاحياتها؟

أي «منصب» يا بعض إدارات العمل ليس «صك غفران» في الدنيا والآخرة، وأي «لقب» يا بعض إدارات العمل كلمة فارغة من أي قيمة، فالعبرة دائمًا يا بعض إدارات العمل ليست باللقب ولا بالمنصب وإنما بإنجازات صاحب اللقب والمنصب، فما هي إنجازات بعض إدارات العمل التي ستخلدها في ذهن الجميع ■



أصبت باكتئاب لمدة عام كامل!



أنا وهن والمطر







ضعف السياسات التعليمية



في جازان مؤتمر عن المعلم

وعود الثقافة العربية!



الوهيبي







حياة كل واحد منا جملة من النجاحات والإخفاقات . .
وأجمل شيء أن يترك الواحد منا الحديث عن نفسه، ويدع الآخرين يتحدثون عن إنجازاته ونجاحاته. حسنًا . . وعماذا هو يتحدث إذًا، عن إخفاقاته؟ ربما!
الفشل ليس عيبًا، فهو وقود الانتصارات . .
«المعرفة» تريد من هذا الباب أن تقول للشباب من الجيل الجديد إنه ليس هناك إنسان لم يذق طعم الفشل في حياته، نريد أن نقول لهم إن الجيل الذي سبقهم هو جيل إنساني يخطئ ويصيب . . ينجح ويفشل، ثم ينجح مع الإصرار.
ف: فرصة تمنحك إياها - المعرفة - لتسجيل اعترافاتك.
ش: شهادة.
ل: ليس عيباً أن تفشل . . ولكن العيب أن تزعم أنك لم تفشل في حياتك! وضيف هذا العدد هو: الأديب والروائي العربي نجيب محفوظ.

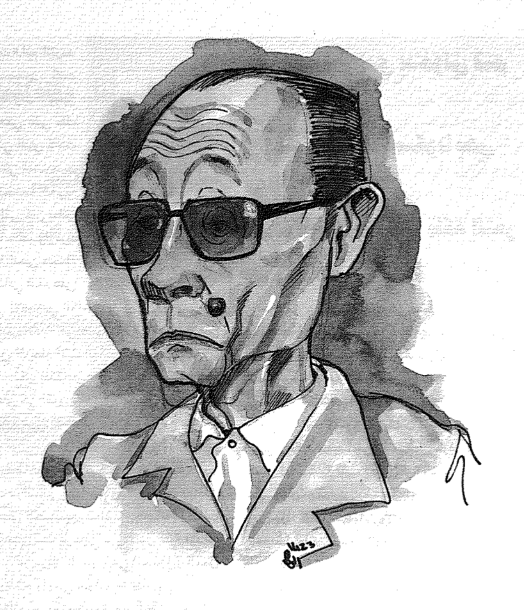
المعرفة

نجيب محفوظ في عامه الـ٩٣:

عملت ١٢ ساعة يومياً لمدة ٣٧ عاماً.. وهذا ظلم!

المشي رياضتي المفضلة لعدة سنوات سابقة.. المشي لمسافات طويلة.. دون ملل أو تعب.. اعتدت رؤية محطات الأتوبيس المتتابعة.. بعضها نظيف ومبهج.. وبعضها قاتم ومترب ومزدحم بالضبط مثل الحياة محطات متتالية تضفي الألم أحيانًا.. والبسمة كثيرًا.

* مولدي في ١١ ديسمبر ١٩١١م أول محطات العشق في حياتي حي الحسين بالجمالية في منطقة تسمى بيت القاضي بالقاهرة منزل رقم ٨ أمام قسم شرطة الجمالية.. كان الحي الذي أقطنه يشبه بيت جحا كثير المداخل والمخارج.. وقد شكل انتقالنا إلى حي العباسية عام ١٩١٩م وكان عمري وقتها ٨ سنوات محطة إحباط كبيرة نظرًا لارتباطي بمنطقة الحسين، فالشكل النمطي لبيوت العباسية وقتها لم يمس قلبي في ذلك الوقت رغم أنها كانت تعتبر من المناطق الراقية التي تحيطها الحدائق على مساحات واسعة.



- أصبت باكتئاب لمدة عام كامل!
- ورّطوني مع «عبد الناصر»..وأوقفني «السادات »عن الكتابة.
- توفي والدي ولم يقرأ روايتي الأولى.
- استماتت بعض أقاربي في استلام جائزة نوبل نيابة عني، لكني اخترت الفتاتين!

ولكني كنت دائم التردد على حي الحسين.. كنت مسكونًا.. وما زلت.. بهذا الحي. شجعني على ذلك المشوار اليومي الذي كانت تقوم به والدتي لمسجد الحسين مستخدمة العربة ذات الخيول التي كان يطلق عليها وقتها «السوارس» وقد شكل هذا الحي محطة أولية في حياتي قام على أساسها بنائي الإنساني الكامل.

- **صدمت والدي بدخولي قسم الفلسفة.**
- **كنت وما زلت مسكونًا بحي الحسين.**
- **ملكة الحفظ قتلت ملكة الشعر عندي.**


نجيب محفوظ

قراءتي لكبار الأدباء في عالمنا العربي شكلت وعيي منذ أن كنت في المرحلة الابتدائية.. وكان من الممكن أن أصبح شاعرًا.. لكن افتقادي ملكة الحفظ شكل محطة فشل مبكرة لديَّ كي أكون شاعرًا.. لتصبح محاولاتي الشعرية المبكرة في ذاك الوقت رفيقة أدراج مكتبي لسنوات طويلة..

* أولى محطات الإخفاق كانت بيني وبين أبي، عندما أنهيت دراستي الثانوية وكان يعتقد أنني سأختار إحدى الحسنيين الطب أو النيابة، وكانت مفاجأته عندما صارحته برغبتي في دخول كلية الآداب قسم الفلسفة. كان بريق التخرج في الحقوق والعمل بسلك النيابة والتجول في حراسة «عسكري».. كان حلمًا يراوده وكانت صدمته كبيرة بمصارحتي له وكان إحباطي أكبر باعتبار هذا أول خلاف حقيقي بيننا.. ولكني تجاوزت إحباطي هذا بمرونة شديدة وعاودت فتح الموضوع والحديث معه مرات لإقناعه.. وفي النهاية تم لي ما أردت ودخلت كلية الآداب قسم الفلسفة.

* أول فشل في قصة حب في حياتي كان وأنا في فترة المراهقة.. في حي العباسية.. وأشعر بالدهشة لغرابة هذه القصة حتى الآن.. كانت علاقتي بالبنات تدور في دائرة اللهو البريء مع بنات الحي حتى يبلغن سن المراهقة فيعتكفن في المنزل انتظارًا للعريس ودائمًا ما تصطدم معاملتي للبنات بالإحساس الديني.. أما هذه القصة فقد كانت مختلفة.. كنت ألعب كرة القدم في الشارع مع أصدقائي، وكنت في الثالثة عشرة من عمري وكانت هي فتاة في العشرين من عمرها، أي تكبرني بسبع سنوات.. رفعت عيني أثناء اللعب فرأيتها تطل من شرفة منزلها.. كان وجهها يشبه لوحة الجيوكندا، كان جمالها مختلفًا عن كل بنات حي العباسية فقد كان مظهرها يتسم بطابع أوروبي الملامح واللون.. ووقعت في حبها من النظرة الأولى وظللت أحبها في صمت من طرف واحد مكتفيًا بالنظر لها خلسة أثناء لعبي لكرة القدم لمدة عام كامل.. حتى كانت صدمتي بخبر زواجها ورحيلها من منزل أسرتها.. كانت مشاعري غضة وقتها.. وكان ألمي عميقًا، ولكن بمرور الوقت خفت هذا الحب داخلي، وانطفأت نيرانه وانشغلت بحياتي وزواجي فيما بعد.

وأعترف بأن شخصية كمال عبد الجواد في رواية «قصر الشوق» تتشابه معي إلى حد كبير ولا سيما في قصة حبي الأول.. وإن كان كمال قد استطاع الوصول إلى حبيبته في النهاية.

* عام ١٩٣٣م شكل لي في وقتها محطة فشل كبيرة فقد كنت مغرمًا بالغناء والموسيقا منذ صغري.. اعتدت وجود عدد كبير من الأسطوانات في بيتنا بالعباسية وتمكن حب الموسيقا مني عندما كنت طالبًا في السنة الثالثة بكلية الآداب، وكان النظام التعليمي وقتها يسمح لطلاب الفرقة الثالثة بأداء امتحان الليسانس مباشرة دون التقدم لامتحان السنة الثالثة.. فانتهزت هذه الفرصة وتقدمت بأوراقي إلى معهد الموسيقا العربية وبعد عام من الدراسة اجتزت كل الاختبارات بنجاح.. عزفت خلالها على آلة القانون، وحفظت العديد من الأدوار.

* محطة إحباط أخرى عام ١٩٣٧م عندما توفي والدي وكان متابعًا جيدًا لما ينشر لي من قصص في الصحف وكانت سعادته في قراءة اسمي على ما هو منشور، أما مضمونها الأدبي فلم يكن يعنيه. وما أحبطني أنني كنت أعد لإصدار أولى رواياتي «عبث الأقدار».

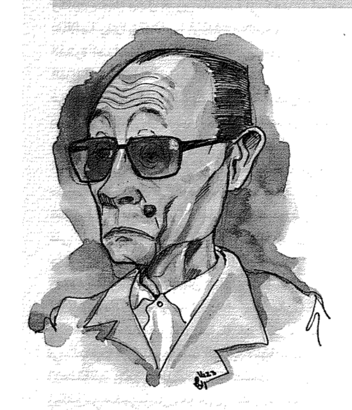
- **عملت رئيسًا لمؤسسة السينما.. وكاد الممثلون ينتحرون!**
- **أبطال رواياتي زملاء لي في العمل.**
- **«عطية الله» غيرت مفاهيمي عن المرأة.**

* محطة مزدوجة للنجاح والفشل هي محطة الوظيفة فقد أعطتني بعدًا إنسانيًا عظيمًا وأمدتني بنماذج بشرية لها أثر عميق في حياتي.. لكنها على المستوى الآخر أخذت ١٢ ساعة من يومي لمدة ٣٧ عامًا وهذا أراه ظلمًا كبيرًا.. الوظيفة علمتني النظام.. والحرص على استغلال كل دقيقة في حياتي بطريقة منظمة.. والوظيفة تعني للأديب القيمة والوجاهة والنفوذ.

* أولى محطات الوظيفة كانت وزارة الأوقاف وقد كانت محطة انطلاق كبرى على صعيد العمل الإبداعي. فقد كان عملي في الوزارة أن ألتقي المستحقين في الوقف للعائلات القديمة..ثم عملت بإدارة الجامعة وفيها اصطدمت بنماذج بشرية عديدة ومنهم كان بطل روايتي «القاهرة الجديدة».. عرفته وهو طالب ثم تتبعته إلى أن حصل على وظيفة.. ولكن سقوطه بدأ وهو طالب.. كذلك بطل روايتي خان الخليلي كان زميلاً لنا في إدارة الجامعة وكان اسمه أحمد عاكف.

* محطة إخفاق أخرى صادفتني بعد تعييني في وزارة الأوقاف وهي عملي كأديب وكنت قد نشرت العديد من القصص في بعض الصحف.. وقد نبهني لها زميلي في العمل الأديب كامل كيلاني الذي عانى كثيرًا سخرية زملائه مما يكتب.. خلاصة القول قد أمدتني الوظيفة بنماذج من الجمهور وأصحاب المصالح لقصصي ورواياتي.

* عام ١٩٤٥م هناك محطة نجاح كبرى في حياتي وهي زواجي من هذه المرأة الرائعة عطية الله.. ليس ذلك فقط بل إنني أعتبره نقلة حقيقية غيرت مفاهيمي



عن المرأة وسلوكي تجاهها.. فقبل زواجي كانت نظرتي للنساء حسية تمامًا ومن كان يراني في الفترة السابقة على زواجي كان يؤكد أن شخصًا مثلي من غير الممكن أن يفكر في الحب والزواج.. وكان لزوجتي الدور الرئيسي في تطور هذه النظرة واعتدالها بعد الزواج.

كان زواجي من عطية الله زواجًا تقليديًا بحتًا لم تسبقه علاقة حب.. ووجدت فيها تفهمًا كاملاً لشخصية غير اجتماعية مثلي لا تحب التزاور. حياتي كلها موهوبة للأدب.. وقد ساعدتني كثيرًا في تطبيق النظام الصارم الذي فرضته على حياتي.. وإذا كان

هناك شخص له فضل في حياتي فهي زوجتي.

* علاقتي بابنتيَّ تشكل علامة فارقة في تاريخ علاقاتي الإنسانية. فهي علاقة خاصة جدًا.. حيوية جدًا إحداهما فاطمة.. سميتها باسم والدتي.. والأخرى باسم كوكب الشرق أم كلثوم لعشقي الشديد لصوتها واحترامي لها.. كان اختياري لسفر البنتين معًا لتسلم جائزة نوبل نيابة عني بعد استماتة بعض الأقارب في السفر نيابة عني.. كان هذا ترجمة لحبي لهما وفخري بهما.

* عام ١٩٥٩م رأست مؤسسة صناعة السينما وكانت محطة فشل كبرى بالنسبة لي كأديب.. لم أقم خلالها بقراءة كتاب.. أو كتابة كلمة واحدة.. هذه الفترة أصابتني باكتئاب لمدة عام كامل.. وأستطيع القول أنها أسوأ فترات حياتي.

في هذه الفترة كانت السينما مفلسة، وكان الممثلون يأتون إلى مكتبي ويهددون بإلقاء أنفسهم من النافذة بسبب البطالة..

أصبت بحالة من الإحباط عند محاولتي فهم مدرسة اللامعقول في الرواية. وباختصار هي مدرسة تقوم على الاعتقاد بأن الإنسان يحيا حياة غير قائمة على العقل، وأن الوجود كله عبث وأنه خال من أي معنى.. هذا المذهب ظهر في فترة الحرب العالمية الثانية واجتاح أوروبا كلها وبعض البلدان العربية.. وأعتقد أنه لا وجود له الآن.

* رواية «الكرنك» تمثل محطة غير مكتملة بالنسبة لي.. عانيت في نشرها منذ البداية لأنها تتحدث عن الاعتقالات وتعذيب المعتقلين.. سمعت ذات يوم وأنا أجلس في مقهى ريش وهو مقهى المثقفين عما يحدث في المعتقلات وتألمت لما سمعت وانفعلت به وأعترف بأني تسرعت بكتابتها ونشرها واعتمدت على ما سمعت اعتمادًا كبيرًا دون تحري الحقيقة والعيش في عمق التجربة كما حدث في رواياتي السابقة.. كان انفعالي كبيرًا ومبالغتي لمشاهد التعذيب نابعة من انفعالي وتعاطفي مع المعتقلين.. رفض هيكل نشرها في الأهرام.. فحاولت نشرها في كتاب ولكن الناشر لظروف التوزيع غير فيها الكثير من الأشياء وعندما حاولت التعديل فاجأني بأن الرواية دخلت المطبعة وأنني إذا رغبت في التعديل فعليَّ تحمل تكاليف الطباعة السابقة.

● «أولاد حارتنا» صدمتني بالأزهر.

● أنا غير راض عن رواية «الكرنك» فقد صورت فيها الاعتقالات والتعذيب دون أن أتحرى الحقيقة.

* محطة قلق أخرى كانت بسبب رواية «أولاد حارتنا» التي كتبتها بعد عام ١٩٥٧م وسبقتها فترة انقطاع عن الكتابة من عام ١٩٥٢م ولمدة خمس سنوات.. قمت بنشر الرواية على حلقات في جريدة الأهرام حتى نشرت جريدة الجمهورية خبرًا عن أن هذه الرواية فيها تعرض لحياة الأنبياء.. ثم تطور الأمر فجأة عندما أثار البعض حفيظة الأزهر.. حتى تم الاتفاق على الالتقاء برجال الأزهر لتوضيح الأمر وما زلت إلى يومنا هذا منتظرًا هذا اللقاء الذي لم يتم.. ونسي الجميع موضوع الرواية حتى حصلت على جائزة نوبل ١٩٨٨م فعاد الحديث عن الموضوع نفسه مرة أخرى.

* أولى محطات التصادم مع السلطة كانت عام ١٩٦٥م بسبب قصة قصيرة نشرتها في الأهرام بعنوان «سائق القطار» عن سائق قطار يفقد صوابه ويتسبب في حادث مروع وقد همس البعض بأني أقصد عبد الناصر بهذا السائق الطائش وقد اعتبرتها محطة إخفاق بالنسبة لي لأني شخص غير تصادمي على الإطلاق ولا أحب الصراعات وحمدت الله أن هناك من تدخل لتفسيرها بأنها تصوير للصراع بين الشرق والغرب.

* لحظة فشل وانكسار حقيقية عشتها في الخامس من يونيو ١٩٦٧م.. لم يحدث لي ذهول وانكسار مثلما حدث في ذلك اليوم.. رأيت الدبابات المصرية تسير كالأفيال في شوارع القاهرة.. وترسخ داخلي أن الهزيمة لم تكن عسكرية فقط بل كانت هزيمة من الداخل.



- **لم يكن جمال عبد الناصر هو سائق القطار الطائش.**
- **مدرسة اللامعقول في الرواية أحبطتني.**

* أما أصعب محطات المتاعب التي واجهتني مع السلطة فقد كانت في بدايات عصر السادات بعد البيان الذي كتبه توفيق الحكيم ووقع عليه عدد كبير من الأدباء والمثقفين اعتراضًا على حالة اللاسلم واللاحرب في عام ١٩٧٣م.. وسرعان ما صدر قرار بعزل كل الموقعين على البيان عن مناصبهم.. ومنعت من الكتابة في الأهرام وأي صحف أخرى، ومن التسجيل للإذاعة والتليفزيون، ومنع عرض كل أعمالي السينمائية سواء المأخوذة عن رواياتي أو التي قمت بكتابة سيناريو لها.

هذه الفترة المؤلمة من حياتي استمرت من ٤ فبراير وحتى ٢٨ أكتوبر عام ١٩٧٣م عندما عفا السادات عن الكتَّاب المعزولين.

* هناك محطة أعترف بأنني توقفت فيها لكني فشلت وهي محاولاتي لكتابة تاريخ مصر من العصر الفرعوني حتى العصر الحديث في شكل أدبي في روايات متتالية متعاقبة.. بدأتها برادوبيس، وكفاح طيبة.. ولكني توقفت لعجزي عن صياغة الحياة في مصر في بعض الأماكن كالصعيد أو ريف الوجه البحري لأني لم أعايش حياة البشر في هذه المناطق.. خشيت ألا أكون صادقًا في نقلي.. فتراجعت.. وما زالت لدي رغبة في تقديم مثل هذا العمل.

* هناك محطات مضيئة في طريقي وهي محطات التكريم وهي أمتع لحظات كل فنان وأديب.. بدأت هذه المحطات عام ١٩٤٠م بجائزة قوت القلوب الدمرداشية في الرواية وكانت قيمتها ٤٠ جنيهًا وكانت السيدة صاحبة المسابقة والمسماة باسمها سيدة مصرية واسعة الثراء كانت لها مكانة كبيرة سياسيًا واجتماعيًا في مصر قبل عام ١٩٥٢م وكانت روايتي الفائزة «رادوبيس» بعدها، وفي عام ١٩٤٣م حصلت على جائزة مجمع اللغة العربية وكان مقدارها ١٠٠ جنيه عن روايتي «كفاح طيبة».

أما نوبل فلم يكن من أحلامي الحصول عليها أو التطلع لها، إننا جيل نشأ على «عقدة الخواجة» وهي عقدة أحدثت في نفوسنا شيئًا من عدم الثقة بإمكاناتنا.

وحتى يوم الخميس ١٣ أكتوبر ١٩٨٨م وهو اليوم الذي أعلنت فيه الجائزة لم يكن عندي أي توقع للفوز بها.. فذهبت إلى الأهرام كعادتي.. تحدثت مع زملائي حديثًا تهكميًا عن الجائزة مختتمًا إياه بأننا سنطالع غدًا الجمعة خبرًا صغيرًا في الصفحة الأولى لكل الصحف عن الفائز بها.. وعدت لمنزلي فتناولت غدائي مع زوجتي وابنتيَّ واستغرقت في النوم حتى أيقظتني زوجتي صارخة: «قم.. قم.. الأهرام اتصل ويقولون إنك فزت بجائزة نوبل» قمت غاضبًا معتبرًا الأمر مزحة ثقيلة.. وتوالت الاتصالات التليفونية.. وبدأت أدرك وقتها حقيقة الأمر.. وما إن حل المساء حتى تحول منزلي بالعجوزة إلى ساحة حربية يتبارى فيها الصحفيون من كل الملل والجنسيات■



يوميات معلمة التعبير

أنا وهن والمطر

هدى الدغفق
الرياض

كل صباح تلمع في أعماق رأسي صورة الدرس والسبورة والتلميذات والمحبة التي تتدفق منذ الحصة الأولى. كتبت القصائد في حضورهن وكتبن الإخلاص في الصف.

كم مرة استوقفتنا الأسئلة والمناقشات المهمة حول الدرس، كنت أؤمن بأهميتها كما أؤمن بأهمية المعلومة بالنسبة للتلميذات، لطالما أسهمت تلك المناقشات في تنمية شخصياتهن وعقلانية آرائهن وزودتهن بالشجاعة الأدبية، ونحن المعلمات تعلمنا من أسئلة التلميذات أن نتلقى العلم من جديد.

نتبادل بيننا المواقع فنضحي (نحن التلميذات) وتضحي التلميذات معلماتنا اللائي نتعلم منهن كثيرًا مما لم يعلمنا إياه التعليم العالي لأنهن الميدان الحق للعلم.

كانت أيام تدريسي التعبير الأجمل والأبدع في تجربتي، حيث التعبير عن الذات واكتشاف مكنون التلميذات، كأنني وهن نطهر ذواتنا من تراكمات حشرت النفس حتى إنني لم أعد أرى إلا المحبة البالغة المشتركة بيننا (أنا وهن) ننتظر فرصة للتعبير لبعضنا عن بعضنا، وهكذا تكتمل سعادتنا لتكون الأيام التالية لدرس التعبير تعبيرًا جديدًا أو ورقة أخرى بيضاء تفتح قلبها في الذاكرة، جديدة بكل ما فيها تبني نظرة أخرى مختلفة المعنى والتصور والتأويل، بالتأكيد إنها مليئة بالنضج والترقب والتأمل والحلم والتطلع. كم تراكضنا معًا خارج الصف إلى ساحة المدرسة الخارجية عندما تمتلئ السماء بسحابها وأطير أنا والتلميذات إلى حيث الجو المطير، كيف لا وهذه الصحراء بما في شمسها من لهيب نور ونار يكاد جفافها ينسي أعينهن شكل المطر ورائحته، كم كانت بعض التلميذات شديدات الاحتجاج على التعبير تحت الرذاذ لأنه يؤذي دفاترهن، يخشين أن يحاسبن على الترتيب الذي اعتدنه في المرحلة الابتدائية. أما وقد كن في المرحلة المتوسطة أو الثانوية فلا ضير إن اختلف الأمر، لذلك أعطيتهن الحق في الكتابة بأي قلم يحتمل الوقوف تحت قطرات المطر الجميلة وهي ترسم خرائطها على دفاترهن وكانت التلميذات يشتكين لي من المطر (شوفي أستاذة) وكنت أجيبهن بأنني لن أحتسب ذلك عليهن فأعطي الواحدة منهن الدرجة الكاملة على حسن التعبير وإن لم يكن الدفتر منظمًا، لم أسع أن أحاسبهن على ما لا يستحق النظر في التعبير فهناك المعنى الذي يستحق تأمله دون سواه. كانت التلميذات أذكى من أن نتخيلهن، يستعرن أدوات العجز وقلة الحيلة كيلا يحاسبن على قلة التعبير، يتهربن من لحظة الاكتشاف والبوح عن ما يستكن في ذواتهن، وقد يكون السبب اعتيادهن على صورة ونمط من التعبير لم يعتدنه، حيث كنت أجبرهن على التعبير داخل الصف لأنني أدرك كما يدرك غيري أن إحداهن تعطي أحد أفراد العائلة الفكرة ليعبر نيابة عنها وهو ما لم أرتضه، اشتكين وليات أمورهن على إدارة المدرسة لأنني أرغمهن على التعبير في الصف لا في البيت، وأقنعت مديرة المدرسة، ثم بعد مضي بضعة أشهر جاءت أمهاتهن ليشكرنني أن امتلكت بناتهن مهارة تعبيرية وإن كانت بسيطة المستوى، وذلك بقليل من الصبر والتشجيع والرعاية والمراعاة والتقدير دون إعارة الاهتمام لمهارة الصياغة بالدرجة التي تلي المعنى وتكتسب بالممارسة، فليست التلميذة أديبة بعد وليست معظم التلميذات موهوبات.

وبين درس التعبير ودرس المطالعة بما يحتمله من سبر غور المعجم والتحليل للمعنى وتقريبه والتقاطه ما



يزداد به تقديري للغة العربية الفصحى، وأبث ذلك الحس بعظمة فصاحتها لتلميذات يسارعن إلى استخدام المفردة الجديدة بما تدل عليه في درس آخر من دروس التعبير أو ما عدا ذلك.

ليس التعبير في رصف العبارة. بل في رصد تفاصيل المعنى الذي تشغل فكرته الذهن، وكلما تنوعت أدوات التعبير بين رسم ونقد وخاطرة وصورة وبوح صادق بكل أشكاله حتى وإن بدا نقدًا لي فهو في الواقع مهم للتلميذة التي إذ تنتقد معلمتها اليوم وتتقبل أن تعدل في طباعها بما يتناسب مع السلوك والتصرف الذي يصل بها إلى القبول الاجتماعي وبالتالي يترسخ التقدير.

كانت التلميذة تنتقد إلقاءها في حصة التعبير، وكانت تنتقد أسلوبها وتنتقد نقص فكرتها حينما تتجرد من ذاتها إلى ذات أخرى تسمعها بصوت عال وتجهر بمعايبها أمام زميلاتها في الصف. ومن خلال درس التعبير ومن خلال ملاحظات أخرى من تلميذات يستمعن إلى تعبير زميلتهن ويعلقن عليه، تنمو روح النقد والتقبل لرأي الآخرين والتبصر في ثغرات الذات لإصلاحها وبالتالي صلاحها الذي به يكون رضا التلميذة عن نفسها غاية لرضا محيطها العائلي والاجتماعي عمومًا عنها. ومهما يمر عليَّ من التجارب فلا أستطيع الغفلة أو تناسي مدى سعادتي ومتعتي بتوهج الدهشة في ذهن وملامح التلميذات حين تبهرهن معلومة ولا تنتهي بهجتهن بتعلمها والاستمتاع بها والاستعداد لتلقيها والسعادة بها.

كم كانت تثيرني تلك الدهشة، كأنني طفلة في الصف، أذكر عندما كنت تلميذة كم كانت بهجتي متسعة بمدى ما يملؤني به قلب معلمتي وصادق سخائها في تفسير المعنى، دهشة لا تتوانى عن الظهور والتعبير عن ملامحها بوضوح لا يشوبه غبش، وبين ذكرى وأخرى، وكلما تعطشت إلى روح الهمة في تلقي الفكرة والتفاعل مع ما يقال إذا أقنع ووصل وتواصل وفي حضرة البريد الإلكتروني الذي يصلني ببعض تلميذاتي عندما يقرأن ما أكتبه ويعلقن عليه تذكرت الدرس.

الحقيقة أنني منذ ما يزيد على أربع سنوات رشحت لعمل آخر لا ينتمي للتدريس، وهو يجمع بين الإعلام والتعلم. ولكنني لم أكن أشعر بذاتي فيه، كما أشعر بقيمة التعاطي مع تلميذاتي بردود فعلهن التلقائية المعبرة، فبذور ما نزرعه تثمر في موسم حصادها، وهو ما تقر به نفس كل معلمة وذلك لا يحس به بالقدر ذاته فيما عدا التعليم من عمل.

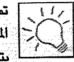
ولا أستطيع سوى القول: أن التلميذة في عصرنا الحاسوبي تستحق أن نوفيها التبجيل لأنها في ظل ما يتوفر لها في بيت أسرتها من حواسيب، تستطيع التوائم والتعايش وقبول السبورة بدلاً من شاشة الحاسوب، وبين بياض الحاسوب وعتمة السبورة الحائطية، يتساءل ذهنهن عن المعنى الضائع في قلب التقنية■

تنويه واعتذار

نشر في هذه الصفحة من العدد رقم «٩٢» مقالة بعنوان «قبلة في الصف» وذيلت تحت اسم الأستاذ محمود أبو مية وهي في الأصل للزميل الأستاذ مصطفى ياسين، نعتذر للزميلين عن الخطأ الفني ونتمنى لهما استمرار التواصل والتميز.

مدير عام الإيسيسكو لـ «المعرفة»:

الإصلاحات التعليمية في الدول الإسلامية ليست رضوخاً لتداعيات ١١ سبتمبر



تمثل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) الإرادة الجماعية المشتركة للدول الأعضاء، وهي تنفذ خطة العمل التي يعتمدها المؤتمر العام الذي يتكون من وزراء التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في الدول الإسلامية.

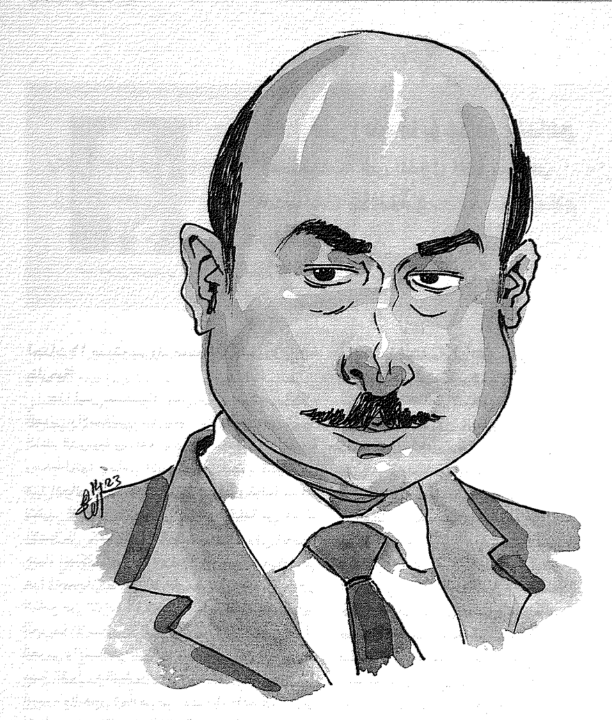
والإيسيسكو تظل -في النهاية- محكومة بمدى فاعلية المنظمة الأم التي تعمل في إطارها وهي منظمة المؤتمر الإسلامي.

حول تأثيرات ١١ سبتمبر على المناهج التعليمية في الدول العربية والإسلامية وموقف المنظمة من الحملات الغربية الموجهة للمناهج التعليمية في بعض الدول العربية والإسلامية كان لـ (المعرفة) لقاء مع المدير العام للإيسيسكو د. عبد العزيز بن عثمان التويجري الذي أوضح حقيقة تلك التأثيرات وموقف المنظمة قائلاً:

أصبح العالم الإسلامي مستهدفًا في المقام الأول من جراء ما وقع في الحادي عشر من سبتمبر 2001م ووجهت إليه وإلى مناهج التربية والتعليم في العديد من دوله أصابع الاتهام، ولذلك فإن التربية في البلدان العربية الإسلامية، واقعة في دائرة التأثيرات، كما هي الحال بالنسبة لجوانب كثيرة من الأوضاع العامة في العالم الإسلامي. وقد يكون في بعض المناهج التعليمية خلل هنا أو هناك، من الممكن إصلاحه في الإطار الذي يحقق التطوير والتحديث ويحافظ على الثوابت والمبادئ الإسلامية العليا، بإرادة مستقلة وليس رضوخًا لتدخلات أجنبية.

*** ما موقف الإيسيسكو تجاه الحملة الغربية على مناهج التعليم في بعض الدول العربية الإسلامية، والسعودية تحديدًا؟**

- لقد نددت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - بالحملات المعادية للإسلام عقيدة وثقافة وحضارة وللمسلمين شعوبًا وحكومات ودولاً، وحرصت الإيسيسكو دائمًا، على أن تُصدر النداءات والبيانات التي تندد بهذه الحملات وتشجبها وتوجه أنظار المجتمع الدولي إلى خطورتها على استقرار العالم. وقد صدر عن المجلس التنفيذي للإيسيسكو خلال دورتيه المتعاقبتين بيانان حول هذا الموضوع. كما أدانت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة الحملة المغرضة على المملكة العربية السعودية، واعتبرتها حملة موجّهة ضد الأمة الإسلامية برمتها. وقدكتبت شخصيًا عدة مقالات صحفية، وشاركت في لقاءات تلفزية نددت فيها بهذه



الحملة على المملكة، وبينت أبعادها ومراميها والأطراف التي تقف وراءها.

وتنطلق الإيسيسكو دائمًا من مقتضيات ميثاقها الذي يؤكد ترابط العالم الإسلامي وضرورة تضامن دوله وشعوبه، ولذلك فإنها تركز في جميع المناسبات، في المؤتمرات والندوات التي تنظمها، على ضرورة تضافر الجهود وتنسيق المواقف على صعيد العالم الإسلامي، لمواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه الأمة الإسلامية. وإذا كان هناك شيء من الضعف في بعض المناهج التعليمية في أي دولة من الدول الأعضاء في المنظمة، فهو قابل للتعديل والتطوير، لكنه ليس سببًا فيما يدعيه الحاقدون والمغرضون من الصهاينة ومتعصبي اليمين المسيحي في أمريكا.

هل كان العالم العربي والإسلامي حقًا، متوقفًا عن تطوير مناهجه وأنظمته التربوية، حتى جاءت


عبد العزيز التويجري

• نعمل على رصد ما يوجد في المناهج التعليمية في الدول الغربية من معلومات خاطئة ومضللة عن الإسلام والمسلمين.

أحداث ١١ سبتمبر وفرضت عليه التغيير بإرادة خارجية؟

هذا ليس صحيحًا، فلقد توجهت جهود العالم العربي والإسلامي، منذ عقود من السنين إلى تطوير النظم التربوية ومناهجها وبرامجها وأهدافها ومخططاتها. وقامت الإيسيسكو بجهود كبيرة في هذا المجال، حيث أعدت استراتيجيات وخططًا شاملة لتطوير التربية والتعليم والعلوم والثقافة في العالم الإسلامي، كما قامت الدول الأعضاء، وفي المقدمة منها، المملكة العربية السعودية بمجهودات جبارة في هذا المضمار، بدافع الحرص على التغيير الإيجابي النابع من الإرادة الوطنية والصادرة عن الرؤية العربية الإسلامية إلى التطوير. ولذلك فإن العالم العربي والإسلامي لم يكن في حالة ركود تربوي، إن صحّ القول، فالتطوير كان مستمرًا وقائمًا على أسس، والتغيير الهادف من أجل بناء الإنسان العربي المسلم، من خلال بناء النظم التربوية السليمة، كان ولا يزال هو الهدف الرئيس من العملية التربوية في البلدان العربية الإسلامية.

يردد الغرب وأمريكا تحديدًا، أن مناهجنا تؤجج العداء ضد الآخر، وفي ملف مجلة (المعرفة) للعدد قبل الماضي، قمنا باستقصاء لمناهج بعض دول العالم، فوجدنا أنها لا تخلو من تأجيج العداء ضد العربي والمسلم من خلال تقديم صورة مشوهة له. كيف ترون هذه المفارقة؟ وماذا يمكن للإيسيسكو والمنظمات المشابهة، أن تقوم به في هذا الخصوص؟

الإيسيسكو مستمرة في تقديم الصورة الحقيقية للثقافة والحضارة الإسلاميتين إلى الغرب، ومستمرة في تصحيح الصورة النمطية المشوهة التي تروج في بعض الدول الغربية عن الإسلام والمسلمين، وعن كل ما له صلة بالثقافة والحضارة والتاريخ الإسلامي في جميع عصوره. وتعمل الإيسيسكو في هذا المجال، من خلال مستويات عديدة، منها عقد الندوات الدولية المتخصصة، مثل الندوة الدولية التي نظمتها في الرباط في يناير عام 2002م حول (صورة العالم الإسلامي في وسائل الإعلام الغربي) التي رعاها جلالة العاهل المغربي الملك محمد السادس، وشاركت فيها نخبة من الشخصيات العلمية والأكاديمية والإعلامية من البلدان العربية الإسلامية ومن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية، كذلك نظمت الإيسيسكو ندوة دولية في لندن في الفترة الأخيرة حول موضوع (الغرب والإسلام في وسائل الإعلام) بالتعاون مع المركز الثقافي الإسلامي السعودي في لندن. أما المستوى الثاني الذي تتحرك فيه الإيسيسكو لتصحيح صورة الإسلام في الغرب، فهو إصدار الكتب والدراسات باللغتين الإنجليزية والفرنسية حول تصحيح المفاهيم ودحض الشبهات وتفنيد المغالطات وبيان حقائق الإسلام بلغة عصرية يفهمها الغرب. والغريب أن الدوائر الغربية التي تتهم مناهجنا بالتطرف وتأجيج العداء ضد الآخرين، تغمض أعينها عما تحفل به مناهج العديد من الدول



● من الأسباب التي أدت إلى ضعف السياسات التعليمية في العديد من البلدان العربية والإسلامية خضوع تلك السياسات لتأثيرات ظرفية ولضغوط سياسية.

الغربية من صور مشوهة للإسلام وللمسلمين، وهو ما يزرع في نفوس النشء الغربي الكراهية والعنصرية تجاه العرب والمسلمين.

والإيسيسكو تعمل الآن على رصد ما يوجد في المناهج التعليمية في الدول الغربية، خصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية من معلومات خاطئة ومضللة عن الإسلام والمسلمين، وستعمل على نشرها ومخاطبة المسؤولين في تلك الدول مطالبة بتعديل تلك المناهج وتنقيحها، انطلاقًا من حرص المنظمة على إشاعة قيم التعايش والتسامح والتعاون لما فيه الخير للبشر جميعًا.

سبق أن قلت إن الاحتياجات المطلوبة للنهوض بالتعليم عادة ما تصطدم بالمطالب الشعبية، فتضطر الحكومات إلى إرضاء الشعوب على حساب مصلحة التعليم، كيف ترون إمكانية الخروج من هذا المأزق؟

نعم قلت في هذا البحث الذي قدمته إلى المؤتمر الأول لمؤسسة الفكر العربي الذي عقد في شهر أكتوبر الماضي في القاهرة، وكان عنوانه (التعليم العربي: الواقع والمستقبل). وبيان ذلك أن الأسباب التي أدت إلى ضعف السياسات التعليمية في العديد من البلدان العربية الإسلامية، خضوع السياسات التعليمية فيها لتأثيرات ظرفية ولضغوط سياسية لا تقوم على دراسات ميدانية صحيحة، ولا تلبي الاحتياجات الحقيقية للمجتمعات الناهضة المتطلعة إلى التقدم الحقيقي والنمو السليم. وللخروج من هذا المأزق، ينبغي أن تعتمد السياسات التعليمية على المنهج العلمي والرؤية الواقعية، وعلى قدر كبير من الشفافية والمصارحة والمكاشفة ومواجهة الشعوب بالحقائق كما هي، لأن التعليم مشروع مستقبلي واستثمار في البشر، لا يقبلان المخاطرة والمجازفة تحت أي دعوى من الدعاوى.

إلى أي حدّ يمكن للمؤسسات التعليمية والتربوية في الدول العربية الإسلامية أن تستقل في إدارة شؤونها والتخطيط لمستقبلها عن السلطات السياسية؟ وهل يشكل تدخل السياسيين في الدول العربية الإسلامية أضرارًا على جودة أداء المؤسسات التعليمية والتربوية؟

إن استقلال المؤسسات التعليمية والتربوية ينبغي ألا يكون مطلبًا سياسيًا، لأنه في الصميم مطلب تربوي وضرورة تعليمية، وهو يصب في مصلحة الأجهزة الحكومية المسؤولة عن شؤون التربية والتعليم. ولكن ليس معنى هذا الاستقلال، إقصاء الحكومات عن شؤون التربية والتعليم، لأن للدولة وظائفها التي لا يمكن أن يستغنى عنها، وحتى في البلدان التي ذهبت بعيدًا في العلم بالنظم الليبرالية، لا تزال للدولة سلطة ونفوذ على التربية والتعليم من حيث الإشراف والرقابة العامة، وتخطيط الأهداف، وحماية مقومات الدولة وصيانة الكيان الوطني من خلال الحفاظ على القيم والمبادئ والخصوصيات الثقافية والحضارية التي تشكل العمود الفقري لهذه الدول أو تلك. والرأي السليم أن



- على الحكومات أن تفتح المجال واسعا أمام المؤسسات الخاصة للاستثمار في مجال التعليم.

تتجه الحكومات نحو التخفيف من أعباء التربية والتعليم، بفتح المجال واسعًا أمام المؤسسات الخاصة، على النحو الذي يشجع القطاع الخاص على ولوج هذا الميدان للاستثمار فيه، وفقًا لضوابط تضعها الحكومات وتتأكد من التقيد بها واحترامها ومراعاتها. وهذا النظام ينسجم تمامًا مع ما كان قائمًا في العالم الإسلامي طوال التاريخ الإسلامي، خصوصًا في مراحل الازدهار الحضاري والتألق العلمي والثقافي. حيث كان التعليم من اختصاص الوقف، وهو الأمر الذي نجد صورة تقريبية له، في النظام التعليمي السائد في بعض البلدان الغربية، خصوصًا في الولايات المتحدة الأمريكية، مع الفارق الشكلي الذي لا يغير من جوهر الأمر شيئًا.

تطوير التعليم يتوقف على المشاركة الشعبية الواسعة في تحمل تكاليف التعليم التي تتزايد أعباؤها سنة بعد سنة، بحيث تتمكن الدولة من القيام على نحو أفضل بدور الإشراف والرعاية وضبط الاتجاهات العامة، كيف ترون إمكانية أن تقوم الشعوب الإسلامية الفقيرة بهذا الدور الإضافي الذي يزيد من أعبائها المتعددة والمثقلة أصلاً؟

هذا بالضبط ما قصدت إليه بالجواب عن السؤال السابق، ذلك أن توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في تحمل أعباء التعليم من شأنه أن يخفف من الأعباء التي تثقل كاهل الحكومات، ولكن الأخذ بهذه القاعدة يختلف من بيئة إلى أخرى، فليس هناك نظام محدد لنوع هذه المشاركة ومقيد لحدودها، لأن التعميم هنا مخالف لطبائع الأشياء، ولذلك فإن المسألة في حاجة إلى إجراء دراسات ميدانية موسعة على مستوى كل دولة لمعرفة ما يناسب كل بيئة من نظم المشاركة الشعبية في حقول التربية والتعليم.

مشاريع التطوير التربوي والرؤى المستقبلية التي صاغتها بعض الدول الغربية حديثًا، هل لدى الإيسيسكو آلية لفرزها وإعادة بلورتها، ثم تزويد الدول العربية الإسلامية بها للإفادة منها؟

للإيسيسكو تعاون جيد ومثمر مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الاختصاصات المشتركة، وفي مقدمتها اليونيسكو التي ترتبط معها باتفاقية للتعاون يتم في إطارها تنفيذ برامج وأنشطة لفائدة العالم الإسلامي. وتشارك الإيسيسكو بصفتها طرفًا معنيًا ومتعاونًا وداعمًا، في المؤتمرات الدولية حول التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي التي تعقد تحت مظلة اليونيسكو وبرعايتها. وتستفيد الإيسيسكو من هذه المؤتمرات، وتخرج منها دائمًا بحصيلة وافرة من الخبرات والتجارب والرؤى والبرامج العلمية والخطط المستقبلية حول التربية والتعليم والبحث العلمي في قطاعاته المتعددة، وتقوم المنظمة بوضع هذه الحصيلة أمام الدول الأعضاء للاستفادة منها، كما تضع الإيسيسكو خططها الاستراتيجية في ضوء هذه الرؤى والأفكار والخبرات الدولية المتراكمة، وتنشر الكتب والدراسات حول هذه الموضوعات وتقدمها للجهات المعنية في الدول الأعضاء للاستفادة منها. وتوجد في المنظمة إدارة متخصصة في مجال التخطيط والدراسات والتقويم من مهامها القيام بمثل هذه الأعمال.

ما مدى التجاوب العملي الذي أبدته الدول

الإسلامية تجاه الاستراتيجيات التي أصدرتها الإيسيسكو في مجال التربية والتعليم والثقافة؟

الاستراتيجيات التي وضعتها الإيسيسكو لتطوير التربية والتعليم والثقافة وللنهوض بالثقافة في العالم الإسلامي، والتي أصبحت من أهم وثائق العمل الإسلامي المشترك المصادق عليها من مؤتمرات القمة الإسلامية، هي إطار عام للعمل في المجالات التي وضعت لها، ولا يشترط فيها أن تطبق بحذافيرها، لأن هذا يتعارض وسيادة الدول واستقلالها في وضع سياساتها التربوية والعلمية والثقافية، ولكنها تستفيد منها وتبني على أساسها. كما أن خطط العمل الثلاثية للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، التي يعتمدها المؤتمر العام للإيسيسكو الذي ينعقد مرة كل ثلاث سنوات، تصاغ في ضوء هذه الاستراتيجيات، وبذلك تكون الدول الأعضاء تعمل - فعليًا وليس نظريًا - بهذه الاستراتيجيات، وتتجاوب مع أهدافها.

هل تملك الإيسيسكو قوة تأثيرية وإرادة تجعلها قادرة أن تقول لدول عربية أو إسلامية إنها ينبغي أن تراجع نظامها التعليمي؟

الإيسيسكو تمثل الإرادة الجماعية المشتركة للدول الأعضاء، وهي منظمة متخصصة تعمل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، وتنفذ خطط العمل التي يعتمدها المؤتمر العام الذي يتكون من وزراء التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في الدول الأعضاء، ويعقد دورته كل ثلاث سنوات، وهو أعلى سلطة في المنظمة، يليه المجلس التنفيذي الذي يتكون من ممثلي الدول الأعضاء أيضًا، ويعقد دورته مرة كل سنة، وما يقرره المؤتمر العام والمجلس التنفيذي تلتزم به المنظمة وتنفذه في دائرة اختصاصاتها. ■

هدية للمشتركين





تقدم هديتها بمناسبة

العام الهجري الجديد

اللقاء الحادي عشر لقادة العمل التربوي

جازان ١-٣محرم ١٤٢٤هـ

برعاية سمو أمير منطقة جازان

المتحدث الرئيس : د. محمد جابر الأنصاري

محور اللقاء: المعلم

البرنامج:

اليوم	رقم الجلسة	المحور
الثلاثاء ١محرم	الأولى	الافتتاح وكلمة المتحدث الرئيس
	الثانية	اختيار المعلم وإعداده
	الثالثة	واجبات المعلم وحقوقه
الأح ٢محرم	الرابعة	تطوير المعلم (إشراف، تدريب، تقويم)
	الخامسة	اختبار الكفايات للمعلمين
	السادسة	تجارب من الميدان
	السابعة	ندوة أركان العملية التعليمية
	الثامنة	الجلسة الإجرائية الختامية

الموقع على الإنترنت:www.jazanedu.gov.sa
البريد الإلكتروني:jizan@moe.sa



محمد أسد*

طوال السنين التي قضيتها في الشرق الأوسط - غريبًا أعطف على شعوبه من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٢٦، ومسلمًا أشاطر أهداف المجتمع الإسلامي وآماله، منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا - شهدت الجور الأوروبي الثابت على الشعوب الإسلامية، كما شهدت كيف يحاول الأوروبيون تبرير هذا الجور. وكلما حاول المسلمون أن يدرأوا عن أنفسهم هذا الجور، فإن الرأي العام الأوروبي بشعور مصطنع من البراءة يعزو هذه المقاومة إلى «كراهية المسلمين الظالمة لجميع الأجانب».

لقد اعتادت أوروبا منذ زمن طويل أن تبسط بهذه الطريقة كل ما يحدث في الشرق الأوسط، وأن تنظر إلى تاريخه الحاضر بمنظار المصلحة الغربية وحدها. وفي حين أن الرأي العام في الغرب كله «خارج بريطانيا» قد أظهر كثيرًا من العطف على نضال إيرلندا في سبيل الاستقلال أو «خارج روسيا وألمانيا» على حلم بولندا بالبعث الوطني. فإنه لم يبد أبدًا مثل هذا العطف على المطامح المماثلة عند المسلمين.

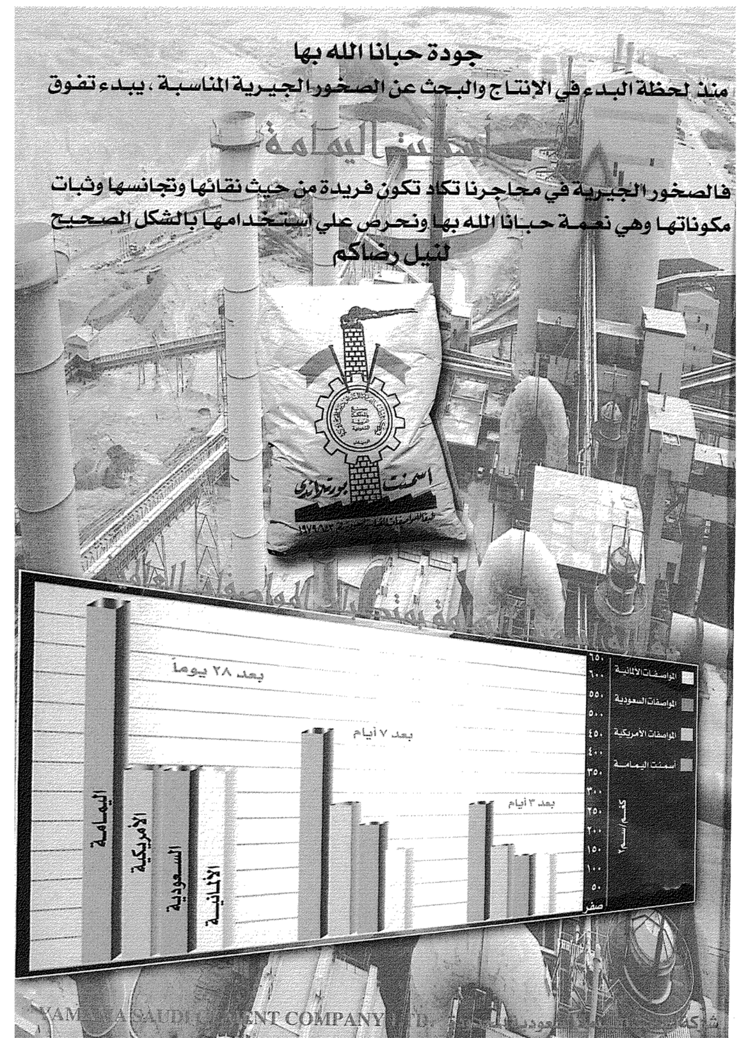
وحجة الغرب الدائمة هي تفكك الشرق الأوسط السياسي وتأخره الاقتصادي، كما أن كل تدخل غربي فعال إنما يوصف دائمًا، تصنعًا ورياء من قبل أصحابه، بأنه لا يهدف إلى مجرد حماية المصالح الغربية «المشروعة» فحسب، بل إلى تحقيق التقدم والرقي للسكان المحليين أنفسهم.

والغربيون المعنيون بشؤون الشرق الأوسط، إذ ينسون أن كل تدخل مباشر من الخارج، حتى ولو كان تدخلاً خيرًا، لا يمكن إلا أن يعوق تقدم أيما أمة من الأمم وتطورها، كانوا ولا يزالون أهلاً لانطلاء هذه المزاعم عليهم. إنهم لا يرون إلا إلى الخطوط الحديدية الجديدة تبنيها الدول المستعمرة، ولا يرون إلا إلى نسيج البلد الاجتماعي كيف يفنونه ويتلفونه. إنهم يحصون عدد الكيلوات الكهربائية الجديدة، ولكنهم لا يعدون الصفعات التي يكيلونها لكرامة الشعب.

إن أولئك الناس أنفسهم، الذين ما كانوا ليقبلوا «بعثة التمدين» الإمبراطورية النمسوية كعذر شرعي لتدخل النمسا الإمبراطورية في شؤون دول البلقان، يقبلون اليوم، بتسامح وإغضاء، زعمًا مماثلاً للإنجليز في مصر، أو الروسيين في آسيا الوسطى، أو الفرنسيين في مراكش، أو الإيطاليين في ليبيا، ولا يخطر في بالهم مطلقًا أن كثيرًا من العلل الاجتماعية والاقتصادية التي يشكو منها الشرق الأوسط هي نتيجة مباشرة لذلك «الاهتمام» الغربي بالذات، وأن التدخل الغربي بالإضافة إلى ذلك، يسعى إلى أن يخلد وأن يوسع التفكك الداخلي القائم الآن في الشرق الأوسط، وإلى أن يجعل من المستحيل على شعوبه أن تستفيق وتعود إلى رشدها.■

---

* من كتابه: الطريق إلى الإسلام.


جودة حبانا الله بها
منذ لحظة البدء في الإنتاج والبحث عن الصخور الجيرية المناسبة ، يبدء تفوق
أسمنت اليمامة
فالصخور الجيرية في محاجرنا تكاد تكون فريدة من حيث نقائها وتجانسها وثبات
مكوناتها وهي نعمة حبانا الله بها ونحرص علي استخدامها بالشكل الصحيح
لنيل رضاكم
اسمنت بورتلاندي
بعد ٢٨ يوماً
بعد ٧ أيام
بعد ٣ أيام
اليمامة
الأمريكية
السعودية
الألمانية
٦٥٠
٦٠٠
٥٥٠
٥٠٠
٤٥٠
٤٠٠
٣٥٠
٣٠٠
٢٥٠
٢٠٠
١٥٠
١٠٠
٥٠
صفر
المواصفات الألمانية
المواصفات السعودية
المواصفات الأمريكية
أسمنت اليمامة
كغم/سم٢
YAMAMA SAUDI CEMENT COMPANY LTD.
الادارة العامة : هاتف ٤٠٥٨٢٨٨ - فاكس ٤٠٣٣٢٩٢ - المصنع : هاتف ٤٩٥١٣٠٠ - فاكس ٤٩٥٤١٣٢